



حرية الإعلام .. القضية المؤجلة

يوميات الإعلام فى مصر خلال العام الأول لثورة ٢٥ يناير

الإعلام الورقى : د. محمود عطية

الإعلام المرئى : عصام الزيات

تقديم :

عام من الأحداث الجسام التي فجرتها ثورة ٢٥ يناير المجيدة لم يفلح في تصفية ميراث الهيمنة الحكومية والتضليل السياسى والإنحدار المهنى الذى يعانى منه الإعلام المصرى .. أفعال وردود أفعال صاحبة، لكنها لم تقترب بهذا الإعلام الى حافة التطلعات التي راودت الجماهير الثائرة وطلّاع الإعلاميين خلال هذا العام . ربما يكون ذلك محصلة للتوجهات والمسارات المتقاطعة التي توجه المشهد الإعلامى حتى اللحظة، لكن الحقيقة تدعونا لأن نقرر أن الإعلام المصرى إجمالاً ، يخوض الآن حراكاً غير مسبوق واختبارات مصيرية، تمتحن فيها قدرته على الصمود في وجه كل الضغوط التي تسعى الى استبقائه أداة في خدمة أنظمة القهر ومصالح الفاسدين .

ومادامت معركة استقلال وحرية الإعلام في مصر مستمرة ولم تحسم بعد، شأنها في ذلك شأن المعارك التي تخوضها قوى الثورة من أجل التغيير والحرية والعدالة الإجتماعية، يبدو من الأهمية بمكان، رصد وتوثيق وتقوم مراحل هذه المواجهة، وكذلك الأمر بالنسبة لتحديد ملامح اللاعبين الرئيسيين على الساحة الإعلامية، وطبيعة المحاور والقضايا التي تصدرت المشهد ..

وهكذا وجد الائتلاف الوطنى لحرية الإعلام من واجبه أن يسهم بجهد متواضع في هذا الميدان ، وأن يقدم لجمهور المهتمين والباحثين في الشأن الإعلامى هذا التقرير عن أحوال الصحافة والإعلام عموماً، والصحافة القومية والإعلام التلفزيونى الحكومى

على وجه الخصوص، خلال العام الأول للثورة، فضلا عن تتبع الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون المصريون وغير المصريين ومواقع عملهم، أثناء أدائهم لواجبهم المهني في نقل وتغطية أحداث الثورة .

ويأمل الائتلاف في أن يتمكن الإعلاميون المصريون ومنظماتهم وروابطهم، بدعم ومساندة القوى الوطنية والديمقراطية، خلال العام الثاني للثورة، من حسم قضايا الإعلام المعلقة، وفي مقدمتها تحرير الإعلام من التبعية والقيود التشريعية والبيروقراطية ، وتعزيز الممارسة المسؤولة للمهنة ، حتى لا تبقى حرية الإعلام " أشهر قضية مؤجلة في مصر " .

الائتلاف الوطني لحرية الإعلام

أولا : وزارة الإعلام

المحتويات:

١- تصدير

٢- يوميات وزارة الاعلام خلال العام الاول من الثورة

٣-الوزارة بين الالغاء والهيكلية

"قضية حرية الصحافة هي أشهر قضية مؤجلة في مصر.. تؤجلها كل ثورة إلى الثورة اللاحقة.."

كامل زهيرى

١ - تصدير :

وزارة الاعلام فى الفكر الليبرالى الحر دالة على نظام شمولى تعبوى او حالة من حالات الحرب.. ولأول مرة شهدت مصر فيها وزارة للاعلام كان خلال حكم العسكر فى نوفمبر ١٩٥٢.. وأطلق عليها اسم وزارة الارشاد القومى.. ثم تغير اسمها الى وزارة الثقافة والارشاد القومى.. ثم عادت مرة أخرى الى وزارة الارشاد القومى ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٠.. ومع المتغيرات العديدة التى سادت الفترة التالية ضم قطاعى الاعلام والثقافة مرة أخرى حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ فاصبح للاعلام وزارة مستقلة تحت مسمى وزارة الدولة للاعلام.. وفى عام ١٩٨٦ اصبحت وزارة الاعلام وزارة كاملة وبذلك استقرت أوضاع وزارة الاعلام من كافة النواحي الادارية والقانونية والتشريعية.. وصدر القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد اختصاصات وزارة الاعلام وهو القرار الذى مازال سارياً حتى الآن مع أن حكوماتنا المتعاقبة تؤكد أننا دولة ديمقراطية.. وكنا نأمل مع ثورة ٢٥ يناير انهاء ما سمي بوزارة الاعلام التى لا يوجد مثيل لها فى الديمقراطيات الحديثة.. فمع سقوط أحد أهم أركان النظام السابق اختفت وزارة الاعلام مع تقدم آخر وزير

اعلام باستقالته .. لكننا فوجئنا بعد أقل من أشهر قليلة أننا نعود ثانية إلى نوفمبر ١٩٥٢ حيث كان أول ظهور لوزارة الاعلام!..

٢ . يوميات وزارة الإعلام خلال العام الأول للثورة

٢٠١١-٢-١٢

شفيق يعلن قبول استقالة وزير الإعلام أنس الفقي

أعلن الدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء أنه تم قبول استقالة أنس الفقي وزير الإعلام من منصبه وقال شفيق في اتصال تليفوني مع برنامج "الحياة اليوم" أن الفقي كان قد تقدم باستقالته قبل يومين وألح في الاستقالة لظروف شخصية، موضحاً أنه سيتم قريباً الإعلان عن إسم وزير الإعلام ووزير الثقافة الجديدين.

يذكر أن أنس الفقي تولى وزارة الإعلام في ١٢ فبراير ٢٠٠٥، خلفاً لممدوح البلتاجي الذي تولى وزارة الشباب ، وذلك في أول تعديل وزاري في حكومة رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف التي بدأت عملها في ١٢ يوليو ٢٠٠٤.

٢٠١١.٢.٢٧

نيابة الأموال العامة تقرر حبس الفقى والشيخ

قررت نيابة الأموال العامة حبس أنس الفقى، وزير الإعلام السابق، وأسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات، التي تجرى معهما لاتهامهما بإهدار نحو ٧٥٠ مليون جنيه على الدولة، وتم أمس نقل الفقى والشيخ إلى سجن مزرعة طرة. وقالت التحقيقات إن الفقى وافق على منح شركة «صوت القاهرة» عقد احتكار لإعلانات التليفزيون بالأمر المباشر، مقابل ٣٥٠ مليون جنيه فقط، رغم أن المبلغ كان يمكن أن يتضاعف إذا تم إجراء مزايدة بين الشركات، كما وافق على بث إعلانات للحكومة والحزب الوطني دون مقابل. وقال «الفقى»، في تحقيقات النيابة، إنه لجأ إلى إسناد الإعلانات لشركة «صوت القاهرة» لأنه كان يخشى دخول شركات أجنبية للإعلان في التليفزيون. وذكر أن إعلانات الحزب الوطني والحكومة كانت رداً على من يقولون إن الحكومة ليست لها إنجازات .

ووجهت النيابة إلى أسامة الشيخ تهمة إهدار نحو ٧٠ مليون جنيه على الدولة، لموافقته على شراء مسلسلات من شركات يمتلك أسهماً فيها بأسعار خرافية، كما أنفق أموالاً على تطوير القنوات دون مستندات .

٢٠١١-٧-٧

ترشيح رئيس تحرير الوفد وزيرا للإعلام

استقبل د. عصام شرف رئيس الوزراء أسامة هيكل رئيس تحرير جريدة الوفد، والمرشح لتولى منصب وزير الإعلام.. وأكد أسامة هيكل أن الحكومة قررت إعادة وزارة الإعلام مرة أخرى لتلافي السلبيات التي حدثت خلال الفترة الماضية، كما أكد أنه تلقى تكليفا من رئيس مجلس الوزراء بإعادة هيكلة الإعلام المصري.

٢٠١١-٧-٩

تعيين أسامة هيكل وزيرا للإعلام

أدى أسامه هيكل اليوم اليمين كوزير للإعلام أمام المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة، وذكرت وكالة أنباء الشرق الاوسط نقلا عن هيكل أنه تلقى توجيهات من طنطاوي "بإعادة الثقة مجددا للإعلام المصري وعلى سرعة حل المشاكل داخل قطاع الاعلام، مع ضرورة وجود كتيبة إعلامية محترمة تؤدي دورها بمنتهى الكفاءة والحرية."

وكان هيكل يتولى رئاسة تحرير صحيفة الوفد الناطقة باسم حزب الوفد بعد ان عمل فيها مراسلا عسكريا لمدة ١٨ عام، اضافة الى عمله كمحرر لشئون رئاسة الجمهورية.

ويخلف اسامة هيكل وزير الاعلام السابق انس الفقي الذي يقبع في السجن حاليا بعد أن أحيل الى القضاء مباشرة بعد الثورة بعدة تهم ابرزها اهدار المال العام.

٢٠١١-٧-١٠

الاتلاف الوطني لحرية الاعلام : تعيين وزير الإعلام خطوة للوراء

أعلن الائتلاف الوطني لحرية الإعلام، رفضه المبدئي لقرار رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف بتعيين وزير للإعلام باعتبار ذلك خطوة الى الوراء فيما يتعلق بتحرير السياسة الإعلامية واستقلالها عن السلطة التنفيذية مؤكدا علي أن وزارة الاعلام لا توجد الا في الدول الشمولية ولا تستعين بها الا الأنظمة الديكتاتورية. وعبر الائتلاف عن دهشته للتراجع عن خطوة الغاء وزارة الاعلام التي جرت مع بداية الثورة ونالت استحسان وتأييد القوي السياسية المصرية المختلفة والعاملين في المجال الإعلامي ، مشيرا الي أن الائتلاف أصدر في مايو الماضي ”إعلان حرية الإعلام“ الذي تضمن بندا يؤكد علي ضرورة إلغاء كل من وزارة الاعلام والمجلس الاعلي للصحافة والإستعاضة عنهما بمجلس مستقل للاعلام يشكل من كبار المهنيين والمختصين والشخصيات العامة . ، ووضح الائتلاف الوطني لحرية الإعلام ان موقفه من رفض تعيين وزير للإعلام ليس موقفا شخصيا من أحد، وأنه كان علي حكومة تسيير الأعمال إن كانت جادة فعلا في اعادة هيكلة الإعلام المصري علي قاعدة الإستقلال والكفاءة المهنية أن تمضى في أحد طريقتين : الأول هو دراسة المقترحات العديدة التي تقدمت بها الهيئات الإعلامية

المختلفة، ومن بينها الائتلاف ، والثاني هو أن تحذو حذو الحكومة الإنتقالية المؤقتة في تونس التي شكلت لجنة متخصصة من الخبراء لدراسة سبل تطوير الإعلام وإعادة هيكلته . وطالب الائتلاف حكومة الدكتور شرف بتدارك الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه من خلال تشكيل لجان متخصصة لبحث كيفية تطوير الإعلام المصري ، والإصغاء الي آراء المتخصصين والعاملين في حقل الإعلام ونقابات الصحفيين والإعلاميين للتوصل الي صيغة ديمقراطية تضمن حق المواطنين في اعلام حر ومسئول. يذكر أن الائتلاف الوطني لحرية الإعلام تأسس في نهاية أبريل الماضي ويضم في عضويته عشرات الناشطين الإعلاميين وعدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحرية الإعلام والتعبير.

١٢-٧-٢٠١١

إعادة وزارة الإعلام انتكاسة لحرية الصحافة

قالت لجنة حماية الصحفيين إن إعادة وزارة الإعلام المصرية- التي كانت قد ألغيت في فبراير- يمثل انتكاسة كبيرة لحرية الإعلام في مصر. وكان إلغاء وزارة الإعلام أحد المطالب الرئيسية للثورة الشعبية التي استمرت ١٨ يوما.. لا سيما وأن العديد من الصحفيين ومناصري حرية الصحافة كانوا يعتبرون الوزارة الذراع الدعائية لنظام مبارك. يذكر أن لجنة حماية الصحفيين (cpj) منظمة مستقلة تعمل على حماية حرية الصحافة في العالم ، ومقرها الرئيسي في نيو يورك .

٢٠١١-٧-١٩

وقفة احتجاجية في التلفزيون

استقبل العاملون في ماسبيرو أسامة هيكل وزير الإعلام الجديد بوقفة احتجاجية فور وصوله المبني..الوقفة تم تنظيمها داخل بهو الباب الرئيسي للمبنى وذلك اعتراضا على تعيين هيكل وزيرا للإعلام بعد أن كتب كثيرا ضد الثورة.

٢٠١١-٧-٣٠

هيكل : سأطهر وزارة الإعلام

ناشد وزير الإعلام أسامة هيكل العاملين بالوزارة وباتحاد الإذاعة والتلفزيون "ماسبيرو" معاونته على تطهير الوزارة من الفساد، داعيا إلى عدم الانسياق وراء مثيري الفتن. وأضاف أنه فوجئ بعد توليه الوزارة بثلاثة أيام بقيام اللواء طارق المهدي بالإعلان عن لائحة جديدة لأجور العاملين، وعرضها للاستفتاء دون عرض الأمر عليه.

٢٠١١-١٠-١٥

غطينا أحداث ماسبيرو بموضوعية

رفض وزير الإعلام أسامة هيكل إتهام التلفزيون المصري بالتحريض على الأحداث التي شهدتها منطقة ماسبيرو مساء الأحد الماضي، مشيراً إلى أن التلفزيون المصري قام بالتغطية شأنه شأن وسائل الإعلام الأخرى بكل شفافية.

٢٠١١-١٠-١٨

مسيرة إلى ماسبيرو لإدانة الاعلام "المحرّض على الفتنة"

نظم عدد من الجهات الصحفية والإعلامية مسيرة حاشدة تضم صحفيين وإعلاميين وشخصيات عامة وجموعاً شعبية بدأت من أمام مؤسسة "أخبار اليوم" إلى ماسبيرو في تمام الساعة الخامسة عصر الخميس.. وأشار الداعون للمسيرة إلى أن الهدف منها هو "إدانة الممارسات الإعلامية المموجة للإعلام الرسمي المحرّض على الفتنة، والمطالبة بإقالة وزير الإعلام أسامة هيكل، والتطهير الشامل للإعلام والصحافة"، موضحين أن المسيرة هي بداية لسلسلة إجراءات تصعيدية متصلة سيتم اتخاذها في حال استمرار تلك الممارسات.

٢٠١١-١٠-٢٠

هيكـل : أحداث ماسبيرو استهدفت إسقاط الدولة!..!

قال أسامة هيكـل وزير الإعلام إن القوات المسلحة هي آخر عمود ترتكن إليه الدولة المصرية الآن، وأن الغالبية العظمى من الشعب المصري لا تتفق مع دعوات البعض بإسقاط المجلس العسكري، والتي وصفها بأنها "دعوات غير مبررة". وقال هيكـل إن أحداث ماسبيرو كانت تستهدف إسقاط الدولة المصرية، وأن انشغال الفضائيات بكيفية تغطية التلفزيون المصري للأحداث يعتبر عدم فهم لخطورة الموقف.

٢٠١١-١٢-٤

الجنزوري يؤكد تغيير أسامة هيكـل

أكد د. كمال الجنزوري، رئيس الوزراء المكلف عدم استمرار أسامة هيكـل كوزير للإعلام في حكومة "الإنقاذ الوطني" الجاري تشكيلها، وكان الجنزوري رد على سؤال لمندوبي مجلس الوزراء، حول استمرار أسامة هيكـل وزير الإعلام بعد المطالبات بإقالته، بإشارة من يده معبرا عن علامة "لا"

٦-١٢-٢٠١١

عاملون في «ماسبيرو» يستعدون لوداع الوزير بـ«كسر القلل»

حدثت فرحة عارمة داخل اروقة ماسبيرو فور أن ترددت الأنباء عن رحيل الصحفي أسامة هيكل من منصب وزير الإعلام وخروجه من التشكيل الوزاري الجديد، وأعرب العاملون عن سعادتهم واستعدادهم لكسر الكثير من «القلل» وراءه. ومن جهة أخرى ترددت أنباء داخل مبنى التلفزيون عن تولي "احمد أنيس" وزارة الاعلام .

٧-١٢-٢٠١١

الإذاعة والتلفزيون: نريد وزيراً إعلامياً وليس عسكرياً

أكد العاملون في مبنى الإذاعة والتلفزيون اعتراضهم على اختيار اللواء أحمد أنيس لمنصب وزير الإعلام، وقالت هويدا فتحي المتحدثة باسم تحالف الإعلاميين: إن العاملين في مبنى الإذاعة والتلفزيون يطلبون أن يكون الوزير إعلامياً وليس عسكرياً..وأضافت هويدا في تصريحات خاصة لـ"بوابة الأهرام" أن العاملين في المبنى كانوا قد باركوا لأسامة هيكل استمراره كوزير للإعلام وارتضي الجميع بالأمر الواقع...وأشارت هويدا أن تولي أنيس منصب وزير الإعلام يؤكد أن الجنزوري لا يمتلك الصلاحيات الكاملة وأن المجلس العسكري يفرض عليه أسماء بعينها.

وعبرت المتحدثة عن اندهاش التحالف من اختيار أنيس برغم أن الجهاز المركزي للمحاسبات قال: إن مديونية اتحاد الإذاعة والتلفزيون وصلت إلى ١٣ مليار جنيه بداية من عام ٢٠٠١ ، وأن أحمد أنيس الذي تولى منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون في عام ٢٠٠٢ يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية.

٢٠١١-١٢-٨

السلمي: لا دخل لي في تعيين زوجة أسامة

نفي د. على السلمي نائب رئيس الوزراء السابق ومسئول الملف الاعلامي أن يكون قد تدخل بشكل شخصي في تعيين أمل فوزي -زوجة أسامة هيكل وزير الإعلام السابق- رئيس تحرير نصف الدنيا على حساب زميلتها المرشحة لنفس المنصب زينب عبدالرزاق.

٢٠١١-١٢-٨

أحمد أنيس وزيراً للإعلام

أدت حكومة الدكتور كمال الجنزوري أمس الاربعاء اليمين الدستورية أمام المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية، وقد أثار إختيار اللواء أحمد أنيس لتولي وزارة الإعلام في حكومة الدكتور كمال الجنزوري جدلا كبيرا في الوسط الإعلامي، فبينما يراه البعض اختيارا طبيعيا بعد رفض ثلاثة مرشحين من المجال الإعلامي قبول المنصب، يراه البعض الآخر فرض سطوة من قبل المجلس

العسكري على وزارة من أهم الوزارات في الفترة الحالية. وقد وصفه عاملون بماسبيرو بأنه " صديق مبارك " و " ظل صفوت الشريف " فقد كان الذراع اليمنى لصفوت الشريف لكونه زوج اخته.

٢٠١١-١٢-٩

أنيس : أسعى لتطوير الإعلام ودعم مبادئ الثورة..!

أكد احمد أنيس وزير الاعلام الجديد أن قبوله للتكليف في هذه المرحلة الحرجة رغم صعوبتها سواء استمر أياماً أو شهوراً، هو "واجب وطني " مبدياً رغبته في تحقيق كل الآمال المادية والمهنية لكل العاملين في الإعلام المصري والهيئات التابعة لوزارة الإعلام، وأضاف أن "قلبه وعقله ووقته متاح بلا حدود لبناء إعلام حر نظيف ومسئول وصادق يليق بعطاء وقيمة وتاريخ الإعلام المصري " ..كان أنيس الذي ينتمي بالأساس إلى المؤسسة العسكرية قد عين رئيساً لاتحاد الإذاعة والتلفزيون الحكومي في وزارة أنس الفقي ثم تولى رئاسة مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" على مدار العامين الأخيرين قبل اختياره وزيراً للإعلام.

٢٠١١/١٢/١٠

وزير الاعلام: أؤيد إلغاء "الإعلام"

أكد وزير الإعلام أحمد أنيس، أنه يؤيد إلغاء الوزارة ولكن عقب إعادة هيكلتها خلال المرحلة المقبلة لتواكب تطورات المرحلة.. وأعلن ترحيبه بالاستعانة بشباب الثورة في مجلس الأمناء وقال: أتمنى أن أجد ٤ من شباب الثوار يمكن أن يتم ضمهم لمجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، وأوضح وزير الاعلام ان أهم شيء هو إعادة الثقة بين الإعلام المصرى والشارع، وهذا ليس بالشىء السهل ولن تعود تلك الثقة بين يوم وليلة، لذا لا بد من العمل المخلص لإنهاء تلك الحالة، لأننا إعلام دولة بما يعنى أنه إعلام مملوك للشعب، ولا بد أن يعبر عن رأى الشارع بصدق وحيادية وموضوعية .

٢٠١١-١٢-١٢

وقفات احتجاجية ضد وزير الإعلام

قامت مجموعة من العاملين بماسبيرو بعدة وقفات احتجاجية داخل مبنى التلفزيون ضد وزير الإعلام الجديد اللواء أحمد أنيس، وذلك لإعلان رفضهم تولى أنيس وزارة الإعلام، والمطالبة بإلغائها من الأساس، وذلك وسط دعوات من جانب إعلاميين لتنظيم مسيرة تتجه من مبنى "ماسبيرو" إلى مقر اعتصام مجلس الوزراء للتعبير عن رفضهم لتولى أنيس الوزارة.

٢٠١١-١٢-١٤

هيكّل : أنا ضحية أحداث ماسبيرو

قال أسامة هيكّل وزير الإعلام السابق إن اتّهامه بالتحريض في أحداث ماسبيرو ليس له أساس من الصحة، معلّلا ذلك بأن التحريض يكون قبل الحدث وليس بعده.. وقال إذا كان ضحايا ماسبيرو ٢٧ فأنا الضحية رقم ٢٨.

٢٠١١-١٢-١٥

هيكّل: تعيين زوجتي قانوني منذ حوالي شهر

قال وزير الإعلام السابق أسامة هيكّل إنه كانت هناك تغييرات قادمة في مجلة نص الدنيا منذ حوالي شهر، فسألني السلمى على المرشحين، فقلت له اعفنى من هذه المجلة تحديدا لأن زوجتي "أمل فوزى" تعمل بها.. وأرجو أن يتولى شخص آخر هذا المجال.. وتعيين زوجتي قانوني من خلال مؤسسة الاهرام.
كما أكد أنه ليس نادما على تولى منصب وزير الإعلام ، وأنه كان يتمنى أن يكون آخر وزير للإعلام في مصر، مؤكدا أنه استطاع خلال فترة توليه الوزارة "خمسة أشهر" أن يحقق الكثير من الأهداف لتطوير المنظومة الاعلامية.

اعتصام العاملين بالنيل للأخبار

اعتصم العاملون بقناة النيل الإخبارية ظهر اليوم داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون، ورددوا هتافات تندد بحكم العسكر وقيادات ماسبيروالسياسات التحريرية والإدارية والمالية المسئولة عن تمبش وضع قناة النيل للأخبار ، وتقدم العاملون الى أحمد أنيس وزير الإعلام بقائمة مطالب شملت تحقيق الإستقلال التحريرى والمالى للقناة ، وهددوا بالخول فى اعتصام مفتوح ، وتخفيض الخدمة الإخبارية تدريجيا ، مام ننم الإستجابة لمطالبهم ومن بينها عرض فيلم " اسمى ميدان التحرير " على شاشة القناة اليوم فى وقت يحده وزير الإعلام ، وهو فيلم وثائقى من إخراج على الجهينى المخرج بقناة الاخبار . وكان وزير الإعلام السايق أسامه هيكل قد رفض عرضه خلال لفترة توليه الوزارة .

وأعلن ابراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار أن وزير الإعلام أحمد أنيس وافق على كافة مطالب العاملين بالقناة ، ومن بينها عرض الفيلم الممنوع فى تمام العاشرة مساء على شاشة قناة النيل الأخبار .

وفى سابقة هي الأولى من نوعها تقدم ١٣٠ مديعاً ومخرجاً ورئيس تحرير فى قناة النيل للأخبار بشكوى رسمية لرئيس هيئة النيابة الإدارية ضد إبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار ومحمد فتحي رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية وذلك بسبب

مجموعة من مخالفات مالية وإدارية تضمنها نص الشكوى - حصلت البديل على نسخة منها - وتعد هذه الخطوة تطورا لافتا في الصراع داخل التلفزيون المصري بين القيادات الداعمة لبقاء الوضع على ما هو عليه والإعلاميين الراغبين في تقديم خدمة إعلامية مهنية خصوصا بعد تعميم الاتهامات الموجهة لكل العاملين في التلفزيون، حيث يعاني أبناء قناة النيل للأخبار من تبعيتهم لقطاع الأخبار التي كرسها عبد اللطيف المناوي رئيس القطاع السابق بعدما كانت القناة شبه مستقلة وتابعة لقطاع قنوات النيل.

وفيما توقع العاملون في القناة دعم المحطة بعد ثورة ٢٥ يناير من أجل منافسة القنوات الإخبارية العربية حدث العكس كما تؤكد الشكوى التي جاءت بعد تأكيد العاملين في القناة من أن تعاقب وزراء الإعلام على ماسبيرو لا يعني حدوث أي تغيير سياسي ومهني ملموس.

" لو أني خبرت بين مجتمع بحكومة بلا صحافة، وآخر بصحافة بلا حكومة.. لأخترت الثاني دون

تردد "

خبير إعلامي

٣- الوزارة بين الالغاء والهيكلية

ككل النظم الشمولية والديكتاتورية، تسعى للإبقاء "وزارة الإعلام" لتدعيم بقائها واستمرارها على كرسي الحكم .. فتحاول المحافظة والإبقاء على الوزارة والعض عليها بالنواجذ، وبكل الحجج المنطقية أحيانا وغير المنطقية في كثير من الأحيان.. وبعد ثورة ٢٥ يناير وسقوط رأس النظام- حسنى مبارك- يبدو أن أركان النظام الساقط مازالوا يدافعون بحوافرهم الغليظة عن تقييد حرية الإعلام بالإبقاء على وزارة الإعلام . فبعد رحيل "انس الفقى" إثر اتهامات عديدة ضده بالفساد وممالة النظام السابق، ووصفه بمهندس تشويه الإعلام عامة وصورة ثورة ٢٥ يناير عبر المواد المبتوثة تليفزيونيا.. ظن الجميع إن من تولى مقاليد الحكم بعد الثورة قد الغى وزارة الإعلام بتراتها السيئ في ذهنية الشعب والعاملين في حقل الإعلام.

لكن، ودون مبرر حقيقي تعلن حكومة تسير الأعمال برئاسة د.عصام شرف إعادة وزارة الإعلام مرة أخرى بحجة تلافي السلبيات التي حدثت خلال الفترة الماضية.. ويفسر أسامة هيكل المرشح للمنصب أسباب تكليفه بالوزارة من رئيس مجلس الوزراء بإعادة هيكلية الإعلام المصري في مناخ من الحرية والشفافية.

وقد عبر الائتلاف الوطني لحرية الإعلام عن انزعاجه لهذه الخطوة وأكد إنها ((خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بتحرير السياسة الإعلامية واستقلالها عن السلطة التنفيذية مؤكدا علي أن وزارة الإعلام لا توجد الا في الدول الشمولية ولا تستعين بما الا الأنظمة الديكتاتورية..وعبر الائتلاف عن دهشته للتراجع عن خطوة إلغاء وزارة الإعلام التي جرت مع بداية الثورة ونالت استحسان وتأييد القوي السياسية المصرية المختلفة والعاملين في المجال الإعلامي .

ولم يتوان العاملون في مبنى الاذاعة والتليفزيون عن استقبال وزير الإعلام الجديد بوقفة احتجاجية فور وصوله المبنى في ٩-٧-٢٠١١، اعتراضا على تعيين هيكل وزيرا للإعلام خاصة كتب كثيرا ضد الثورة..وبنفس منطلق وزراء إعلام النظام الساقط يصف الوزير الجديد "وزير مابعد الثورة" المحتجين على إعادة الوزارة في مؤتمر صحفي بقوله: "لاتنساقوا وراء مثيري الفتن" .. طالبا معاونته على تطهير الوزارة من الفساد." ويحاول د.عصام شرف رئيس حكومة تسيير الأعمال تهدئة المحتجين على إعادة الوزارة في تصريح له في ٧-٩-٢٠١١، قال فيه "كلفنا وزارة الإعلام الجديدة بتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة على أن تكون عودة الوزارة بصفة مؤقتة، إلى حين تحقيق هذه الأهداف وأهمها إعداد وسائل الإعلام المصرية للاستغناء بشكل نهائي عن وجود وزارة للإعلام".

وكان أسامة هيكل وزير إعلام مابعد الثورة وزير إعلام في حكومة ما قبل الثورة أو كأن الوزارة عادت كسابق عهدها، حينما وصف الأحداث الدموية التي وقعت أمام

ماسبيرو، وراح ضحيتها العديد من أبناء الوطن، بأنها استهدفت إسقاط الدولة.. ويضيف في ٢٠-١٠-٢٠١١ إن القوات المسلحة هي آخر عمود ترتكن إليه الدولة، وأن الغالبية العظمى من الشعب المصري لا تتفق مع دعوات البعض بإسقاط المجلس العسكري التي وصفها بأنها "دعوات غير مبررة"!!

ولا يكتفى هيكل بالحديث نيابة عن الغالبية العظمى للشعب المصري، بل ويستعدى على الفضائيات قائلا: ان انشغال الفضائيات بكيفية تغطية التلفزيون المصري للأحداث يعتبر عدم فهم لخطورة الموقف" .. وتتعرش حكومة د. عصام شرف فتقدم استقالته ويظهر اسم د. كمال الجنزوري ثانية لتولى المنصب، فيصرح في ٧-١٢-٢٠١١ بعدم استمرار أسامة هيكل كوزير للإعلام في حكومة "الإنقاذ الوطني" الجاري تشكيلها.. مما يعنى الإبقاء على وزارة الإعلام لكن دون هيكل!!

ويظهر اسم اللواء احمد أنيس لتولى منصب وزير الإعلام.. ومع ما يحمله الاسم من ذكريات نتذكر أنه الرجل الذي شغل منصب أمين اتحاد الإذاعة والتلفزيون لسنوات قبل تصعيده إلى رئاسة شركة الأقمار الصناعية ال"نايل سات" المتحكمة في بث جميع القنوات الفضائية التي تبث على الأقمار المصرية، وأنه مهندس عملية إخماد الأصوات المعارضة بالفضائيات، والعاملون بالوسط الإعلامي يعرفون جيدا أن تعليماته لمستولي القنوات الفضائية قبل انتخابات ٢٠١٠ وتهديداته بوقف البث كانت وراء إنهاء تعاقد الفضائيات مع مذيعين من المحسوين على المعارضة، خصوصا بعد استخدامه حيلة رأس الذئب الطائر مع قنوات "الأوربت"، ووقف بثها من مدينة الإنتاج.

وبدأت اعتصامات العاملين بمبنى الإذاعة والتلفزيون اعتراضاً على اختيار اللواء أحمد أنيس منصب وزير الإعلام، وقالت الإعلامية هويدا فتحي: إن العاملين في مبنى الإذاعة والتلفزيون يطلبون أن يكون الوزير إعلامياً وليس عسكرياً.. وأشارت هويدا إلى أن تولي أنيس منصب وزير الإعلام يؤكد أن الجنزوري لا يمتلك الصلاحيات الكاملة، وأن المجلس العسكري يفرض عليه أسماء بعينها.

وفسر كثير من الإعلاميين ترشيح أنيس لمنصب وزير الإعلام، رغم كونه رفيق أنس الفقي، بأن الترشيح تم على طريقة تعيين أسامه هيكل المراسل العسكري في ذات المنصب، خلفاً للواء طارق المهدي رجل "العسكري" الذي استخدمه لإدارة التلفزيون المصري عقب التنحي مباشرة، وقالوا إن المجلس العسكري لن يرفع قبضته عن تلك الوزارة، ولن يسمح لشخصية مستقلة عنه بإدارة شؤون التلفزيون المصري، الذي مازال يستخدم بعد عشرة أشهر من الثورة لتغيب الرأي العام، كما كان الحال في ظل النظام الساقط.. وتصف صفحة على "الفيس بوك" ٧-١٢-٢٠١١ أنيس بأنه "صديق مبارك" و" ظل صفوت الشريف". ومثلما صرح هيكل بأن النية تتجه لإلغاء وزارة الإعلام وأن مهمته مؤقتة، يصرح أنيس كذلك في ١٠-١٢-٢٠١١ بأنه مع إلغاء الوزارة لكن ليس في الوقت الحالي، إنما بعد إعادة هيكلتها لتواكب تطورات المرحلة، مشيراً إلى أنه شخصياً لا يريد البقاء في منصبه أكثر من بضعة أشهر.

وفي مؤتمر صحفي في اليوم التالي قال أن المنصب الوزاري «عرض عليّ من قبل، لكنني قبلته هذه المرة من أجل الوطن».. لكنه لم يكشف عن الضرورة الوطنية التي تجعله يقبل إعادة وزارة الإعلام وعودته لقيادة الإعلام في ظل ثورة تسعى لتغيير النظام. ويبدو أن مكتبه "كامل زهيرى" نقيب الصحفيين الأسبق عن حرية الاعلام في بلادنا لا يزال ماثلا أمامنا، ففي كتابه "الصحافة بين المنح والمنع " أكد أن "قضية حرية الصحافة هي أشهر قضية مؤجلة في مصر..تؤجلها كل ثورة إلى الثورة اللاحقة.. فقد اخفقت الثورات المصرية الكبرى في حلها..لاثورة عراقى حاولت، ولا ثورة ١٩ استطاعت، ولا ثورة ٥٢ حسمت..)) ويبدو أن نفس العبارات يمكن أن تكتمل بالقول "ولا ثورة ٢٥ يناير" تمكنت حتى الآن من تحرير الاعلام من قبضة وزارة الاعلام، وقبضة الجاثم على سدة الحكم .

ثانياً : مؤسسات الصحافة القومية

المحتويات :

- ١- تصدير
- ٢- يوميات الصحف القومية خلال العام الأول من ثورة يناير
- ٣- رفع الغبار عن الصحف القومية

"حرية الصحافة ليست حقاً فريداً أو امتيازاً للصحفيين بل هي حق لكافة المواطنين وجزء لا يتجزأ من الحريات العامة"

١- تصدير

الدلائل التاريخية تشهد أن الوسيط الاعلامي الحديث "الصحافة" بدأ سلطويًا على يد الحملة الفرنسية الغازية لمصر (١٧٩٨)، فقد استخدم نابليون قائد الحملة الفرنسية مطبعته التي أحضرها معه إلى مصر في إصدار جريدة تخاطب جنوده لإطلاعهم على بياناته، ثم خاطب المصريين بتشريعاته الجديدة.. وفي عام ١٨٢١ تبنى والي مصر "محمد علي" إصدار أول جريدة وهي "الجروناال الخديوي"، والذي أصبح في عام ١٨٢٨ "الوقائع المصرية".. شكلت تلك البداية السلطوية للصحافة المصرية أحد أهم سمات تعامل السلطة مع الصحافة، فهي في نظر الحكام إحدى أدوات الحكم، بداية من استخدام الصحافة في صراع الخديوي إسماعيل مع الباب العالي (الدولة العثمانية) وتمويله لجرنال "وادي النيل"، وحتى عصر الصحف القومية التي لا تزال تحتفل بيوم مولد رئيس الدولة.

وقد شكلت القوانين والتشريعات أدوات لحسم الصراع بين السلطة والجماعة الصحفية، حاولت السلطة في مصر فرض المزيد من القيود على حرية الصحافة، بينما ناضلت الجماعة الصحفية للحصول على حقوقها، ولترسيخ مفهوم حرية الصحافة في المجتمع، وقد وجدت الجماعة الصحفية مساندة لها في نضالها من القضاء المصري

الذي ناصر حرية الصحافة في العديد من أحكامه، وذلك من خلال تبني تفسيرات قانونية للتشريعات أكثر إنصافاً ونحيازاً لحرية الصحافة. ومع اندلاع شرارة ٢٥ يناير والمطالبة بإسقاط النظام.. جرت محاولات لإسقاط صحافة النظام وأداته في تشويه الحقائق والمعلومات وتخدير الشعب وإضفاء المشروعية على الحاكم والذين معه.. ولكن يبدو أن المشوار لا يزال طويلاً حتى تتبدل الصحافة لتصبح عين الشعب على الحاكم، وخدمة الجماهير بنقل الحقائق.

٢- يوميات الصحف القومية خلال العام الأول من ثورة يناير

٢٦-١-٢٠١١

”صحفيو ٢٥ يناير“ يطالبون بتنحي مبارك

أعلنت مجموعة من الصحفيين في بيان موقع بإسم " صحفيو ٢٥ يناير " عن حملة توقيعات للتضامن مع المحتجين في ٢٥ يناير ، وقال الصحفيون المصريون الداعون للحملة أنهم يرفعون صوتهم عالياً بلا خوف إلى جانب أبناء شعبهم العظيم، الذين خرجوا إلى الشوارع في مختلف المدن مطالبين بحياة كريمة و بالحرية و بالكرامة الوطنية، وإنهاء حكم الاستبداد والفساد. ودعا الصحفيون زملاءهم للانخراط في حركة الجماهير المستمرة من أجل التغيير السلمي، والتي ترفع مطالب : تنحي مبارك عن

السلطة فوراً ، و إقالة وزارة نظيف كاملة، و تشكيل حكومة وطنية، وحل البرلمان المزور، و تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور ديمقراطي ، و إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين .

وأدانوا تواطؤ وصمت نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد عضو الحزب الحاكم و العضو المعين بمجلس الشورى على حملة القمع الوحشية التي يتعرض لها المواطنون والصحفيون المصريون، ورفع الصحفيون فى ختام بيانهم شعار ”إذا الشعب يوماً أراد الحياة .. فلا بد أن يستجيب القدر“

٢٠١١-٢-٨

نائب رئيس الجمهورية يجتمع برؤساء الصحف

قال عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية خلال لقائه اليوم بمقر رئاسة الجمهورية برؤساء مجالس ورؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة .. أن هناك طريقتين لتحقيق الاستقرار في مصر والخروج من الأزمة الحالية التي نعيشها بسلام.. الأول هو الحوار والتفاهم ومخطوات متصلة ببرنامج عمل مستمر لحل جميع المشاكل. والثاني "البديل" هو حدوث انقلاب والذي قد يكون مفيداً أو ضاراً وبالتالي نريد أن نتجنب الوصول إلى هذا الانقلاب الذي يعني خطوات غير محسوبة ومتعجلة وبها مزيد من اللاعقلانية، وهو ما لا نريد الوصول إليه حفاظاً على مصر وما تحقق من مكتسبات وإنجازات.

واضاف سليمان إن كلمة الرحيل التي يرددتها بعض المتظاهرين ضد أخلاق المصريين التي تحترم كبيرها ورئيسها.. كما أنها كلمة مهينة ليست للرئيس فقط بل للشعب المصري كله.. مؤكداً أن الرئيس مبارك أحد أبطال حرب أكتوبر والمؤسسة العسكرية حريصة علي أبطال أكتوبر ولا يمكن أن ننسى تاريخنا أو تضييعه. وأكد علن أن الحوار مع الشباب والقوي السياسية مستمر للخروج من هذه الأزمة.. كما أكد أنه لا انهاء للنظام ولا انقلاب، لأن ذلك يعني الفوضى التي يمكن أن تصل بالبلد إلي المجهول الذي لا نريده .

ووصف عمر سليمان الدعوة الى العصيان المدني بأنها دعوة خطيرة جداً علي المجتمع ونحن لا نحتمل ذلك علي الطلاق ولا نريد أن نتعامل مع المجتمع المصري بالأداة الشرطية ولكن بالحوار والموضوعية والواقعية طبقاً للقدرات المتاحة .

٢٠١١-٢-٨

بلاغ للنائب العام ضد رؤساء التحرير

تجمع مئات من الصحفيين والإعلاميين للمطالبة بتعديل الأوضاع المهنية التي تتحكم في المؤسسات الصحفية القومية، وتقدم ١٠٠ صحفي من المؤسسات القومية ببلاغ للنائب العام مطالبين بإصدار قرارات بمنع سفر رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين احترازياً، ومنع تهريب والتخلص من أي وثائق أو مستندات أو أرشيفات أو أموال أو مقتنيات من المؤسسات الصحفية، والكشف عن ثروات

القيادات الصحفية الحالية والسابقة ومصادرهما، ورد الأموال التي حصل عليها رؤساء مجالس الإدارة والتحرير كنسبة من الإعلانات بقرارات إدارية، لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة.. وبدأ عشرات الصحفيين حملة لجمع التوقيعات للمطالبة بعقد جمعية عمومية طارئة لأعضاء النقابة، لطرح الثقة عن مجلس النقابة وعلى رأسه نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد.

وانتقد الصحفيون موقف مجلس النقابة الذي ظل صامتا ولم يعلن عن موقف جامع وواضح حيال الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون، والتي كان آخرها استشهاد الزميل أحمد محمد محمود، الصحفي في جريدة التعاون التابعة لمؤسسة الأهرام... كما تظاهر ما يقرب من ثلاثمائة من العاملين في مؤسسة الأهرام وطالبوا بإقالة رئيس مجلس إدارة المؤسسة ورئيس تحرير الجريدة.. وفي شارع القصر العيني، تظاهر عشرات العمال والصحفيين من العاملين داخل جريدة روزاليوسف للمطالبة بإقالة رئيس مجلس إدارة المؤسسة كرم جبر ورئيس تحرير الجريدة عبد الله كمال.

٢٠١١-٢-١٢

اعتصامات الصحفيين لعزل رؤساء تحرير « الشرق الأوسط » و
«روزاليوسف»

واصل صحفيو عدد من المؤسسات القومية، الأحد، احتجاجاتهم ضد السياسات التحريرية لصحفيهم، وطالبوا بإقالة مجالس إدارتهم ورؤساء تحريرهم. ونظم صحفيو وكالة أنباء الشرق الأوسط اعتصاماً في مقرها بشارع هدى شعراوي، في وسط القاهرة، احتجاجاً على ما وصفوه بـ«السياسة التحريرية المتحيزة للنظام السابق». كما تظاهر العشرات من الصحفيين والعاملين أمام مقر الوكالة وطالبوا بإقالة رئيس مجلس الإدارة عبد الله حسن الذي وصفوه بأنه تلميذ صفوت الشريف أمين الحزب الوطني السابق، وأنه يمارس كافة سبل القمع والاستبداد. وانتقد المحتجون أسلوب الوكالة في تغطية الثورة الشعبية التي أطاحت بحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك. ووقع نحو ٣٠ صحفياً على بيان يستنكر «الموقف المشين» الذي اتخذته الوكالة من تغطية أحداث الثورة.. واتهم البيان الوكالة «بتزييفها لثورة الشارع المصري.. مما أدى لأهانتنا وتشويه موقفنا كصحفيين وإفقاد الوكالة لمصداقيتها المهنية داخلية وخارجياً». وطالب المحتجون أيضاً النائب العام «بفحص الذمة المالية لرئيس الوكالة وأفراد أسرته ومنعه من التصرف في أي أصول للوكالة».

كما واصل صحفيو مؤسسة روز اليوسف احتجاجاتهم ضد السياسة التحريرية لإصدارات المؤسسة، ودعوا إلى عقد جمعية عمومية طارئة، لعزل كرم جبر رئيس مجلس إدارة المؤسسة، وعبد الله كمال، رئيس تحرير جريدة ومجلة روز اليوسف، ومحمد عبد النور، رئيس تحرير مجلة صباح الخير، وانتخاب مجلس إدارة ورؤساء تحرير آخرين، لوضع سياسة تحريرية جديدة للمؤسسة، تعبر عن نبض الشارع المصري.

٢٠١١-٢-١٣

صحفيو الأهرام يعتذرون للشعب

أصدر عدد من صحفيي الأهرام اعتذارا للشعب المصري عن التغطية غير المهنية والمهينة والمشينة للثورة المصرية جاء فيه: يعتذر صحفيو "الأهرام" الموقعون على هذا البيان للقارئ والشعب المصري العظيم على السياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية التي اعتمدها قيادة المؤسسة والصحيفة في تغطية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢٠١١ - ٢ - ١٤

وصحفيو روز اليوسف يطالبون بإقالة عبد الله كمال

أصدر صحفيو مجلة روزاليوسف بيانا اعتذروا فيه عن التغطية غير المهنية لثورة الغضب وطالبوا بمحاسبة رئيس التحرير وإقالته فورا، وأعلنوا اعتذارهم لكل الرموز الوطنية التي نالت منها المجلة خلال الفترة الماضية .. وقال الصحفيون في بيانهم " نعبر عن تأييدنا ومباركاتنا للثورة ونعتذر عن كافة الممارسات السابقة والبذاءات

والاعتداءات على كبار الكتاب والشخصيات السياسية الشريفة والممارسات التي قام بها رئيس تحرير المجلة الذي لوث تاريخ المؤسسة العريقة وتباعد كل البعد عن الأهداف السياسية التي صدرت من أجلها مجلة روزاليوسف لكي يسخر المؤسسة والعاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال لخدمة لجنة السياسات للحزب الوطني الديمقراطي، مطالبين باستبعاد عبدالله كمال رئيس تحرير المجلة وتشكيل مجلس تحرير لإدارة المجلة خلال الفترة القادمة لحين تعيين ريس تحرير جديد بدلا منه .. كما طالبوا بمحاسبة كمال على كل الأخطاء والخطايا التي ارتكبها في حق الوطنيين والشرفاء .

وأصدر صحفيو مجلة صباح الخير كذلك بيانا طلبوا فيه بتنحية محمد عبد النور عن رئاسة تحرير المجلة نظرا للمخالفات التي ارتكبها في حق المطبوعة والجريمة المهنية والاخلاقية والسياسية التي ارتكبها في حق شباب وشعب مصر في الأعداد الأخيرة للمجلة واتهامهم بالعمالة والخيانة وتنفيذ أجنداث أجنبية.

٢٠١١-٢-١٨

الشعب يريد إسقاط رؤساء تحرير الصحف

دشن نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" حملة بعنوان "الشعب يريد إسقاط رؤساء تحرير الصحف القومية"، داعين إلى خروج الكتاب الموالين للنظام القديم من هذه المؤسسات التي تتبع الدولة، وأكدوا "أنها دعوة من خلال تلك الصفحة لرفع الغبار عن الصحف القومية العريقة".

٢٠١١-٢-٢٠

رؤساء تحرير "القومية" طالبوا مبارك بتقييد الصحف الخاصة

كشفت صحيفة "الشروق" المصرية عن نص خطاب كتبه رؤساء تحرير بعض الصحف القومية للرئيس المخلوع حسني مبارك، يشكون فيه من عجزهم عن منافسة الصحف الخاصة والمستقلة، ويطالبون مبارك بالتدخل لمنع إعلانات الحكومة والمؤسسات الحكومية عن هذه الصحف، وبإجراءات أشبه بالقيود على هذه الصحف، و"يستثذونوه" بتوجيه النقد لبعض الوزراء في الحكومة.

٢٠١١-٢-٢١

البحث عن ثروات "رؤساء الصحف"

أعلن جهاز الكسب غير المشروع البدء في التحقيق في ثروات عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية، في الوقت الذي أعلن فيه مصدر مسئول، أنه لا تغيير في رؤساء المؤسسات والهيئات والمصالح القومية في الوقت الحالي.. وكانت نيابة الأموال العامة العليا قد قررت مساء أمس حبس محمد عهدي فضلي، رئيس مؤسسة "أخبار اليوم" الصحفية السابق لمدة ١٥ يوماً، على ذمة التحقيقات. ونسبت النيابة إلى فضلي اتهامات التربح من أعمال الوظيفة وتسهيل الاستيلاء على أموال مؤسسة "أخبار اليوم" من خلال بيعه مساحة كبيرة من من الأراضي المملوكة للمؤسسة بمدينة السادس من أكتوبر، لشركة "بالم هيلز" بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً للمتر، رغم أن سعر المتر ٣٩

أثناء عملية البيع كان يساوي ٨٥٠ جنيها، كما أنه لم يتم بإتباع القواعد والقوانين واللوائح المنظمة لعملية بيع الأراضي.

٢٠١١-٢-٢٢

عبد الله كمال : لن أتقدم باستقالتي .. ولن أعتر

أكد عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة روزاليوسف أنه لن يتقدم باستقالته من منصبه بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها مصر والتي انتهت بتنحي الرئيس السابق مبارك عن منصبه ، وقال كمال خلال مكالمة تليفونية أجراها معه الزميل جابر القرموطي في برناجه “ مانشيت “ على أون تي في ، أنه لا يمكن أن يترك منصبه ليس حرصاً على وظيفة أو كرسي لكن لأنه ليس ممن يهربون من “ القوارب “ بعد غرقها مشيراً إلى أن هذا كلام لا يجوز في الميدان .. مضيفاً أنه في انتظار قرار الجهات المختصة بشأنه لكنه لن يتقدم باستقالته ، ولن يقدم اعتذاراً عما حدث .

٢٠١١-٢-٢٣

استقالة رؤساء تحرير “الجمهورية” و “دار الهلال” و “دار التحرير”

قدم ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية استقالاتهم الأربعاء لرئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد شفيق. وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء مجدي راضي إن رؤساء المؤسسات هم: عبد القادر شبيب رئيس مجلس إدارة “دار الهلال”، و على هاشم

رئيس مجلس إدارة ”دار التحرير“، و محمد علي إبراهيم رئيس تحرير صحيفة ”الجمهورية“. وأضاف أن الدكتور شفيق أحال طلبات الاستقالة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لبيت فيها.

٢٠١١-٢-٢٣

أمن أبناء الشرق الأوسط يعتدي علي الصحفيين

اعتدى سائقون وموظفون بالأمن في وكالة أنباء الشرق الأوسط علي صحفيين جاءوا إلي الوكالة للتضامن مع صحفييها وتأييد مطالبهم بإقالة رئيس الوكالة ، وشمل اعتداء أفراد الأمن أيضا بعض المارة بدعوي محاولة دخول مقر الوكالة ، وكان صحفيو الوكالة قد اعتصموا السبب الماضي ضد سياسة عبد الله حسن رئيس الوكالة منددين بما أسعوه سياسته التحريرية ضد الثوار، الأمر الذي جعل القوات المسلحة تحرسه حتى خروجه من المبني ، وكشف صحفيون بالوكالة عن تلفيق رئيس الوكالة لخبر تقديم مبارك لإقرار الذمة المالية وتم نشره في جميع الصحف على الرغم من أنه لم يكن صحيحا ، فضلا عن أنه ما زال يمنع نشر أخبار الإخوان المسلمين .

٢٠١١-٢-٢٤

٧٥ ألف جنيه راتبا.. بدلا من مليون ونصف

في أول قرار للمجلس الأعلى للصحافة برئاسة الدكتور يحيى الجمل تقرر تصويب مرتبات العاملين في مؤسسة الأهرام كما يلي: ٧٥ ألف جنيه لرئيس مجلس الإدارة

بدلاً من مليون ونصف المليون جنيه، ٦٥ ألف جنيه لرئيس التحرير بدلاً من مليون جنيه، ٣٠ ألف جنيه حد أقصى لعمولة الإعلانات بدلاً من ١٢٠ ألف جنيه .. كانت حكومة تسيير الأعمال برئاسة أحمد شفيق قد كلفت الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء بالإشراف على المجلس الأعلى للصحافة والإشراف على مجلسي الشعب والشورى.

٢٠١١-٣-١

صحفيو روز اليوسف يتصدون للفساد

دعا صحفيون وعاملون بـ "روزاليوسف" إلى جمعية عمومية غير عادية لمناقشة ميزانية إصدارات المؤسسة وسبب سوء الأوضاع وتفشي الفساد. وأمر المجلس العسكري بتسليم إدارة روزاليوسف إلى محمد الصباغ مدير عام المؤسسة مؤقتاً. وكان عدد كبير من موظفي وعمال وصحفيي المؤسسة قد أعلنوا اعتراضهم اليوم على وجود كل من كرم جبر ريس مجلس إدارة المؤسسة وعبد الله كمال رئيس تحرير روزاليوسف، وقاموا بطرد رئيس مجلس الإدارة وهاجموا مكتب عبد الله كمال لكنه لم يكن موجوداً.

٢٠١١-٣-٧

الجمال: التغييرات فى الهلال والجمهورية وروزاليوسف خلال يومين

أكد الدكتور يحيى الجمال نائب رئيس الوزراء والمشرف على المجلس الأعلى للصحافة إن التغييرات الصحفية سيتم الاعلان عنها خلال يومين، مشيراً إلى أنه سيتم الكشف أولاً عن التغييرات فى روز اليوسف وداري الهلال والتحرير .. وبعدها بأيام ستعلن باقي تغييرات المؤسسات القومية. وكانت مطالب كثيرة من داخل كل المؤسسات الصحفية القومية قد دعت الى تغيير قياداتها لكن د.الجمال أرجأ الإعلان عن تعيينات جديدة لرؤساء مجالس إدارات وتحرير بعض الصحف إلى ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة .

٢٧ -٣-٢٠١١

صحفيون يهددون بالتصعيد

تظاهر اليوم عشرات الصحفيين بالصحف القومية أمام نقابة الصحفيين للتنديد بصمت الحكومة الجديدة عما يحدث داخل الصحف القومية من فساد، وطالبوا بإقالة رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات التابعين للنظام البائد والحزب الوطني المحروق.

٢٠١١-٣-٣٠

د. عصام شرف يصدر قرارا بتغيير قيادات عدد من المؤسسات

أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١١، بناء على موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وينص على تعيين خالد أنور عبد الحميد بكير رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ومحمود نافع رئيسا لتحرير جريدة الجمهورية. وجمال أبو بيه رئيسا لتحرير المساء.

كما تضمن القرار تعيين حلمي النمنم رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال و محمد جمال الدين المعدول رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف وإبراهيم خليل رئيسا لتحرير الجريدة. وأسامة سلامة رئيسا لتحرير المجلة.. وشمل القرار تعيين لبيب السباعي رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام وعبد العظيم حماد رئيسا للتحرير وعلاء ثابت لرئاسة تحرير الأهرام المسائي. و محسن أحمد حسنين مجلة أكتوبر .

وتضمن القرار كذلك تعيين السيد إبراهيم النجار رئيسا لتحرير أخبار اليوم وإبراهيم قاعود مجلة آخر ساعة وجمال الزهيري لأخبار الرياضة ووائل عادل أبو السعود لأخبار الحوادث و محمد عبد الله هيبه رئيسا لتحرير مجلة صباح الخير، وتعيين عادل عبد العزيز رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا لتحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط.

٢٠١١-٤-٧

التحقيق فى قرارات رؤساء مجالس الصحف القومية

شكلت هيئة خبراء وزارة العدل لجنة قضائية موسعة تعكف حاليا على فحص جميع الملفات والقرارات التى أصدرها إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام الأسبق، ومرسى عطاالله رئيس المجلس السابق، وسمير رجب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر الأسبق، ومحمد أبو حديد رئيس مجلس إدارة دار التحرير السابق، بالإضافة إلى فحص ملفات عدد من القيادات للمؤسسات الصحفية خلال عهد النظام السابق. يذكر أن لجنة الفحص تباشر تحقيقاتها حاليا على ضوء التحريات التى تقوم بجمعها الأجهزة الرقابية حول تضخم ثروات عدد من المسؤولين بالمؤسسات الصحفية وتسببهم فى إهدار المال العام.

٢٠١١-٥-٢٣

دعوى قضائية تطالب بعزل رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية

أقام رئيس تحرير جريدة الأسرة العربية ورئيس حزب الأمة دعوى قضائية أمام مجلس الدولة طالب فيها بإصدار حكم قضائي بحل وعزل مجالس إدارات ومجالس رؤساء تحرير والجمعيات العمومية فى المؤسسات الصحفية القومية..وبررت الدعوى مطالبتها بأن قرار تعيين رؤساء ومجالس إدارات الصحف القومية صدر من غير ذي صفة قانونية، موضحة أنه صدر من الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء فى حين أن

القانون يقتضي صدوره من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى السلطة في البلاد خصوصا بعد إصداره قرارى تعطيل العمل بالدستور وحل مجلسى الشعب والشورى.

٢٧-٦-٢٠١١

وقفه احتجاجية لصحفيين بالجمهورية ومطالبات بإسقاط الديون

نظم أكثر من ٣٠٠ من العاملين بدار التحرير للطبع والنشر وقفه احتجاجية أمام مبني جريدة الجمهورية بشارع رمسيس ظهر الاثنين اعتراضا علي قرار مجلس الوزراء بإرسال عدد من صحفيي الصحف التي أغلقت للتعين بالمؤسسة.. واعتبر المحتجون تعيين الصحفيين بمثابة "تعدٍ صارخ ومرفوض علي حقوقهم"، وأعلنوا ترحيهم بالخطاب الذي أرسله خالد بكير رئيس مجلس الإدارة إلى الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء، والمشرف علي المجلس الأعلى للصحافة "يرفض فيه ضم الصحفيين الثمانية المرسلين للمؤسسة من ثلاثة صحف أغلقت أبوابها منذ فترة".

٧-٩-٢٠١١

السلمي يقبل استقالة رئيس تحرير المسائية

وافق الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، على قبول استقالة حسن الرشيدى رئيس تحرير جريدة «المسائية»،

وعودته كاتباً صحفياً بجريدة الجمهورية، بناء على طلبه.. كان الرشيدى قد تقدم باستقالته مرتين منذ أبريل الماضي لـ«إفساح المجال أمام القيادات الجديدة»، وفقاً لما قاله وقتها، وأن «٦ سنوات تكفي لرئاسة تحرير الجريدة».

٢٠١١-١٠-٥

جبهة الدفاع عن المؤسسات "تفتح نار التطهير"

أقامت جبهة الدفاع لتطهير مؤسسات الدولة دعوى قضائية أمام القضاء الإداري بالقاهرة برقم ٣٤٦٧٩ لسنة ٦٥ قضائية بالدائرة الأولى لحل مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية ، وعزل كافة رؤساء مجالس وتحرير هذه المؤسسات وإصدارات الصحف التابعة لها.. وتنظر الدعوى أمام منصة القضاء ١٨ أكتوبر المقبل. واستندت الدعوى إلى أن أموال هذه المؤسسات أموال عامة ملك للشعب. كما أن مجلس الشورى المنحل هو جهة الإدارة التي تدير وتصدر قرارات تعيين مجالس الإدارات ورؤساء الإدارات ورؤساء التحرير ، ومن ثم كان على الدولة حلها وعزل رؤسائها تأسيساً على حل مجلس الشورى.

كما استندت الدعوى على أن كل رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف كان ولاؤهم لصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى المنحل ورئيس المجلس الأعلى للصحافة المنحل والأمين العام للحزب الوطني البائد المحبوس احتياطياً على ذمة قضية "موقعة الجمل" وقضايا فساد.

وذكرت عريضة الدعوى أيضاً أن رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير وأعضاء مجالس الإدارات والتحرير تبدلت مواقفهم من النقيض إلى النقيض بين عشية وضحاها، بما يؤكد أنهم منافقون، ومن ثم لا يصلحون أن يكونوا قادة رأي.. وكانت العديد من الصحف القومية تعمل بتعليمات من الرئيس المخلوع حسني مبارك المحبوس احتياطياً في قضية قتل ثوار ٢٥ يناير، وذراعه الأيمن صفوت الشريف وبتوجيهات من أمانة الإعلام برئاسة عليّ الدين هلال، وأهملت هذه الصحف القضايا الرئيسية للمجتمع المصري.. وضافت العريضة أن التاريخ سيذكر أن حكومة "شرف" أبقّت على بعض أذنان مبارك في وسائل الإعلام القومية لأقصى فترة ممكنة.

٢٢ - ١٠ - ٢٠١١

يحيى قلاش المرشح نقيباً للصحفيين: الصحف القومية تعاني من غياب الرؤية

قال يحيى قلاش المرشح لمنصب نقيب الصحفيين والممثل لتيار الاستقلال بنقابة الصحفيين أنه غير راض عن أداء الصحف القومية بسبب أنها تعاني التذبذب وغياب الرؤية، وتسعى دائماً لإرضاء من يحكم. وأرجع قلاش ذلك في تصريح له الى القوانين التي تحكم علاقة هذه المؤسسات بالجمهور، فرغم أنها صحف قومية تعبر عن الشعب إلا أن القوانين قيدت عملها حتى خرجت عن رسالتها بشكل واضح، وأضاف يجب ألا ننسى أن القوانين التي تحكم الصحافة حالياً هي قوانين النظام البائد، وبالتالي لا

يمكن لهذه الصحف أن تتحرر إلا إذا حررنا منظومة القوانين التي تحكم الصحافة المصرية وتقوم عليها دولة مدنية حقيقية".

٢٠١١-١٠-٢٤

رؤساء تحرير جدد لصحف قومية

أصدر رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف قرارا بتشكيل مجالس إدارات والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، وتضمن القرار إصدار حركة تعيينات جديدة لعدد من الصحف والمجلات... وتقرر تعيين عادل إبراهيم قنديل رئيسا لتحرير صحيفة المسائية ومحمد علي الشرقاوي رئيسا لتحرير جريدة الرأي للشعب ومجاهد خلف لعقيدتي ومنى نشأت لحررتي ومحمد صلاح عطية للابجيشان جازيت ومحمد السيد العزاوي للبروجريه وهشام الصواف للكواكب وإيمان الحفناوي لحواء... كما أصدر رئيس الوزراء قرارا بتشكيل مجلس إدارة والجمعية العمومية لووكالة أبناء الشرق الأوسط... وتضمنت أسماء مجلس الإدارة للوكالة كلا من إبراهيم هلال وأماني فتح الله وخالد محمد حسين وعبد التواب عبد القوي ونيفين أحمد حامد وأماني حسن عبد الفتاح.

٢٠١١-١١-١

السلمي: ملف المؤسسات الصحفية القومية مطروح

صرح د.علي السلمي نائب رئيس الوزراء في تصريحات خلال لقائه عددا من الصحفيين أمس، إن ملف الصحف القومية مطروح بكامله على اجتماع المجلس الأعلى للصحافة عقب العيد، وسيتم خلاله إعادة النظر في الأمور الخاصة بالملكية والتقييم والمعايير الخاصة باختيار القيادات وقانون الصحافة.

٢٠١١-١١-٣

ضم الإخوان والسلفيين في تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

استبعد الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء، صاحب مشروع وثيقة المبادئ الدستورية المثيرة للجدل، فكرة ضم رؤساء تحرير الصحف المستقلة الى تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وأرسل التشكيل الجديد للمجلس العسكري، الذي أقره الخميس، متضمناً رؤساء تحرير الصحف الحكومية وبعض أساتذة الإعلام والشخصيات العامة..تضمن التشكيل رئيس تحرير جريدة «النور الجديد»، الناطقة باسم حزب النور السلفي، وجريدة «الحرية والعدالة»، لسان حال حزب «الحرية والعدالة»، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف الحزبية «الوفد» و«الأهالي» و«العربي».

وضم التشكيل الجديد نفس المؤسسات الصحفية الحكومية القديمة، بالإضافة إلى رئيس مجلس الشورى رئيساً، وعضوية كل من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية: «وكالة أنباء الشرق الأوسط» و«الأهرام» و«أخبار اليوم» و«دار التحرير» و«دار الهلال» و«روزاليوسف» و«دار المعارف» و«الشركة القومية للتوزيع»..ومن نقابة الصحفيين يضم المجلس كلاً من: ممدوح الولي، نقيب الصحفيين، وصلاح عيسى، وجمال عارف، والدكتور أسامة الغزالي حرب، وأمينة شفيق.. كما يضم المجلس من النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر كلاً من: رئيس النقابة وأحمد زكى عبد الحميد وحمدي مصيلحي أبوالمعاطي محمد وخالد كامل محمد سعد الله ونبيل فاروق عبد الحميد..ومن الأكاديميين بالجامعات المصرية: الدكتور محمود سليمان علم الدين والدكتورة نجوى كامل عبدالرحيم من أساتذة الإعلام. ومن المشغلين بالقانون الدكتور محمد أنس جعفر، الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والمستشار كمال اللمعى، نائب رئيس مجلس الدولة السابق.. ومن الشخصيات العامة الكاتب السيد ياسين والروائي جمال الغيطاني والكاتب سلامة أحمد سلامة وضياء رشوان والشاعر فاروق جويدة وليب السباعي والكاتب محمد سلماوى وصلاح منتصر ومصطفى بكرى والدكتور مصطفى كامل السيد والدكتور وحيد عبدالمجيد.

٢٠١١-١١-١٣

السلمي : لا نحتاج إلي حركة تغيير في الصحف القومية

أعلن الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية أن التغييرات في الصحف القومية ستكون فيمن تجاوز السن القانونية ٦٠ عاما، وسنري إذا كان سيتم مد السن حتى ٦٥ أم لا.. ونحن لا نحتاج لحركة تغيير عامة الآن، وفي حالة لبس السباعي رئيس مجلس إدارة الأهرام فقد أنهى فترة مد السن الى ٦٥ عاما، وتم البحث حول أسماء لتخلفه في الموقع، وكانت هناك أسماء كثيرة فتم الاستقرار علي عبد الفتاح الجبالي لأن المنصب يحتاج خبرة اقتصادية.

٢٠١١ - ١١ - ٢٠

لجنة صحفية ترحب بدعوة السلمي للحوار

رحبت لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة بدعوة نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي الدكتور علي السلمي بالبدء في حوارات موضوعية من أجل نهضة الصحافة، وهي الدعوة التي اطلقها السلمي عقب اجتماع المجلس بعد تشكيل هيئته الجديدة. وشددت اللجنة على ضرورة ان تصب التعديلات المقترحة سواء ما يتعلق منها بالصحافة أو بقانون المجلس الأعلى في صالح تحرير المهنة من

القيود الحكومية، والعمل على انطلاقتها وتمكينها من أداء دورها الرقابي باعتبارها سلطة رقابية على أعمال السلطة التنفيذية

٢٠١١-١٢-١٠

صحفيو نصف الدنيا يعلنون الإعتصام

أصدر ما يقرب من ٢٠ صحفياً بمجلة نصف الدنيا بيانا اعترضوا فيه على تعيين أمل فوزى مندوبة القوات المسلحة بالمجلة وزوجة أسامه هيكل وزير الإعلام السابق رئيسة تحرير للمجلة، وهدد الصحفيون بالاعتصام وتعطيل العمل بالمجلة في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه، وأكد الصحفيون أن د.على السلمي نائب رئيس الوزراء السابق أصدر القرار خلسة في اليوم الأخير له بالوزارة، وخلال فترة الريية بعد استقالة الحكومة، وبتعليمات من المجلس العسكري، كهدية نهاية خدمة إلى وزير الإعلام السابق بطل مذبحه ماسبيرو، وقالوا في البيان أن الأهرام ليست تكية لمنح هدايا ومكافآت نهاية الخدمة لأعوان الحكومة وأتباع القوات المسلحة، واتهموا في البيان رئيس مجلس ادارة مؤسسة الأهرام بالتواطؤ مع المؤسسة العسكرية.

٢٠١١-١٢-١٤

نقابة الصحفيين ترفض معايير اختيار رؤساء تحرير الصحف القومية

أعلن مجلس نقابة الصحفيين اعتراضه على القرارات التي أصدرها الدكتور علي السلمي - نائب رئيس الوزراء السابق- والتي وافق عليها المجلس العسكري بتعيين عدد من الزملاء كرؤساء للتحرير في إصدارات مؤسسة الأهرام حيث إن القرار قد صدر من الدكتور السلمي بعد أن كان قد تقرر رحيله عن منصبه وهو ما أثار

الشكوك والريبة لنقابة الصحفيين

وأعلن مجلس النقابة في البيان الذي أصدر عقب انتهاء اجتماعه مساء أمس - الثلاثاء- برئاسة ممدوح الولي نقيب الصحفيين تقديره واحترامه لرؤساء التحرير الذين تم تعيينهم مؤكداً أن اعتراضه ليس على شخصهم بل على اتخاذ القرار نفسه. وأكد مجلس النقابة على رفضه للطريقة المتبعة حالياً في اختيار رؤساء التحرير بالمؤسسات القومية، مطالباً باعتماد آلية جديدة للاختيار تشارك في وضعها النقابة، وتأخذ في اعتبارها آراء الزملاء في الصحف القومية.

٢٠١١-١٢-١٧

الولي غير راض عن أداء الصحف القومية بعد ٢٥ يناير

وصف نقيب الصحفيين ممدوح الوالي أداء الصحف القومية بالارتباك مثل المشهد السياسي في مصر ، مضيفاً أن الأمر زاد سوءاً بالارتباكات الأمنية وتعدد الاضطرابات في العديد من المحافظات..وقال إنه نتيجة لذلك تراجعت الآمال الى حد

ضرورة عودة الأمن الى مستواه السابق، لكن هذا لا يمنعنا من الإصرار على الاستمرار في طريقنا بعد الثورة.

٢٠١٢-١-٢

مطالبة الجنزوري بالتشاور عند اختيار قيادات الصحف

قال ممدوح الولي نقيب الصحفيين، إنه طرح علي الدكتور كمال الجنزوري، رئيس الوزراء، اليوم ضرورة التشاور مع النقابة عند اختيار القيادات الصحفية، إلا أن الجنزوري أشار إلى أن هذا الأمر يتعلق بالمؤسسات التشريعية وتعديل القوانين وهو ما ليس من سلطته، وأكد الولي أن الجنزوري، أشار أيضا إلى أنه سيعلم خلال يومين عن تغيير اثنين من القيادات الصحفية التي بلغت السن القانونية.. وأشار الولي إلى أن وفد النقابة طلب من رئيس الوزراء العمل على رفع سن المعاش للصحفي إلى ٦٥ عاما، وأن يكون ذلك وجوبيا وملزما للمؤسسات الصحفية، إلا أن الدكتور الجنزوري أوضح أن ذلك الأمر مرهون بمجلس الشورى والمجالس التشريعية التي تستطيع تغيير القوانين والتشريعات، لافتا إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيحدد خلال المرحلة الحالية من إصدار قرارات تشريعية .

٢٠١٢-١-٦

تغييرات في رؤساء التحرير ومجالس الصحف

أكدت مصادر مطلعة ان الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء قرر فتح ملف التغييرات الصحفية في جميع المؤسسات الصحفية الحكومية.. ويعكف رئيس الوزراء

علي اختيار أسماء جديدة ذات كفاءة مهنية ومؤثرة لرفع كفاءة الصحف في الفترة القادمة.. وقالت المصادر ان أهم القرارات التي ستتخذ هو عدم التجديد لأي قيادة صحفية وصلت إلي سن الخامسة والستين، بالإضافة الي استبعاد القيادات التي لديها مشاكل مع العاملين في المؤسسات التي يقودنها. وأضافت المصادر ان الدكتور الجنزوري سيقدم قانون الصحافة الجديد لمجلس الشعب في أول دورة له، حتي يحصل علي الموافقة عليه بما يتناسب مع حرية الصحافة وقدرتها علي خدمة المجتمع، بالإضافة الي اعداد دراسة متكاملة لاستقلال المجلس الاعلي للصحافة عن مجلس الشوري، وأن يكون هيئة مستقلة مثلها مثل هيئة القضاء ؛ ورغم أن هناك اصواتا تنادي بجعل المجلس الاعلي للصحافة هيئة تابعة لوزير الاعلام، إلا أن اتجاه الدكتور الجنزوري هو جعلها هيئة مستقلة حتي لا يسيطر وزير الاعلام علي الصحافة في مصر.

٢٠١٢-١-١٠

ملامح مشروع "الحرية والعدالة" لتطوير الإعلام

يستعد حزب «الحرية والعدالة» للإعلان عن مقترحاته لتطوير منظومة الإعلام في مصر بمجرد إقرار الدراسة الخاصة بذلك، والتي تستهدف تأسيس منظومة جديدة للإعلام المصري تضم هيئة للتليفزيون ومجلسا وطنيا للإعلام ومكتبا للإعلام الخارجي يكون بديلا عن هيئة الاستعلامات، بالإضافة الي تصفية المؤسسات الصحفية القومية

بيعها أو نقل ملكيتها لهيئات عامة أو تملك للعاملين بها، مع إعداد قانون جديد للصحافة وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة ونقل اختصاصاته لنقابة الصحفيين، مع تحسين ظروف العمل المادية والمهنية للصحفيين، ووضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي لمساعدتهم علي أداء عملهم، بالإضافة لإصدار ميثاق جديد للشرف الصحفي ورفض التمويل الأجنبي للصحف المصرية.. وإصدار تشريع لحرية تداول المعلومات .

٢٠١٢-١-١٢

واشنطن سعت لخصخصة الصحف القومية

كشفت موقع "ويكيليكس" الشهير عن برقيات سرهما نقلت عن اتصالات دبلوماسية من السفارة الأمريكية تفيد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لخصخصة الصحف القومية المصرية وبيع الإذاعة والتلفزيون ضمن برنامج قالت إنه لتطوير الديمقراطية في البلد العربي الأكثر سكانا.

حيث قالت البرقية رقم CAIRO3001٠٧ الصادرة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧ والتي حملت تصنيف "سري"، وختمت باسم السفير الأمريكي السابق لدى مصر فرانسيس ريتشارد وني في الفقرة ١٠ تحت بند "الصحافة المستقلة" قالت إن من أهداف الاستراتيجية الأمريكية في مصر: "بناء قدرات تدريبية لتحسين التطور المهني

بين الصحفيين والمديرين، وتحسين ادارة الاعلام، والدفع باتجاه اصلاح سياسات تؤدي الى خصخصة قطاع الصحافة المكتوبة وقطاع البث الاذاعي والتلفزيوني".
اما الوثيقة رقم CAIRO1351٠٦ الصادرة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٦ وحملت تصنيف سري وكتبها ايضا السفير ريتشاردوني فتقول إن أمريكا خصصت مبلغ ١٦ مليون دولار امريكي (٩٧٠ مليون جنيه مصري) لبرنامج خصخصة وبيع الصحافة القومية. وقالت البرقية إن السفارة الأمريكية تجد طرقا لدعم الصحافة الخاصة بدون توضيح ماهية ذلك.

وقال نص البرقية: "هيئة المعونة الامريكية بدأت برنامجا من ١٦ مليون دولار لدعم الإعلام الخاص وتشجيع خصخصة الصحافة. لقد تعرض هذا المجهود لانتكاسة في ١ مارس/ آذار حينما قال مبارك بنفسه للصحفيين إن الصحف القومية لن تخصص. ومع هذا فإنه يتعين علينا ان نضغط على مجلس الوزراء وقادة مجلس الشعب فيما يتعلق بقطاع الإعلام العام بينما نجد طرقا لدعم الإعلام الخاص".

هذا ولم تحدد البرقية كيفية إنفاق ذلك المبلغ في مصر.

كما كشفت برقية اخرى متعلقة بموضوع بيع الإعلام المصري سرهما موقع "ويكيليكس" وحصلت وكالة أنباء أمريكا إن أرابيك على نسخة منها وحملت رقم CAIRO5867٠٦ الصادرة من سفارة القاهرة تحت تصنيف "سري" بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ كشفت أن السفارة الأمريكية اعتبرت تغيير الإعلام في مصر "اولوية قصوى". ونقلت البرقية نفسها ان لقاءً غير معلن تم بين الناشر السابق لجريدة المصري

اليوم الخاصة هشام قاسم، مع المسئولة الأمريكية ايريك باركس رجلس، التي خدمت في ذلك الوقت في قسم حقوق الإنسان والديمقراطية بالخارجية الأمريكية في ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش. وحضر الاجتماع سكوت كارينتر نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية.. ولم تحدد البرقية مكان اللقاء إلا أنها اوردت ان هشام قاسم ادلى بمعلومات للمسؤولين الأمريكيين قال فيها إن العقبة امام الصحافة هي "الدعم الحكومي الكبير"..وقالت البرقية: "قال قاسم إن قانون الصحافة الجديد سلمي في الأساس ولكنه اردف ان المعركة الحقيقية ليست حرية الصحافة ولكن هي الدعم الهائل الذي تقدمه الحكومة المصرية للصحافة القومية"..وقالت البرقية: "إن قاسم قدر أن السوق المصري يمكن ان يقدم تقريبا ٦٠٠ مليون جنيه مصري (١٠٥ ملايين دولار) من دخل الاعلانات سنويا. نفقات الاهرام كبرى الصحف القومية هي واحد بليون و٧٠٠ مليون جنيه (اي ٢٩٨ مليون دولار)..وفي استطلاع المسئولين الأمريكيين عن مستقبل الصحافة، أضافت البرقية: "وطبقا لقاسم، فإن الاهرام والجرائد القومية الاخرى سوف تحتاج لفصل ٩٠ في المائة من موظفيها اذا ما خسروا الدعم لهم".

١٨ - ١ - ٢٠١٢

محمد الهوارى رئيساً لمجلس إدارة أخبار اليوم

أصدر الدكتور كمال الجنزورى، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا رسميًا بتعيين الكاتب الصحفي محمد الهوارى رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم... وكان الجدل في الأيام الماضية بعد قرار إحالة محمد بركات الرئيس السابق للمعاش بعد بلوغه السن القانونية ٦٥ عامًا، فضلًا عن التظاهرات الاحتجاجية التي خرجت ضده من داخل المؤسسة، تتهمه بأنه أحد رجال جمال مبارك والرئيس السابق ورموزه.. وكانت مصادر من داخل المؤسسة أكدت في وقت سابق أن الاختيار كان يدور بين الكاتب الصحفي محمد الهوارى، أو الكاتب الصحفي السيد النجار رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم التي تصدر أسبوعيًا كل يوم سبت.

٢٠ - ١ - ٢٠١٢

الأهرام بدون رئيس تحرير.. والأخبار تجبر "الجنزورى" وعمال "دار التحرير" يهددون

شهدت المؤسسات الصحفية القومية حالة من الاضطرابات خلال الأسبوع الجارى، بدأت بالأهرام يوم الأحد الماضى بتجمهر عدد من الصحفيين أمام مكتب عبد العظيم حماد رئيس تحرير الأهرام اعتراضاً على حركة التنقلات بين رؤساء الأقسام، مما دفعه لتقديم استقالته، ورفضها مجلس الإدارة ومنحه إجازة مفتوحة، ليتولى عمله

الديسك المركزي ورؤساء الأقسام تحت إشراف عبد الفتاح الجبالي رئيس مجلس إدارة الأهرام لحين انعقاد مجلس الشورى.

وقال عبد العظيم حماد، رئيس تحرير جريدة الأهرام، إنه بعد مضي ثلاثة أيام من الصمت، عقب أزمة الأهرام، يود توضيح الحقائق، وموقفه الشخصي مما حدث يوم الأحد الماضي، مؤكداً أن هدفه من حركة التغييرات التي ثار الخلاف حولها، هي ضخ دماء وطاقت جديدة في دورة العمل الصحفي وضبط مسئوليات القيادات، وإفساح أكبر عدد من الفرص الممكنة للشباب، فضلاً عن الفصل الواضح بين الإعلان والتحرير، مشيراً إلى أنه كان قد قرر الاستقالة من موقعه كرئيس تحرير الأهرام وأبلغ بذلك الزملاء عماد عريان، وحازم عبد الرحمن، ثم قرر القيام بإجازة لعدة أيام لإعادة تقييم الموقف كلياً وتنفيذ ما قرره، نافياً منعه من دخول مكتبه أو إجباره على القيام بإجازة مفتوحة حتى ١٧ مارس المقبل، كما تردد ببعض الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

وانتقلت عدوى الإضرابات لتصل إلى دار التحرير للطباعة والنشر بعدما قرر مهندسو وعمال مطابع دار التحرير للطباعة والنشر، الاعتصام للمطالبة بمتأخرات مالية وإقالة المهندس أحمد أنور مدير عام شركة الشرقية للإعلانات، المسؤولة عن الطباعة والتجهيزات الفنية بالمؤسسة مما تسبب في عدم طبع جريدتى الجمهورية والدستور التي تطبع بمطابع الجمهورية حتى الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس.

وقام البعض في مؤسسة "أخبار اليوم" باحتجاز محمد بركات رئيس مجلس إدارة المؤسسة في مكتبه لمطالبته بالاستقالة، على أن يتولى أعضاء مجلس الإدارة تسيير أعمال المؤسسة لحين تعيين بديل له، وسادت حالة من الهدوء بعد إصدار الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء قراراً بتعيين محمد الهواري رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة خلفاً لبركات الذي بلغ السن القانوني، وسادت بعدها حالة ارتياح بين صحفيي المؤسسة.

وعاود صحيفيو جريدة المسائية غير المعينين اعتصامهم بمقر المجلس الأعلى للصحافة، اليوم الأربعاء، بعد تراجع الدكتور عصام فرج مستشار المجلس لشئون الصحفيين والقائم بأعمال الأمين العام للمجلس عن وعده بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتعيينهم.. كما استقبل صحيفيو إصدارات مؤسسة "دار المعارف" قرار التجديد لإسماعيل منتصر كرئيس مجلس إدارة المؤسسة بارتياح، ولكنهم هددوا بوقف طبع إصدارات المؤسسة في حالة عدم تقدمه بتصور لتغيير لائحة العلاوات للجنزوري أسوة بما فعله حلمي النمنم في مؤسسة "دار الهلال".

((يعكس الاعلام فى اى دولة مدى الحرية المتاحة فى المجتمع..))

٣. رفع الغبار عن الصحافة القومية

بتفجر حالة الوعي الثوري في ميادين مصر يوم ٢٥ يناير، لم يتخلف الصحفيون الشرفاء بالمؤسسات التابعة للنظام الساقط عن مؤازرتها والمشاركة فيها.. فقد أعلن مساء ذلك اليوم مجموعة من الصحفيين عن حملة توقيعات للتضامن مع المحتجين في ٢٥ يناير وأطلقوا على أنفسهم اسم "صحفيو ٢٥ يناير". وقال الصحفيون المصريون الداعون للحملة أنهم يرفعون صوتهم عاليا بلا خوف إلى جانب أبناء شعبهم العظيم الذين خرجوا إلى الشوارع.. ومع استمرار المظاهرات المطالبة بالحرية وتضامن الكثيرين من الصحفيين الشرفاء معها.. حاول عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية في ٨-٢-٢٠١١ كعادة النظام الساقط احتواء الصحفيين فعقد بمقر رئاسة الجمهورية اجتماعا مع رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة.

ويبدو أن هذا الاجتماع أثار حفيظة العديد من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية الحكومية فتظاهر صحفيو "روز اليوسف" مطالبين بعزل كرم جبر وعبد الله كمال.. وطالب صحفيو "الأهرام" بحقوقهم.. وانتفض معهم مئات الصحفيين والإعلاميين للمطالبة بتعديل الأوضاع المهنية التي تتحكم في المؤسسات القومية.. كما

طالبوا بمنع سفر رؤساء تحرير الصحف الحكومية الحاليين والسابقين والتحقيق معهم لمعرفة مصادر ثرواتهم وطرح الثقة عن مجلس نقابة الصحفيين.

وتواصلت حركة الاحتجاجات في عدد من المؤسسات القومية مطالبين بإقالة مجالس إداراتهم ورؤساء تحريرهم.. فنظم صحفيو وكالة أنباء الشرق الأوسط اعتصاماً بمقرها احتجاجاً على ما وصفوه بـ«السياسة التحريرية المتحيزة للنظام السابق».. وطالبوا بإقالة رئيس مجلس الإدارة عبد الله حسن الذي وصفوه بأنه تلميذ صفوت الشريف أمين الحزب السابق.. وانتقد المحتجون أسلوب الوكالة في تغطية الثورة الشعبية التي أطاحت بحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك. ووقع العديد من الصحفيين على بيان يستنكر "الموقف المشين" لهذه التغطية.

وفي موقف غير مسبوق يعتذر صحفيو "الأهرام" للشعب المصري عن فساد قياداته والتغطية غير الأخلاقية للثورة، وبالمثل اعتذر صحفيو روز اليوسف عن التغطية غير المهنية للمجلة، ولم ينسوا التذكير بمطالبتهم إقالة عبد الله كمال ومحاسبته.

وقد دشن نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" بتاريخ ١٨-٢-٢٠١١ حملة بعنوان "الشعب يريد إسقاط رؤساء تحرير الصحف القومية"، داعين إلى خروج الكتاب الموالين للنظام القلم من هذه المؤسسات التي تتبع الدولة، حيث قالوا "إنها دعوة من خلال تلك الصفحة لرفع الغبار عن الصحف القومية العريقة".

وفي سابقة خطيرة تكشف صحيفة الشروق المصرية في ٢٠-٢-٢٠١١ عن نص خطاب كتبه رؤساء تحرير بعض الصحف القومية لرئيس النظام الساقط حسني

مبارك، يشكون فيه من عجزهم عن منافسة الصحف الخاصة " المستقلة"، ويطالبون مبارك بالتدخل لمنع إعلانات الحكومة والمؤسسات الحكومية عنها، وبإجرات أشبه بالقيود على هذه الصحف..

وفي خطوة جديدة يعلن جهاز الكسب غير المشروع البدء في التحقيق في ثروات عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية، في الوقت الذي أعلن فيه مصدر مسئول، أنه لا تغيير في رؤساء المؤسسات والهيئات والمصالح القومية في الوقت الحالي.. والمثير أن عددا من رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية ورؤساء تحريرها، رغم الثورة وتنحي مبارك، ظلوا يعاندون ويتمسكون بكراسيهم ضد المد الثوري في الصحافة القومية، فصرح عبد الله كمال في ٢٢ . ٢٠١١. ٢ أنه لن يتقدم باستقالته ولن يعتذر عما حدث.. وعلى العكس من ذلك قدم رؤساء تحرير "الجمهورية" و "دار الهلال" و "دار التحرير" استقالتهم في ٢٣-٢-٢٠١١ لرئيس مجلس الوزراء أحمد شفيق.. وخلال هذه الفترة يعتدى أمن وكالة انباء الشرق الاوسط على المطالبين بإقالة رئيس الوكالة.. ويتخذ د. يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء والمسئول عن ملف الصحافة أول قرار عبر المجلس الأعلى للصحافة بتصويب مرتبات العاملين في مؤسسة الأهرام. وكانت حكومة تسيير الأعمال برئاسة أحمد شفيق قد كلفت الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء، بالإشراف على المجلس الأعلى للصحافة والإشراف على مجلسي الشعب والشورى.

وفي ١-٣-٢٠١١ يدعو صحفيون وعاملون بـ "روزاليوسف" إلى جمعية عمومية غير عادية لمناقشة ميزانية إصدارات المؤسسة، وبسبب سوء الأوضاع وتفشي الفساد. ويأمر المجلس العسكري بتسليم إدارة روز اليوسف إلى محمد الصباغ مدير عام المؤسسة مؤقتًا. ويسرع د. الجمل بالتأكيد على إن التغييرات الصحفية سيتم الاعلان عنها خلال يومين. ويلتقى د. عصام شرف برؤساء الصحف القومية والمعارضة والمستقلة في ١٠-٣-٢٠١١ من أجل مناقشة المستجدات التي طرأت على الساحة السياسية مؤخرًا "حرصاً منه على إشراك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في اتخاذ القرارات الخاصة بمصر" .. ثم يصدر د. شرف قراراً بإعادة هيكلة وتنظيم الصحافة بناء على موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ويستمر التباطؤ في التعامل مع الملف الصحفي مما يثير جموع الصحفيين، خاصة بعد ثورة عامة بالبلاد تريد تغيير النظام. وفي ٢٧-٣-٢٠١١ يتظاهر عشرات الصحفيين بالصحف القومية أمام نقاباتهم للتنديد بصمت الحكومة الجديدة عما يحدث داخل الصحف القومية من فساد.. ويطالبون بإقالة رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات التابعين للنظام البائد والحزب الوطني المحروق.

ويبدو ان د.عصام شرف اضطر للتغيير، فقد أصدر القرار رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١١ بشأن التغييرات بعدد من المؤسسات الصحفية في ٣٠-٣-٢٠١١، وذلك في إطار ما سمي بإعادة هيكلة وتنظيم قطاع الصحافة، وتمشيا مع روح التغيير، واستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية التي تشهدها مصر للعمل على بناء مجتمع الحرية والديمقراطية

والعدالة الاجتماعية.. ولم يسفر القرار سوى عن تغيير بعض القيادات الصحفية .. وما زال الوضع كما هو عليه في الصحف القومية.. عدا تشكيل هيئة خبراء وزارة العدل لجنة قضائية موسعة تعكف حالياً على فحص جميع الملفات والقرارات التي أصدرها إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام الأسبق... مما اضطر بعض الصحفيين لإقامة دعوى قضائية في ٢٣-٥-٢٠١١ أمام مجلس الدولة طالبوا فيها بإصدار حكم قضائي بحل وعزل مجالس إدارات ومجالس رؤساء تحرير والجمعيات العمومية في المؤسسات الصحفية القومية.. وبررت الدعوى مطالبتها بأن قرار تعيين رؤساء ومجالس إدارات الصحف القومية صدر من غير ذي صفة قانونية.

وفي خطوة تبدو مفاجأة يقدم أحد رؤساء تحرير جريدة حكومية استقالته في ٧-٩-٢٠١١ وهو رئيس تحرير المسائية ويقبلها د. على السلمى.. ثم تقيم إحدى الجبهات التي تشكلت عبر الثورة للدفاع عن المؤسسات القومية دعوى أمام القضاء الإداري بالقاهرة برقم ٦٧٩٤ لسنة ٦٥ قضائية بالدائرة الأولى لحل مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية ، وعزل كافة رؤساء مجالس وتحرير هذه المؤسسات وإصدارات الصحف التابعة لها.. واستندت الدعوى إلى أن أموال هذه المؤسسات أموال عامة ملك للشعب. كما أن مجلس الشورى المنحل هو جهة الإدارة التي تدير هذه الصحف .

ويصدر في ٢٤-١٠-٢٠١١ رئيس الوزراء د. عصام شرف قراراً بتشكيل مجالس الإدارات والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، ويتضمن القرار حركة

تعيينات جديدة لعدد من الصحف والمجلات، ويقر مجلس الوزراء التشكيل الجديد لمجالس إدارات عدد من الصحف القومية... بنفس منطق النظام السابق في السيطرة على الصحف الحكومية.

لكن د. على السلمى نائب رئيس الوزراء يحاول أن يجعل الأمر مختلفاً، فيصرح في ١-١١-٢٠١١ بأن ملف الصحافة مطروح للمناقشة والتعديل.. ولانعلم أى تعديل يقصد بالطبع.. وترشح توجهات من سدة الحكم في مشروع د. السلمى للمبادئ الدستورية عن إعادة تشكيل المجلس الاعلى للصحافة في ٣-١١-٢٠١١، حيث استبعد السلمى رؤساء تحرير الصحف المستقلة من تشكيل المجلس الأعلى للصحافة الجديد، وأرسل التشكيل للمجلس العسكري. ثم صرح السلمى بعد ذلك وبنفس راضية: لا نحتاج إلى حركة تغيير في الصحف القومية الآن، وأن التغييرات في الصحف القومية ستكون لمن تجاوز السن القانونية ٦٠ عاماً، وسنري إذا كان سيتم مد سن ٦٥ أم لا.. ونحن لا نحتاج لحركة تغيير عامة الآن.

ويتظاهر صحفيو مجلة نصف الدنيا ويعلنون إعتصامهم ضد تعيين العسكري لأمل فوزى رئيساً للتحرير.. وبقابة الصحفيين " ترفض معايير اختيار رؤساء تحرير الصحف القومية.. ويعلن نقيب الصحفيين بعد ٢٥ يناير ممدوح الولي أنه غير راض عن أداء الصحف القومية بعد ٢٥ يناير، ويطلب الجنزوري بالتشاور عند اختيار قيادات الصحف، وفي ٦-١-٢٠١١، بينما كانت مصادر تؤكد أن الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء قرر فتح ملف التغييرات الصحفية في جميع المؤسسات الصحفية

الحكومية.. ويعكف رئيس الوزراء علي اختيار أسماء جديدة ذات كفاءة مهنية ومؤثرة لرفع كفاءة الصحف في الفترة القادمة.. وفي نفس الوقت تنشر جريدة الأخبار منفردة في ٢٠١٢/٠١/١٠ ملامح مشروع "حزب الحرية والعدالة" المنبثق عن الإخوان المسلمين لتطوير الإعلام وتصفية الصحف القومية.. وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة وهيئة الاستعلامات.

وكان حكومات ما بعد ثورة ٢٥ يناير تأبى إلا أن تتحكم في الصحف القومية، وفي تعيين رؤسائها وتصمت عن خسائرها.. ولا تستمع لصوت جموع الصحفيين ولا لمطالب الثورة بتغيير النظام.. والصحف القومية كانت في القلب من النظام.. فينتقل ملف الصحافة من د. يحيى الجمل إلى د. السلمي، وتتسم كل الخطوات بالتباطؤ وعدم الشفافية في تغيير القيادات.. بل والمحافظة على شبح النظام السابق في المؤسسات القومية.. ومع ذلك لا تزال الجماعة الصحفية تتشبث بالأمل في التغيير، والمحافظة على مكتسبات الثورة واستحقاقاتها.

أحوال المجلس الأعلى للصحافة

المحتويات :

١- تصدير

٢- يوميات المجلس خلال العام الاول من التوبة

٣- المجلس الأعلى ومحاكم التفتيش

((حرية الصحافة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لمراقبة السلطة وإصلاح المجتمع وخدمة الإنسان وتطويره)).

١- تصدير

ربما يكون إنشاء مجلس أعلى للصحافة في مصر قد أتى محاكاة لمجالس الصحافة الموجودة في العديد من دول العالم.. لكن فكرة إنشائها في مصر تختلف تماما.. فالبلدان المتقدمة ديمقراطيا التي تحترم الحريات لجأت لمجالس الصحافة بهدف حماية حرية الصحافة ضد أي تهديد أو مساس بها، أو محاولة إبعادها عن وظيفتها الاجتماعية وحيادها وعملها لصالح القارئ.. وهي في الغالب مجالس مستقلة عن الحكومة، مثلما هو الحال في بلدان أوربية مثل السويد والنمسا والولايات وألمانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم.. وبلا شك فقد تأسست فكرة إنشاء المجلس بمصر لمد سيطرة وتحكم النظام الحاكم على الصحافة وحريتها وفرض الوصاية عليها.

وبدأ أول مجلس للصحافة في مصر بإصدار الرئيس السادات مرسوما لتأسيسه في ١٢ مارس ١٩٧٥، واستمر حوالي سنتين فقط.. وفسر البعض لجوء السادات لهذا المجلس بعدما شعر بفقدان الحكومة سيطرتها على الصحافة في مصر بعد التعددية السياسية التي بدأها بالمنابر.. ثم أعيد إنشاء المجلس الصحافة في عام ١٩٨١ وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨١، والمادة ٢١١ من الدستور .. وتضمن قانون الصحافة

فصلا مستقلا عن تكوين المجلس واختصاصاته..ويتضمن قانون الصحافة الحالي ٩٦ لسنة ١٩٩٦ فصلا يسلط الضوء بشكل مفصل على تشكيل ومهام المجلس الأعلى للصحافة، والأحكام القانونية الخاصة به ضمن الباب الرابع من نفس القانون.

٢ . يوميات المجلس خلال العام الاول من الثورة

٢٠١١-٢-٢٣

د. يحيى الجمل مشرفا على المجلس و الشعب والشورى

أعلن مجلس الوزراء الأسماء النهائية للتعديل الجديد لحكومة الدكتور أحمد شفيق، تولى فيها الدكتور يحيى الجمل، منصب نائب رئيس الوزراء..وتم تكليفه بالإشراف على المجلس الأعلى للصحافة حتى انتخاب مجلس شورى جديد.. كما تم تكليف الجمل بالإشراف على مجلسي الشعب والشورى، بعد إلغاء وزارتي شئون مجلس الشعب وشئون مجلس الشورى.

٢٠١١-٣-٣

المجلس الأعلى للصحافة يوافق

وافق المجلس الأعلى للصحافة، برئاسة د. يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء، المشرف على المجلس، على منح ترخيص إصدار جريدة «اليوم السابع» يوميا بدلا من

أسبوعياً، والذي يعتبر أول قرار خاص بإصدار الصحف يصدر عن المجلس بعد ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت برئيس المجلس السابق صفوت الشريف.

٢٠١١-٣-١٤

د. يحيى الجمل : تغيرات في رؤساء الصحف القومية

كشفت د. يحيى الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء والمشرف علي المجلس الأعلى للصحافة عن أنه تم الانتهاء من إجراء التغييرات في مؤسسات روز اليوسف، ودار الهلال، ودار التحرير.. وسيتم إعلان الأسماء الجديدة خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيراً إلى أنه يجري الاحتكام للمعايير المهنية عند اختيار القيادات الصحفية. وأشار الجمل إلى أنه جار دراسة إجراء انتخابات استرشادية في المؤسسات الصحفية الأخرى لاختيار رؤساء التحرير ومجلس الإدارة، تحت إشراف المجلس الأعلى للصحافة وبمعاونة لجنة من داخل كل مؤسسة علي حدة بحيث يتم اختيار خمسة أشخاص لاختيار واحد من بينهم ليكون رئيساً للتحرير.

وكان مجلس نقابة الصحفيين قد عقد اجتماعاً الأحد مع الدكتور يحيى الجمل لمناقشة أوضاع المؤسسات الصحفية، وطالب المجلس بضرورة تغيير قانون سلطة الصحافة، ونمط ملكية المؤسسات القومية لتتحول إلى ملكية للعاملين بها، وطرح جزء منها في البورصة بنسب لا تتجاوز من ٣٠% إلى ٤٠%، وإلغاء هيمنة مجلس الشورى علي المؤسسات القومية، وألا تتجاوز فترة رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة فترتين بحد

أقصى، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، وسرعة إصدار قانون حرية تداول المعلومات.

٢٣-٣-٢٠١١

مطالب بإبعاد د. الجمل عن المجلس الأعلى للصحافة

طالب تجمع حقوقي المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بضرورة اختيار شخصية مستقلة لإدارة ملف الصحافة بدلا من الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء المشرف على المجلس الأعلى للصحافة، بسبب تأخره في إصدار التعيينات الجديدة لرؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية (الأهرام و الجمهورية و الأخبار و روز اليوسف ودار الهلال و دار المعارف ووكالة أنباء الشرق الأوسط) المملوكة للدولة، والتي تتعرض حاليا لنزيف من الخسائر المالية يوميا بسبب تراجع إقبال الشعب المصري عليها نتيجة مواقفها المنحازة للنظام السياسي الفاسد، وعملها بتعليمات من الرئيس السابق حسني مبارك ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف ولجنة السياسات بالحزب الوطني، مما أفقدها مصداقية وثقة الشعب المصري فيها لقيامها بأنشطة الدعاية السياسية الإعلامية، وإهمالها للعمل الصحفي المهني و القضايا الرئيسية للمجتمع .

وطالبت منظمات "مراقبون بلا حدود" و"شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان" و"تحالف المجتمع المدني للحرية والعدالة والديمقراطية" و "مؤسسة عالم جديد للتنمية

و حقوق الإنسان" بضرورة الاهتمام بتحديد شخصية جديدة لإدارة ملف الصحافة، لحاجة الصحافة المصرية إلى نظرة متعمقة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة و مجلس الوزراء، وعدم الانتظار حتى انتهاء الفترة الانتقالية الممتدة لأكثر من ٦ شهور أو نهاية العام الحالي، وذلك لأنها تضر بمكانة الصحافة القومية أمام الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، فضلا عن رفض الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء عقد اجتماعات داخل المؤسسات الصحفية للتعرف على أوضاعها ومشاكلها الحقيقية، ورفضه الاستجابة لدعوات الجمعيات العمومية والصحفيين بما مناقشة حالة الاحتقان الصحفي بها، رغم الوقفات الاحتجاجية التي قام بها الصحفيون أمام المؤسسات الصحفية، وتراخيه في تغيير رؤساء التحرير و رؤساء مجالس الإدارة للصحف القومية، ودعت المنظمات المجلس الأعلى للقوات المسلحة و مجلس الوزراء الى اتخاذ موقف واضح أمام الشعب المصري لتغيير السياسات التحريرية بالصحف القومية، وضرورة تكليف المؤسسات القومية بإعادة هيكلة أوضاعها الداخلية ماليا و إداريا والعمل بصورة مؤسسية، لمواجهة انتشار الفساد المالي و حصول القيادات الصحفية على دخول شهرية لاتقل عن مليون جنيه، وحصول موظفي الاعلانات على دخول لاتقل عن ٣٦٠ ألف جنيه كل شهر، بما يزيد على ٢٠٠ ضعف عن دخول الصحفيين على الأقل ، وضرورة إعداد المؤسسات الصحفية للوائح جديدة للأجور للعاملين و تحديد الحد الأدنى و الأقصى للمرتبات بين ١ الى ١٥ ضعفا فقط.

كما دعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة و مجلس الوزراء الى أن يشمل ملف الصحافة إجراء تغيير لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لحاجة الصحافة لقانون جديد يصون المهنة و حرية الصحافة و كرامة الصحفيين و إطلاق حرية الصحف، و إلغاء المواد رقم ٣٢ و ٩٧ و ٩٩ لفرضها قيوداً على عمل الصحفي داخل مصر و خارجها، و تغيير قانون نقابة الصحفيين ورفع معاشات الصحفيين التي لا تتعدى ٤٠٠ جنيه شهريا و إصدار قانون لحرية تداول المعلومات.

٢٧-٣-٢٠١١

أبناء عن سحب ملف الصحافة من د. الجمل

تظاهر العشرات من الصحفيين مطالبين بتحرير الصحف القومية من القيادات التي تم تعيينها في عهد النظام السابق..و ثارت سلسلة من الاحتجاجات في الصحف المصرية القومية ضد الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء المصري والمشرف العام على المجلس الأعلى للصحافة، واتهمته بالفشل في إدارة ملف الصحافة ما نتج عنه تأخير تعيين رؤساء تحرير خلفاً لآخرين محسوبين على النظام السياسي السابق. وترددت أنباء قوية في الوسط الصحفي المصري تؤكد سحب ملف الصحف القومية من الجمل، وتولي رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف مسؤولية هذا الملف شخصياً عقب عودته من زيارته للسودان.

وقال يحيى قلاش، عضو مجلس نقابة الصحفيين : "تقدمت أمس بمذكرة الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة طلبت فيها تنحية الدكتور الجمل عن ملف الصحافة في مصر، حيث أثبتت الأسابيع الماضية أن استمرار إسناد هذا الأمر إليه لن يؤدي إلا لمزيد من الارتباك والقلق والتخبط الذي تمر به كافة المؤسسات الصحفية".

وطالب الصحفيون في مظاهراتهم بالإصلاح الشامل لهذه المؤسسات متهمين قادتها بتضليل الرأي العام المصري في كل ما ينشر بها، وطالبوا بإسقاط رؤساء تحرير هذه الصحف وتشكيل لجنة من كبار الصحفيين والنقباء السابقين لاختيار رؤساء تحرير جدد لصحفتهم.

وأسس الصحفيون بصحف "الأخبار والأهرام والجمهورية ودار الهلال وروز اليوسف ومجلة أكتوبر" جبهة جديدة تضم الصحفيين من هذه الصحف أطلقوا عليها "جبهة تحرير الصحف القومية".

٢٠١١-٥-١٧

المجلس الأعلى للصحافة يرضخ ويعين عبلة الرويني

قرر المجلس الأعلى للصحافة، تعيين الكاتبة الصحفية عبلة الرويني، رئيسا لتحرير جريدة أخبار الأدب، خلفا لمصطفى عبد الله، الذي تولى رئاسة تحريرها قبل قيام ثورة ٢٥ يناير بأيام..وعبرت الرويني عن سعادتها باختيارها رئيسًا للتحرير ورأت أن اختيارها يمثل انتصارًا لحرري الجريدة في معركتهم من أجل ترشيحها للمنصب.

٢٠١١-٥-١٩

منظمات حقوقية ترفع مذكرة لإلغاء المجلس الأعلى للصحافة

قامت منظمات حقوقية برفع مذكرة لمجلس الوزراء برئاسة عصام شرف من أجل إلغاء المجلس الأعلى للصحافة لفشله في أداء دوره منذ انشائه، وطالبوا بتوزيع رأس ماله في صورة أسهم للصحفيين والعمال والإداريين والقراء أصحاب المصلحة الحقيقية في الاهتمام بالصحافة.. وقام مرصد الحريات الإعلامية لـ "مؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان" بالتعاون مع "شبكة مراقبون بلا حدود" و"شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان" برفع مذكرة إلى الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء بمطالبات بناء على استطلاع رأى قام به على عدد من الصحفيين والقيادات الصحفية عن وسائل تطوير أداء الصحافة والإعلام في مصر.

وقد دعت المنظمات الى إلغاء وزارة الإعلام وفصلها عن الحزب الحاكم و الحكومة، وطرح انشاء جهاز قومي لتنظيم الاعلام، وعودة ملكية الصحف القومية إلى مجلس الشعب، وإعادة النظر في أسلوب دمج المؤسسات الصحفية القومية.. كما طالبت بإلغاء القيود والعقوبات المشددة على الصحافة والنشر وحرية الرأي والتعبير في القوانين والتشريعات المصرية، مشيرةً إلى ضرورة اصدار قانون جديد للصحافة ونقابة الصحفيين يدعم من حرية الرأي و التعبير.. كما شددت المنظمات على أهمية إعداد قانون لحرية المعلومات يحدد طريقة الحصول عليها بعد إهمال صدره لست سنوات

لتدعيم حرية تداول المعلومات والاتصال داخل المجتمع، وكذلك إلغاء الحبس في قضايا النشر والاكتفاء بالغرامة وعدم تفتيش مكتب ومنزل الصحفي.

٢٠١١-٦-٢١

فساد بعد الثورة في المجلس الأعلى للصحافة

تم الإعلان عن أول واقعة فساد بعد ثورة ٢٥ يناير تمثلت في صرف أموال لأعضاء المجلس الأعلى للصحافة، وعددهم ثمانون عضوا منذ ٧ أشهر بالرغم من قرار حله.. وكانت صحيفة «اليوم السابع» قد نشرت رسالة من د. شوقي السيد عضو المجلس، يكشف فيها هذا الإهدار الذي يتواصل دون توقف، وقال الدكتور شوقي في رسالته، إن قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة صدر منذ ما يجاوز أربع سنوات وفقاً لأحكام الدستور، الساقط أو المعطل، «المادة ٢١١»، ووفقاً لقانون تنظيم الصحافة الذي مازال قائماً برقم ٩٦/٩٦ المادتان ٦٨، ٦٩ بشأن تشكيل المجلس الأعلى للصحافة بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، وأضاف أن عدد أعضاء المجلس بلغ نحو ثمانين عضواً، وقد انتهت مدته ولم ينعقد منذ عدة شهور.. كما لم يُدعٍ للانعقاد حتى بعد انتهاء مدته، للمشاركة بمسئوليته فيما يحدث في البلاد، وأوضح أنه مع انتهاء مدة المجلس استمر صرف المكافآت لأعضائه رغم انتهاء مدة عضويتهم.

وأضاف السيد «بادرت بنفسى وأبلغت.. وأخطرت، ومنذ يناير الماضى عن الشيكات التى تصلنى شهريًا وحتى الآن، وطلبت إعادتها وتسليمها، وعلقت صرفها، ومازالت تحت يدى أصول الشيكات التى أرفض صرفها.. ومع ذلك مازالت تتوالى»، ويضيف: «أخيرًا قررت الإبلاغ عن هذا العدوان على مال الشعب إلى الشعب نفسه، صاحب الحق الأصيل فى حماية أمواله»،

٢٠١١-٦-٢٢

جلال دويدار: مكافآت المجلس بعلم الجمل

قال جلال دويدار الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة، إن المجلس باقٍ وموجود بنص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، والمكافآت التى تصرف للأعضاء قانونية، ويعلم الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء بذلك، مؤكداً أن المجلس لم يحل، كما أنهم ينتظرون قراراً من الدولة بتشكيل مجلس جديد أو إلغاء المجلس مثل مجلس الشورى.. وتساءل دويدار فى استهجان "هل من يأخذ فلوس يحتفظ بها؟" رداً على الدكتور شوقي السيد عضو المجلس، الذى بادر بنفسه برد المكافآت التى تصل إليه من المجلس الأعلى للصحافة، والتي تقدر بـ ٤٠٠٠٠ جنيه شهرياً، على الرغم من حل المجلس منذ ٧ أشهر، واعتبر دويدار ذلك التصرف محاولة من الدكتور شوقي لأن يكون بطلاً.. من جانبه، أكد الدكتور شوقي السيد أن المجلس انتهت صلاحيته منذ ٧ أشهر، ولكنه باق كهيئة، أما الأعضاء فيتم تشكيلهم عن طريق القانون رقم ٩٦

لسنة ١٩٩٦، وأن إعادة تشكيله بنص القانون يكون من خلال رئيس الجمهورية، وليس بقرار رئيس الوزراء أو نائبه. وأضاف أنه سيخاطب الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، بخصوص رد الشيكات اليوم، لأنه خاطب الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٥ يونيو الجاري ولم يتم الرد عليه.

٢٠١١-٦-٢٣

شرف يقبل استقالة د. يحيى الجمل .. والعسكري يرفض

قبل الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء الإستقالة التي تقدم بها د. يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء على خلفية احتجاجات عارمة منذ توليه منصبه في الحكومة، و إتهامه بعدم تحقيق أي تقدم في أي من الملفات التي أوكلت إليه، بينما ترددت أنباء عن رفض المجلس العسكري لتلك الاستقالة .. و قال الجمل في تصريح لبوابة الأهرام أن السبب في تقديمه لاستقالته هو شعوره بوجود ضغوط على عصام شرف بسببه .

٢٠١١-٦-٢٦

"الجمل" يوقف شيكات المجلس الأعلى للصحافة

قرر د. يحيى الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء، إيقاف صرف أى شيكات لأعضاء المجلس الأعلى للصحافة، وإخطار المسئول لإعمال مقتضى هذا القرار..وأوضح الجمل في قراره، أنه لا يجوز صرف أية مبالغ لأعضاء المجلس الأعلى للصحافة، لأن المجلس لا وجود له الآن، ومن ثم لا يحق لهم الحصول على أى شيكات أو مكافآت.

٢٠١١-٧-١٢

قبول استقالة يحيى الجمل

أعلن د. عصام شرف رئيس مجلس الوزراء المصري قبول الاستقالة التي تقدم بها نائبه - المثير للجدل - د. يحيى الجمل.. ونقلت صفحة مجلس الوزراء على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" عن شرف قبوله استقالة الدكتور يحيى الجمل من منصبه كنائب لرئيس الوزراء.

٢٠١١-٨-١٤

السلمي نائبا لرئيس الوزراء للشئون السياسية

أعلنت اليوم الاثنين قائمة الوزراء الجدد في حكومة الدكتور عصام شرف الثانية، وشمل مجلس الوزراء الجديد الأسماء التالية: حازم الببلاوي نائب لرئيس الوزراء ووزيرا المالية، والدكتور علي السلمي نائبا لرئيس الوزراء للشئون السياسية.

٢٠١١-٨-١٦

السلمي يصدر التشكيل الجديد للمجلس

صرح د. علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي والقائم بأعمال رئيس المجلس الأعلى للصحافة بأنه سيصدر خلال أيام قرارا بالتشكيل الجديد للمجلس الأعلى للصحافة، والذي سيكون من شأنه المشاركة في

إجراء اختيارات وفقا لانتخابات داخلية بمختلف المؤسسات الصحفية وإصداراتها،
لاختيار رؤساء تحرير جدد خلفا لمن بلغوا السن القانونية، أو الذين كانوا محاسبين
النظام السابق.

٢٠١١-١٠-١٩

مجلس الوزراء يوافق على تعديل قانون تنظيم الصحافة

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم الأربعاء برئاسة د. عصام شرف على تعديل
أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، بحيث يستبدل بالبند
رقم ٤ من الفقرة الأولى من المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه
النص الآتي: (عدد لا يزيد على ١٠ من رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصدر وفقا
لقانون الأحزاب السياسية يختارهم مجلس الشورى على ألا تمثل صحف الحزب الواحد
في حالة تعددها بأكثر من عضو).

٢٠١١-١٠-٢٢

ويعيد إحياء "الأعلى للصحافة" ويقلص ممثلي الصحف الحزبية

أكدت الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء أن المجلس وافق علي تعديل أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة في المادة الخاصة بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة .. وطبقا للتعديل المنشور يتم تقليل عدد رؤساء تحرير الصحف الحزبية المشاركين في تشكيل المجلس إلى ١٠ فقط حيث كان البند القلم يتيح مشاركة رئيس تحرير الصحيفة الحزبية الأولى لكل الأحزاب في المجلس .. وقال المجلس على صفحته إنه تم تعديل البند رقم ٤ من الفقرة الأولى من المادة ٦٨ من القانون المشار إليه لينص على الآتي: “عدد لا يزيد علي عشرة من رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصدر وفقا لقانون الأحزاب السياسية يختارهم مجلس الشورى علي ألا تمثل صحف الحزب الواحد في حالة تعددها بأكثر من عضو. واعتبر مراقبون التعديل إحياء لدور المجلس في التحكم في أعماله، خاصة في ظل عدم وضع ضوابط واضحة لطريقة اختيار رؤساء التحرير، وأيضا في ظل طعون حول كيفية الاختيار .. فيما قالت مصادر داخل المجلس أنه محاولة للتحكم في ميزانيته حيث يحصل كل عضو به على مكافآت تصل إلى ٤ آلاف جنيه شهريا، وإذا تم فتح باب التمثيل لكل الأحزاب سيصل ممثلو الصحافة الحزبية لأكثر من ٧٤ ممثلا حتى الآن، في ظل تزايد عدد الأحزاب، فضلا عن الزحام والعشوائية في اتخاذ القرار.

٢٠١١-١٠-٣١

المجلس يجتمع بعد العيد لمناقشة أوضاع الصحف القومية

أعلن د. على السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء للتحوّل الديمقراطي والتنمية السياسية اليوم " الاثنين " أن المجلس الأعلى للصحافة سيعقد اجتماعاً عقب عطلة عيد الأضحى المبارك .. وقال السلمي إن الاجتماع سيخصّص للنظر في ملف المؤسسات الصحفية القومية من حيث التنظيم والملكية وفصل التحرير عن الإدارة، بالإضافة إلى معايير الاختيار وقانون الصحافة في حد ذاته.

٢٠١١-١١-٣

المجلس العسكري يوافق على تشكيل المجلس الاعلي للصحافة

وافق المجلس العسكري على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، الذي تقدم به رئيس مجلس الوزراء، حيث يتشكل المجلس من رئيس مجلس الشورى رئيساً وعضوية كل من رؤساء مجالس إدارت المؤسسات الصحفية القومية، «وكالة أنباء الشرق الأوسط» و«الأهرام» و«أخبار اليوم» و«دار التحرير» و«دار الهلال» و«روزاليوسف» و«دار المعارف» و«الشركة القومية للتوزيع».. كما يضم المجلس من رؤساء تحرير الصحف الحزبية: «صحيفة الوفد اليومية، وحزب الوفد الجديد، والأهالي، والعربي الناصري، والنور الجديد، والحرية والعدالة».

ومن نقابة الصحفيين يضم المجلس كلا من: «ممدوح الولي نقيب الصحفيين، وجمال عارف، والدكتور أسامة الغزالي حرب، وأمينة شفيق، وصلاح عيسى».. ويضم المجلس من النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر كلاً من: رئيس النقابة

وأحمد زكي عبد الحميد وحمدي مصيلحي أبو المعاطي محمد وخالد كامل محمد سعد الله ونبيل فاروق عبد الحميد.. ومن أساتذة الصحافة بالجامعات المصرية الدكتور محمود سليمان علم الدين والدكتورة نجوى كامل عبد الرحيم، ومن المشتغلين بالقانون الدكتور محمد أنس جعفر، أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والمستشار كمال المعني، نائب رئيس مجلس الدولة السابق..ومن الشخصيات العامة الكاتب السيد ياسين، والروائي جمال الغيطاني، والكاتب سلامة أحمد سلامة، وضياء رشوان، والشاعر فاروق جويده، ولبيب السباعي، والكاتب محمد سلماوي، وصالح منتصر، ومصطفى بكري، والدكتور مصطفى كامل السيد، والدكتور وحيد عبد المجيد.

٢٠١١-١١-٤

انتقادات نقابية لتشكيل «الأعلى للصحافة»

أدان عدد من الحركات والتيارات داخل نقابة الصحفيين، الجمعة، ما وصفوه بـ«إصرار» المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة رئيس مجلس الشورى، واعتبرت الحركات أن القرار تجاهل بشكل غريب مطالب نقابية كثيرة، في الوقت الذي ذكرت فيه نقابة الصحفيين أنها تبحث التقدم بطلب لقاء عاجل مع رئيس الوزراء والمجلس العسكري عقب عيد الفطر مباشرة.

٢٠١١-١١-١٢

السلمي يدافع عن التشكيل الجديد

قال الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي أنه تم مراعاة أمرين في تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وهو اختصار عدد الشخصيات العامة والذي كان يبلغ ٤٠ شخصية فأصبح ١١ فقط الآن، بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية، وأنه لم يرد في نص القانون الصحف المستقلة، ولذلك لم يعين منها أحد، موضحاً أنه مع وجود أحزاب كثيرة رأينا الاقتصار علي ٥ صحف حزبية فقط، وتمت مراعاة الأقدمية في الاختيار ، بينما روعيت الاعتبارات الموضوعية في اختيار الشخصيات العامة من مفكرين وأدباء مصريين نفتخر بهم جميعاً.. وحول ما إذا كان هناك تغييرات مرتقبة في قيادات الصحف القومية، قال السلمي أنها ستكون فيمن يتجاوز السن القانوني (٦٠ عاما) وسنري إذا كان سيتم مد السن حتى ٦٥ عاما أم لا، ونحن لا نحتاج لحركة تغيير عامة في القيادات الصحفية حالياً.

وكشف نائب رئيس الوزراء للتحوّل الديمقراطي أن أول اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة سيناقش إمكانية عقد مؤتمر كبير للصحافة القومية تناقش فيه أشكال الملكية والإدارة والتخطيط والهدف من وجودها وأوضاع الصحافة الورقية في ضوء انتشار الصحافة الإلكترونية.

وأوضح السلمي أن لديه تحفظات كثيرة علي الصحف القومية "التي انقلبت علي عقبها في يوم وليلة مما أفقد القائمين عليها مصداقيتهم ، فقد كانوا من أشد المحبين للنظام السابق وفجأة أصبحوا من أشد المعارضين له

٢٠١١-١١-١٩

"الأعلى للصحافة" يعقد أولى جلساته

عقد المجلس الأعلى للصحافة جلسة إجراءات برئاسة الدكتور على السلمى نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي بمقر اللجنة العامة بمجلس الشورى وتضمن جدول الأعمال حلف اليمين وإنتخاب هيئة مكتب المجلس على النحو التالى : ١- السيد جلال عارف وكيل المجلس ٢ - السيد صلاح منتصر وكيل المجلس ٣ - السيد لبيب السباعى الأمين العام ٤ - السيد صلاح عيسى الأمين العام المساعد. وتشكيل اللجان النوعية بالمجلس على النحو التالى:

* لجنة شئون الصحافة والصحفيين

- ١- السيد مصطفى بكرى رئيس اللجنة ٢ - السيد محسن حسن وكيل اللجنة
٣ - السيد جمال عبدالناصر وكيل اللجنة ٤ - السيد خالد كامل أمين السر

* لجنة الشكاوى وطلبات الرد والتصحيح:

- ١- السيد محمود نافع رئيس اللجنة ٢ - السيد محمود علم الدين وكيل اللجنة
٣ - السيدة نجوى كامل وكيل اللجنة ٤ - السيد حمدى مصيلحى أمين السر

* لجنة الشؤون المالية والإدارية والاقتصادية:

- ١- السيد عبدالفتاح الجبالى رئيس اللجنة ٢ - السيد طلعت المنسى وكيل اللجنة

٣ - السيد سيد بلال وكيل اللجنة

٤ - السيدة أمينة شفيق أمين السر

* لجنة القيم :

١ - السيد أنس جعفر رئيس اللجنة

٢ - السيد جمال للمعى وكيل اللجنة

٣ - السيد عبدالعظيم حماد وكيل اللجنة

٤ - السيد حمدي رزق أمين السر

٢٠١١-١١-١٩

بيان إعلان المبادئ : وثيقة السلمى تؤكد

أكدت وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة التى أعلن عنها الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، على أن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري . جاء ذلك فى بيان إعلان المبادئ الذى صدر عقب اجتماع عقده الدكتور على السلمى مع عدد من الشخصيات العامة .

٢٠١١-١١-٢٠

المجلس يودى اليمين القانونية..

أدى أعضاء المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء ووزير التنمية السياسية والديمقراطية، اليمين القانونية فى جلسة الإجراءات الأولى التى

تم فيها تشكيل هيئة مكتب المجلس من الأمين العام والوكيلين وأمين السر. ودعا الدكتور على السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي أعضاء المجلس الأعلى للصحافة إلى إجراء حوار موضوعي متصل من أجل نهضة الصحافة في مصر.. وأكد أن مهنة الصحافة في حاجة إلى تطوير ونهضة ديمقراطية والأمل معقود على المجلس، لكي يرفع لواء التطوير والتحديث في المجتمع من خلال التطوير في الصحافة كلها.. وقال السلمي أن إدخال تعديلات على قانون المجلس الأعلى للصحافة أمر وارد لكي يكون الأداء نافعاً لمهنة الصحافة. وأوضح أن المجلس الأعلى للصحافة سيقدم اجتماعاً لتقييم الوضع الحالي للمؤسسات الصحفية، والسبل التي تهيء لها فرص دخول عصر الديمقراطية مسلحة بآليات متطورة تواكب العصر وتتلافى أخطاء الماضي.

٢٠١١-١١-٢١

الأعلى للصحافة يرفض استخدام العنف تجاه المظاهرات السلمية

أعرب المجلس الأعلى للصحافة عن قلقه البالغ تجاه ما يشهده الوطن من أحداث جرت خلال الساعات الماضية، تم خلالها استخدام العنف بصورة مرفوضة تجاه

المظاهرات السلمية، وما ترتب على ذلك من سقوط ضحايا بين شهداء وجرحى مارسوا حقهم الطبيعي في التظاهر السلمي.. ورفض مكتب المجلس الأعلى للصحافة . في أول بيان له بتشكيله الجديد . كل مظاهر العنف التي تهدد بإغراق البلاد في حالة من الفوضى، ودعا كافة القوى الوطنية للعمل على فتح قنوات الحوار للخروج من هذه الأزمة.

٢٠١١-١١-٢٩

دعوي لإلغاء تشكيل "الأعلى للصحافة"

رفع أحد الصحفيين دعوي قضائية أمام مجلس الدولة طالب فيها بإصدار حكم قضائي بإلغاء القرار الصادر من المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة لمخالفته للقانون..وقالت الدعوي التي أقامها الصحفي سليم عزوز إنه فوجئ بصدور قرار من المشير طنطاوي بناء على عرض من الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، ولم يضم إليه رئيس تحرير جريدة الأحرار، وعدد من رؤساء تحرير بعض الصحف بما يخالف القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة الذي حدد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة الذي يضم رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصدر وفقاً لقانون الأحزاب.

٢٠١١-١٢-١٢

نقيب الصحفيين : "الأعلى للصحافة" يمارس سياسات "مجلس الشريف"

انتقد نقيب الصحفيين ممدوح الولي المجلس الأعلى للصحافة في إدارته للشئون الصحفية في الفترة الحالية، متهما إياه بأنه مازال يمارس نفس السياسات السابقة للنظام السابق ويعمل علي تفعيلها في مراقبته للصحف المصرية والتقييد عليها، وقال إن هذا المجلس بالفعل هو "مجلس صفوت الشريف" .. وأوضح نقيب الصحفيين، أن مناخ الحرية الذي تواجد بعد الثورة كان ينبغي أن يدفع الجميع للعمل من أجل إقرار حرية الرأي والتعبير والدفاع عنها، والتغلب علي تغلغل رجال النظام السابق في المجلس الأعلى للصحافة، إلا أن الوضع حال دون ذلك، خاصة في ظل حالة التخبط التي يعيشها المصريون في الفترة الانتقالية .

٢٠١٢-١-٤

"الأعلى" يطالب باجتماع عاجل مع رؤساء إدارات الصحف

طلبت لجنة شئون الصحافة والصحفيين، التابعة للمجلس الأعلى للصحافة، بعقد لقاء عاجل لرؤساء مجالس إدارات الصحف القومية مع الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، لبحث مشاكل وأوضاع الصحافة القومية، خاصة ما يتعلق

بالأجور وغيرها من القضايا الإدارية. كما طالبت اللجنة في أول اجتماع لها اليوم الأربعاء، بعد إعادة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، نقابة الصحفيين بتنفيذ عقد العمل الجماعي بعد التشاور مع الجهات المعنية، حتى يمكن النظر في طلب إصدار ٦ صحف ومجلات جديدة.

٢٠١٢-١-٢١

ويقرر تشكيل لجنتين لتطوير المهنة

اجتمع المجلس الأعلى للصحافة برئاسة جلال عارف ووكيل المجلس، حيث وافق المجلس على أذن الصحفيين للعمل بجهات إعلامية غير مصرية، ومد الخدمة لبعض العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية.. كما وافق المجلس على إصدار صحيفتين، جريدة "الرواق" عن جمعية الرابطة العالمية لخريجي الأزهر ومجلة "عين شمس للعظام" عن كلية الطب جامعة عين شمس.

وناقش المجلس توصيات لجنة شئون الصحافة والصحفيين بشأن مقترحات تعديل قانون تنظيم الصحافة، وقرر المجلس في نهاية المناقشات تشكيل لجنة برئاسة عبدالفتاح الجبالي لدراسة المشكلات العاجلة التي تواجه المؤسسات الصحفية القومية وإعداد مذكرة بشأنها، وتشكيل لجنة برئاسة صلاح عيسى لدراسة مقترحات تطوير القوانين الخاصة بالصحافة. وناشد المجلس الصحف مراعاة الالتزام بميثاق الشرف الصحفي وآداب المهنة وقيمها واحترام حقوق الزمالة.

٢٠١٢-١-٢

المطالبة بإلغاء "الأعلى للصحافة" خلال احتفال للصحفيين

نظم عدد من الصحفيين وقفة احتجاجية علي سلا لم النقابة للمطالبة بإلغاء المجلس الأعلى للصحافة مرددين "يسقط المجلس الأعلى". رافعين لافتات مكتوبا عليها "نطالب بحق الصحف الحزبية في مكافأة نهاية الخدمة" و"١٨ ألف جنيه لعضو المجلس الأعلى والصحفي لا يجد مرتبه" و"بدل المراجع حق للصحفي الحر دون الارتباط بالجريدة" .. جاءت الوقفة عقب احتفال نقابة الصحفيين بأعضائها الفائزين في انتخابات البرلمان وهم محمد عبد العليم داوود المرشح لمنصب وكيل المجلس ومصطفى بكري النائب المستقل ومحسن راضي المرشح عن حزب الحرية والعدالة.

٢٠١٢-١-٢٤

صحفيو «المسائية» يحتجزون أمين عام «الأعلى للصحافة» بمكتبه

قام عدد من صحفيي جريدة «المسائية»، التابعة لمؤسسة «أخبار اليوم»، باحتجاز عصام فرج، القائم بأعمال الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة، بمكتبه بمقر المجلس المؤقت بوكالة أنباء الشرق الأوسط، وذلك للمطالبة بإصدار قرار بتعيين ٤٩

صحفيًا من الجريدة، و ٢٢ صحفيًا من جريدة «التعاون» و «المجلة الزراعية» التابعتين لمؤسسة «الأهرام».. وقال الصحفيون المعتصمون بمقر المجلس الأعلى للصحافة، منذ أربعة أيام: «إنهم أخطروا (فرج) قرارهم بعدم مغادرة مقر المجلس إلا بعد صدور قرار بتعيينهم على قوة المؤسسات التابعين لها».

وشددوا على رفضهم للخطوة التي قام بها «فرج» بتثبيت رواتب شهرية لهم، بدلا من المكافآت التي كانوا يحصلون عليها، مؤكدين أنهم لن يقبلوا إلا بقرار تعيين على قوة المؤسسات التي تنتمي لها الصحف التي يعملون بها.. وأكد محمد الهواري، رئيس مجلس إدارة «أخبار اليوم»، وعبد الفتاح الجبالي، رئيس مجلس إدارة «الأهرام» علي موافقتهما على تعيين الصحفيين بالمؤسستين بشرط «صدور قرار رسمي من المجلس الأعلى للصحافة بذلك».

وأشار الصحفيون إلى أنه «لا يوجد بديل عن قرار التعيين، خاصة بعد اقتراب جلسة الحكم في القضية التي أقامها عدد من صحفيي مؤسسة أخبار اليوم لإنهاء قرار ضم صحيفة المسائية إلى مؤسسة أخبار اليوم، و هو ما يعني أن الحكم لو صدر بإلغاء الدمج لن تكون هناك مؤسسة تتبعها جريدة المسائية، وما سيترتب عليه من تشريد ما يقرب من ٥٠ صحفياً.. وهدد الصحفيون بالإضراب عن الطعام حال عدم الاستجابة لمطالبهم بصدور قرار فوري بتعيينهم على قوة المؤسسات التابعين لها.

٢٥-١-٢٠١٢

رحيل الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة

رحل الكاتب الصحفي لبيب السباعي .. عين الراحل رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام عقب التغييرات الصحفية خلال ثورة ٢٥ يناير. وفي أكتوبر الماضي وصل إلى سن التقاعد.. تم اختياره ضمن التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للصحافة، وبعدها بأيام تم اختياره أميناً عاماً للمجلس

"ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف البرلمان ولكن هناك في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعاً"
إدموند بروك

٣ . المجلس الأعلى للصحافة ومحاكم التفتيش

بشكل يبدو متعمداً غاب عن إرادة النظام الحاكم بعد ثورة ٢٥ يناير تغيير الذهنية المتحكمة في النظام الصحفى، والمتمثلة في المجلس الاعلى للصحافة.. وبالجملة، النظرة الكلية لمفهوم العمل الصحفى والاعلامى بعد ثورة يناير .. حيث أعطى النظام الحاكم بعد ثورة يناير، وبشكل عشوائى، ملف الصحافة برمته لنائب رئيس مجلس الوزراء بعد الثورة د. يحيى الجمل.. وقد واجه الكثير من الاحتجاجات.. وزادت عليه الاحتجاجات لتلكوه في اجراء التغييرات لرؤساء تحرير ورؤساء مجالس ادارات الصحف القومية.. ووسط كل ذلك تظهر واحدة من مفاسد ما بعد الثورة، وهي صرف مبالغ نقدية كبيرة لأعضاء المجلس الاعلى للصحافة رغم توقفه عن العمل .

ثم يستقيل د. الجمل من مهمته ليتولى ملف الصحافة بشكل أكثر عشوائية د. السلمى، وبنفس نهج و«عقلية» النظام السابق يصدر السلمى وثيقته عن المبادئ الدستورية وينتهك فيها حرية الاعلام فى المادة ١٣ من الوثيقة لتعيد الصحافة إلى المربع رقم واحد.. حيث تنص على أن «حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية

للمجتمع المصري، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة» وككل القوانين في النظم الديكتورية التي تمنح السلطة القدرة على عدم تنفيذ القانون؛ فالفقرة الأخيرة من النص تمكن الحاكم دستوريا من تشريع قوانين تقضى بفرض ثلاث وسائل لقتل حرية الرأي، وهى: فرض الرقابة والمصادرة والتعطيل لوسائل الإعلام.

ويعمد السلمى إلى تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، ويتجاهل الصحف الخاصة "المستقلة" بينما يضم لعضويته صحف « الإخوان والسلفيين ». وفي ٢٥-١١-٢٠١١ يرسل التشكيل الجديد للمجلس العسكرى الذى يقره فى اليوم التالى، متضمناً رؤساء تحرير الصحف الحكومية وبعض أساتذة الإعلام والشخصيات العامة.. ويدين عدد من الحركات والتيارات داخل نقابة الصحفيين ما وصفوه بـ«إصرار» المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة رئيس مجلس الشورى، معتبرة أن القرار تجاهل بشكل يكاد يكون متعمدا مطالب نقابية كثيرة، فى الوقت الذى أكدت فيه «نقابة الصحفيين» انها ستطلب لقاء عاجلا مع «رئيس الوزراء» و«المجلس العسكرى».

وأعربت حركة «صحفيون من أجل الإصلاح» فى بيان لها عن عدم ارتياحها إزاء إصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة رئيس مجلس الشورى، مما يشكل تجاهلاً غريباً لمطالب نقابية كثيرة بإلغائه، أو على الأقل إلغاء تبعيته لمجلس الشورى..وأضافت الحركة أنها مع احترامها وتقديرها

للتشكييلة التي ضمت بين دفتيها رموزاً مهنية ونقابية قديرة، إلا أن وصاية مجلس الشورى على المجلس الأعلى للصحافة تثير القلق.

وأشارت الحركة إلى أنها متمسكة بمطالبها، وأن المجلس بتشكيله الحالي يمنح فرصة لرسم صورة ذهنية جديدة تزيح الصورة القديمة عن المجلس، التي كانت بمثابة محاكم تفتيش على حرية الصحافة ويوق للنظام المخلوع. وأوضح البيان الموقع من حركات «صحفيو الثورة»، و«صحفيو ٢٥ يناير» و«حركة إصلاح المهنة» و«صحفيون من أجل المهنة»، أن الحركات النقابية تراقب موقف مجلس النقابة الجديد من الأزمة، وستتخذ موقفاً موحداً منه.

ومن جانبه، أكد ممدوح الولي نقيب الصحفيين، أن إعلان تشكيل المجلس الأعلى للصحافة جاء وفقاً لنص قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، موضحاً أن إلغاء المجلس الأعلى للصحافة أو إلغاء تبعيته لمجلس الشورى يستلزم تعديلاً تشريعياً لأن تشكيله الحالي جاء وفقاً للقانون، ولفت إلى أنه سيناقش القرار مع مجلس النقابة في أول اجتماع له تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء، وطالب النقيب بعقد لقاء عاجل مع الدكتور عصام شرف، رئيس المجلس لمناقشة القرار.

وعلى عجل اقيمت دعوى قضائية في ٢٩ - ١١ - ٢٠١١ أمام مجلس الدولة طالبت بإصدار حكم قضائي بإلغاء قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة لمخالفته للقانون. وقالت الدعوى التي أقامها الصحفي سليم عزوز إنه فوجئ بصدور قرار من المشير طنطاوي بناء على عرض من الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء بتشكيل

المجلس الأعلى للصحافة، ولم يضم إليه رئيس تحرير جريدة الأحرار، وعدد من رؤساء تحرير بعض الصحف.

كما انتقد نقيب الصحفيين ممدوح الولي المجلس الأعلى للصحافة في إدارته للشئون الصحفية في الفترة الحالية، متهما إياه بأنه مازال يمارس نفس السياسات السابقة للنظام السابق، ويعمل علي تفعيلها في مراقبته للصحف المصرية والتقييد عليها قائلا "هذا المجلس بالفعل هو مجلس صفوت الشريف". كما انتقد السياسات المتبعة من قبل المجلس وقال إنها ستؤثر بالسلب علي الحياة الصحفية المصرية ويكون مردودها سلبيا علي إدارة المؤسسات الصحفية.

وتابع الولي: "لم نسمع قبل الثورة عن الرقيب العسكري داخل المؤسسات الصحفية، وهذا الرقيب دوره انتهى منذ رحيل الإنجليز من مصر، وأيضا محاكمة الصحفيين وتحويلهم للمحاكمات العسكرية ومصادرة أعداد من الصحف التي عاني منها الكثير خاصة بعد الثورة".

.. وهكذا يبدو واضحا جليا اصرار المجلس العسكري على تأجيل ملف الصحافة والابقاء على المجلس الأعلى للصحافة بشكله القلم وبذهنيته السابقة.. بل وكذلك التخطيط لإجراء انتخاب مجلس الشورى على نهج النظام السابق، ليمتلك الصحافة القومية ويكبل حرية الصحافة على نفس النمط القلم.

رابعاً : نقابة الصحفيين

المحتويات :

١-تصدير

٢- يوميات النقابة خلال العام الأول من الثورة

٣- النقابة وتعزيز حرية الصحافة

((نعانى من توجهات المشرع الدستورى التى تميل دوماً إلى الانقضاء على سمو الضمانات
الدستورية لحرية الرأى والتعبير))

١ . تصدير

يذكرنا التاريخ انه حين استشعر الصحفيون الخطر الدايم الذى يهددهم ويهدد
مهنتهم.. قام أمين الرافعي بتشكيل هيئة للدفاع عن الصحفيين والصحافة، وعقدوا
اجتماعاً في ١٦ أكتوبر ١٩٢٣، وآخر في ٣٠ أكتوبر وطالبوا الحكومة باحترام
المبادئ الأساسية في الدستور، ثم عقدوا اجتماعاً ثالثاً في ٤ نوفمبر ١٩٢٣ طالبوا فيه
الحكومة بالتراجع عن وضع قانون للصحافة والمطبوعات لحين اجتماع البرلمان.
وفي مارس ١٩٢٥ اجتمعت أول جمعية عمومية للصحفيين وانتخب أول مجلس لها،
ونجحوا في إنشاء نقابة الصحافة. وفي عام ١٩٤١، أقرت وزارة حسين سري حق
إنشاء نقابات للدفاع عن العاملين في كل مهنة، ووجد محمد محمود أبو الفتوح المطالبة بإنشاء
نقابة للصحفيين رسمياً، وتمت الموافقة في ٣١ مارس عام ١٩٤١، ولكنها كانت
مشروطة بمسؤولية الصحفيين عن توفير مقر لهذه النقابة.

وفي يوم الجمعة الخامس من ديسمبر عام ١٩٤١، تم عقد أول اجتماع للجمعية
العمومية العادية في إحدى قاعات محكمة الاستئناف بالقاهرة برئاسة المستشار ياسين
باشا أحمد، رئيس المحكمة، وبحضور ١١٠ أعضاء من إجمالي ١٢٤ عضواً هم إجمالي

الأعضاء الذين تم قيدهم بجدول الصحفيين المشتغلين، وكان من بينهم أربع صحفيات، هن روزاليوسف ومنيرفا عبدالحكيم، وفاطمة نعمة راشد ونبوية موسى. ويشمل قانون نقابة الصحفيين الحالي رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ معظم المواد التي تنظم عمل الصحفيين في الصحف المصرية.

٢- يوميات النقابة خلال العام الأول من الثورة

٢٠١١-٢-٦

جنازة غائب لأول شهيد للصحافة في أحداث ٢٥ يناير

اقيمت ظهر الإثنين في الثانية عشرة ظهرا جنازة غائب لأول شهيد للصحافة المصرية في أحداث ٢٥ يناير وهو الزميل الراحل أحمد محمد محمود / ٣٩ عاما / الصحفي بجريدة التعاون التابعة لمؤسسة الأهرام، وذلك من مقر نقابة الصحفيين حيث اتجهت إلى ميدان التحرير. وكان الراحل قد استشهد برصاص قناص من قوات الشرطة أطلق عليه الرصاص يوم السبت ٢٩ يناير الماضي أثناء ممارسته لعمله الصحفي .. وقد سبق صلاة وجنازة الغائب علي روح الزميل الشهيد عقد مؤتمر صحفي بمقر النقابة تناول الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام الحر خلال تغطية أحداث الثورة.

٢٠١١-٢-٨

١٠٠ صحفي يوقعون عريضة لسحب الثقة من النقيب

عقد أكثر من ١٠٠ صحفي اجتماعا طارئا في نقابة الصحافة لتوقيع عريضة لإقالة مكرم محمد أحمد ، نقيب الصحفيين .. واستهدف الاجتماع الطارئ بدء حملة توقيعات لسحب الثقة من مكرم.. وذكر المجتمعون أن النقيب لم يدعم الصحفيين الذين تعرضوا للإعتداءات أو اعتقلوا خلال الثورة ، وأنه لم يتخذ إجراءات عندما قتل أحمد محمد محمود عضو النقابة، وهو أول شهيد للصحافة المصرية خلال ثورة ٢٥ يناير.

٢٠١١-٢-٨

نقيب الصحفيين : أنا جاهز للرحيل

أكد مكرم محمد أحمد نقيب الصحايين أنه "جاهز للرحيل" إذا رأت الجماعة الصحفية ذلك، موضحا أن هتاف الصحفيين ضده بقولهم "يسقط القاتل"، أثناء تشييع جنازة أحمد محمد محمود الصحفي بمؤسسة الأهرام، الذي توفي جراء إصابته بطلق ناري أثناء قيامه بتغطية أحداث ثورة الغضب في ميدان التحرير "تصفية حسابات انتخابية".. وأكد مكرم في تصريحات خاصة ل"العربية نت" أنه كنقيب للصحفيين قام بواجبه تجاه الصحفي أحمد محمود على أكمل وجه.

١٠ - ٢ - ٢٠١١

نقابة الصحفيين تعلن تأييدها للثورة

اعلنت نقابة الصحفيين تأييدها الكامل باسم جموع الصحفيين المصريين لثورة ٢٥ يناير الشعبية، ووجهت التحية لشباب مصر الذين فحروا هذه الثورة مؤكدة انضمام جموع الصحفيين بدون استثناء أو تحفظ لكل مطالب الثورة العادلة.. وحيما مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الطارئ الذي عقد ظهر اليوم (الخميس الموافق ١٠ فبراير ٢٠١١ م) جيش مصر العظيم وناشده الاستمرار في حماية شعب مصر وثورته العظيمة. وأدان المجلس الأبواق والمنابر الإعلامية التي تورطت في ارتكاب مخالفات مهنية مشينة استهدفت تشويه الثورة ، كما أدان الحملات المنظمة لإرهاب الشعب المصري والتي كان من نتائجها سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى ومن بينهم عدد من الزملاء والزميلات مصريين وعرب وأجانب أثناء ممارستهم مهنتهم.. وحيما المجلس أرواح الشهداء جميعهم بمن فيهم شهيد الصحافة المصرية الزميل احمد محمد محمود الصحفي بمؤسسة الأهرام.. وطالب المجلس بملاحقة كل عناصر الفساد أياً كانوا ومحاسبة المسؤولين المتهمين بخيانة أمانة المسؤولية في مختلف المواقع .

سلم نقابة الصحفيين يطالب بإقالة رؤساء مجالس ادارت الصحف القومية

نظم العشرات من العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية - على رأسها الأهرام والأخبار والجمهورية ووكالة أنباء الشرق الأوسط والمساء - وقفة احتجاجية على سلام نقابة الصحفيين في حضور أعضاء مجلس النقابة، للمطالبة بإقالة رؤساء مجالس إدارت وتحرير الصحف القومية الذين وصفوهم بأنهم تابعين للنظام السابق وموالين لمبارك ورجاله..وأعلن المتظاهرون عن تشكيل لجنة مهمتها العمل على إقالة رؤساء تحرير الصحف القومية الحاليين ومحاسبة السابقين، كما قاموا بجمع توكيلات للمحامي عصام الإسلامبولي للتقدم ببلاغ باسمهم للنائب العام اعتراضا على بقاء رؤساء تحرير من أعضاء الحزب الوطني.

وردد المتظاهرون هتافات: الشعب يريد إسقاط أذبال النظام، يا جماعة قولوا الحق .. دول حرامية ولا لأ؟! .. سرقوا الملايين ولا لأ .. وإحنا الفقر تعبنا سنين، قلبوا وعملوا ثورانية .. دول حرامية وضاللية، في إشارة لإنقلاب السياسات التحريرية للصحف القومية بعد تنحي الرئيس المخلوع. وتقدم جمال عبد الرحيم عضو مجلس نقابة الصحفيين ببلاغ إلى النائب العام حمل رقم ١٥٨٧ مطالبا فيه بسرعة التحقيق مع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق ورئيس المجلس الأعلى للصحافة بسبب ما أسماه باستشراء الفساد المالي والإداري أثناء توليه منصبه، مرجعا ذلك لتغاضي

الشريف عن جرائم الاستيلاء على المال العام التي ارتكبتها رؤساء مجالس إدارات وتحرير تلك المؤسسات سواء السابقين أو الحاليين، رغم تسلمه لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تؤكد ذلك، كما طالب عضو المجلس بمنع الشريف من السفر والتحفظ على أمواله وإحالته للمحاكمة، كما طالب أيضا بسرعة التحقيق مع رؤساء مجالس الإدارات السابقين والحاليين بالصحف القومية ومنعهم من السفر والتحفظ على أموالهم وإحالتهم للمحاكمة بتهمة الاستيلاء على المال العام

٢٠١١ - ٢ - ١٧

مجلس النقابة يدعو لعقد جمعية عمومية استثنائية

دعا مجلس النقابة أعضاء النقابة لحضور جمعية عمومية غير عادية يوم الاثنين ٢١ فبراير تلبية لطلب أكثر من مائتي عضو من مختلف المؤسسات الصحفية لبحث سبل دعم الثورة .. وكان مجلس النقابة قد اصدر بيانا قويا أعلن فيه تأييده الكامل والتام للثورة وذلك يوم ١٠ فبراير .. أي قبل أن يعلن رئيس الجمهورية تنحيه وتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ...

مليون في جنازة رمزية للشهيد أحمد محمود شهيد الصحافة

في مشهد مهيب خرجت جموع الصحفيين المصريين والعرب والأجانب والناشرين المصريين والعرب وممثلى نادي القضاة ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين وأساتذة كليات الإعلام وأعضاء هيئة التدريس وكبار الأدباء والمثقفين وممثلى الأحزاب السياسية والحركات الشبابية وجمعيات حقوق الإنسان في الجنازة الرمزية لشهيد الصحافة المصرية الزميل أحمد محمود الصحفي بالتعاون بمؤسسة الأهرام. نظمت المسيرة لجنة الدفاع عن الشهداء والمصابين في إحداه ثورة الشباب التي تفجرت في ٢٥ يناير الماضي ..وقد تصدرت الجنازة زوجته الزميلة الصحفية إيناس عبدالعليم وإبنته الطفلة الصغيرة وأسرتة .

وقد انطلقت الجنازة بعد مؤتمر صحفي ضخم من أمام مبني نقابة الصحفيين بشارع عبدالخالق ثروت في الواحدة والنصف ظهرا لتسير بخطى جنازية، وانضم إليها الكثير من الأهالي أثناء مرورها من شارع عبد الخالق ثروت إلى شارع طلعت حرب، وتوقفت عدة مرات قبل أن تصل إلى ميدان التحرير حيث صلي الثائرون المعتصمون في الميدان الذين تجاوز عددهم المليون صلاة الغائب علي روح الشهيد .

وأعلنت أرملة الشهيد الزميلة إيناس عبدالعليم أنها لن تترك حق زوجها أبدا وشكرت كبار المحامين في لجنة الحريات بنقابة المحامين علي تطوعهم فورا للدفاع في القضية،

وبكت وهي تتلقي عشرات المكالمات الهاتفية من الجيران من سكان ميدان لاطوغلي، الذين أصروا علي تقديم شهادتهم بوصفهم شهود عيان علي الواقعة المخزنة والمصورة من عدة شهود أيضا . وقال الصحفي محمد بسيوني أن الجنازة تعبر عن تعاطف وتلاحم جموع المصريين تكريما للشهداء والمصابين المسلمين الذين سقطوا أثناء ممارستهم لحقهم في التعبير عن الرأي والمطالبة بالإصلاح والتغيير .

وأصدر د. عبدالمنعم سعيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام بيانا نعي فيه الصحفي أحمد محمود شهيد الواجب والأهram، وأكد أن كل العاملين بالمؤسسة العريقة لا يدخرون جهدا في أداء واجبهم المهني في أصعب الظروف من أجل الوطن مشيدا بالأداء الإنساني والمهني للشهيد الصحفي أحمد محمود والزميل العامل محمد عبدالسلام شلتوت بقسم التوزيع بالأهram، الذي سقط شهيدا أيضا خلال الأحداث الأخيرة.

وكان الشهيد أحمد محمد محمد محمود الذي يعمل بصحيفة التعاون الأسبوعية بمؤسسة الأهرام قد استشهد صباح الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١ متأثرا بإصابته بطلق ناري أطلقه عليه عمدا ضابط شرطة برتبة نقيب يرتدي الزي الرسمي من حرس وزارة الداخلية ظهر يوم السبت ٢٩ يناير الماضي أثناء قيام الصحفي الشهيد بعمله في متابعة الأحداث.

ونعي الصحفيون المصريون في كل المؤسسات الصحفية زميلهم الصحفي الشاب شهيد الصحافة المصرية لأدبه الجم ودمائة خلقه وثقافته ونشاطه وإخلاصه في العمل

الصحفي طوال ١٥ عاما في الصحف المصرية والعربية..وقد أعلن الصحفيون أنهم لن يتهاونوا يوما واحدا في ملاحقة كل من استهدف الصحفيين المصريين والعرب والأجانب بالقتل والضرب وتخريب الأدوات الصحفية .

٢٠١١-٢-٢٢

مكرم يستقيل من منصبه

قال صلاح عبد المقصود وكيل نقابة الصحفيين أن مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين أرسل خطاب تنح عن منصبه كنقيب إلى مجلس النقابة.. وأضاف أن مكرم قال في خطاب تنحيه أنه قرار لا رجعة فيه..وقال عبد المحسن سلامه وكيل أول النقابة إن خطاب النقيب سيتم مناقشته في مجلس النقابة اليوم، وأنه من المقرر أن يدعو المجلس إلى جمعية عمومية للانتخابات على أن يتم اختيار لجنة لتسيير أعمال النقابة حتى عقد الانتخابات.

٢٠١١-٢-٢٣

انقسامات حول من يخلف نقيب الصحفيين

اختلف أعضاء مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعهم الثلاثاء برئاسة عبد المحسن سلامة وكيل المجلس حول من سيخلف النقيب مكرم محمد أحمد ، بعد قبول المجلس لاستقالته، حيث طالب بعض الأعضاء بتنفيذ قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الذي ينص على أن يحل محل النقيب أقدم الوكيلين وهو صلاح عبد ١١٣

المقصود، الوكيل الثاني للمجلس، بينما رأى البعض الآخر أنه وفقاً للأعراف النقابية سيحل محل النقيب الوكيل الأول للمجلس وهو عبد المحسن سلامه.

٢٠١١-٤-١٩

وقفه على سلم الصحفيين للإفراج عن مراسلي الجزيرة

تجمع العشرات من الصحفيين والحقوقيين أمام نقابة الصحفيين لمطالبة نظام القذافي بضرورة الإفراج عن طاقم شبكة الجزيرة الإخبارية المحتجز لدى السلطات الليبية، و أكد المشاركون على تنديدهم بما سموه هجمة الأنظمة الاستبدادية على حرية الصحافة وحرية عمل الإعلاميين.. وأكد جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن ما يتبعه نظام القذافي هو محاولة بائسة منه للتعتيم على المجازر التي يقوم بها بحق الشعب الليبي، وأن عليه أن يدرك جيداً أن الحقيقة لا يمكن لأحد أن يمنعها، وأضاف: "إننا نطالب المجتمع الدولي بضرورة الضغط على نظام القذافي لسرعة الإفراج عن طاقم شبكة الجزيرة المحتجز لديهم".

٢٠١١-٩-٥

شخصيات صحفية ونقابية توجه خطاباً مفتوحاً لمجلس النقابة

دعا عشرة من الشخصيات الصحفية والنقابية البارزة مجلس نقابة الصحفيين وأعضاء جمعيتها العمومية الى تنحية الخلافات والحساسيات الشخصية والحزبية الضيقة عن

مسار إنتخابات نقابة الصحفيين المقرر إجراؤها يوم ١٤ أكتوبر القادم ، وإعلاء مصلحة الوطن والمهنة فوق أى إعتبار أو ولاء آخر .. كما دعوا فى خطاب مفتوح الى تضافر جهود كل الصحفيين من أجل إعمال الضمانات القانونية والنقابية والتوافقية دون إبطاء بما يحقق شفافية الإجراءات ونزاهة المقاصد فى مختلف مراحل العملية الإنتخابية .

وقال هؤلاء إنهم يوجهون هذا الخطاب لكافة أعضاء مجلس النقابة والجمعية العمومية إنطلاقا من مسئوليتيها المشتركة فى تقديم نموذج انتخابى ديمقراطى يليق بالصحفيين ونقابتهم العريقة فى هذه اللحظة الفارقة من تاريخ الوطن ، مؤكدين أن نقابة الصحفيين تمكنت ، حتى فى ظل أسوأ عهود الإستبداد وتزييف الإرادة ، من تقديم تجربتها الخاصة فى احترام قواعد الممارسة الديمقراطية وحقوق الناخبين والمرشحين ، وأنها اليوم أمام اختبار جديد تتمحن فيه جدارتها بالتعبير عن إرادة الجماعة الصحفية ، وعن التطلعات الديمقراطية للجماعة الوطنية سواء بسواء .

وأشار الخطاب الى أن إنتخابات نقابة الصحفيين المقبلة ذات طبيعة إستثنائية بإعتبارها أول إنتخابات تجرى فى ظل الجهود والمبادرات الوطنية الساعية الى إنحاز التحول الديمقراطى الشامل لمؤسسات الدولة والمجتمع ، وكذلك الأولى التى تجرى بعد أن تحرر الصحفيون من ريقه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى جسد هيمنة ووصاية النظام البائد على الحياة النقابية ، وأنكر حق الصحفيين وسائر المهنيين فى تنظيم وإدارة انتخاباتهم وفقا لقوانين نقاباتهم على مدى ١٨ عاما .. وقد وقع على الخطاب

كل من جلال عارف وحسين عبد الرازق ورجائي الميرغني ود. رفعت سيد أحمد وسعد هجرس وسكينة فؤاد وعبد العال الباقورى ود. عواطف عبد الرحمن وفريده النقاش ود. كمال حبيب .

٢٠١١ - ٩ - ٦

"صحفيون يستحقون الديمقراطية" يدعو الى إشراف الجمعية العمومية على الإنتخابات

شكلت مجموعة من أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين تجمعا أطلقت عليه اسم " صحفيون يستحقون الديمقراطية " وذلك فى أعقاب قرار مجلس النقابة بإجراء انتخابات النقيب وعضوية المجلس يوم ١٤ أكتوبر القادم ، وهو القرار الذى طال انتظاره من جانب قطاعات واسعة من أعضاء الجمعية العمومية وعدد من أعضاء المجلس نفسه ، وكان لتأخير صدوره آثار سلبية أسهمت فى تفاقم النزاعات والإنقسامات على الساحة النقابية ، وتحميد قدرة الجماعة الصحفية على التفاعل الإيجابى مع التحولات الكبرى التى يشهدها الوطن على طريق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

ورحب التجمع النقابى فى بيان له بقرار المجلس واعتبره استحقاقا يفتح الطريق لتجاوز الخلافات بين أعضاء النقابة، والإنطلاق نحو تصحيح الأوضاع النقابية والمهنية والإرتقاء بأحوال عامة الصحفيين، منبها الى خصوصية هذه الإنتخابات باعتبارها أول انتخابات تجرى تحت مظلة قانون النقابة ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بعد بطلان قانون

النقابات الموحد رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ الذى فرض عليها جبرا الإشراف القضائى على الإنتخابات، وسمح له بالتدخل فى خصوصيات العضوية والقييد بمختلف النقابات . واعتبر " صحفيون يستحقون الديمقراطية " أن زوال القانون ١٠٠ وعودة الأمور الى نصابها الأسمى يضع الصحفيين أمام المسئولية التى تحملوها بجدارة على مدار أكثر من خمسة عقود ، وذلك دون أن تكون لهم حاجة لطلب الإشراف القضائى ، وأوضح أن السر فى ذلك يعود الى حرص أعضاء الجمعية العمومية للنقابة ، بمن فيهم نقباؤها وأعضاء مجالسها، على إحاطة الإنتخابات النقابية بكل الضمانات التى تحقق نزاهة الإجراءات وسلامة المقاصد، وتضافر جهود الجميع من أجل تقديم نموذج انتخابى يؤكد للمجتمع بأسره أن الصحفيين ، كجماعة مهنية وكنقابة عريقة ، يستحقون الديمقراطية بالفعل .

ودعا البيان نقيب الصحفيين بالإنابة وجميع أعضاء مجلس النقابة دون استثناء الى مباشرة كل التقاليد والأعراف النقابية التى تضمن مشاركة الجمعية العمومية وإشرافها الفعلى على جميع مراحل العملية الإنتخابية، وعلى الأخص تشكيل لجنة عليا تضم ١٥ عضوا من بين أعضاء المجلس الذين قرروا عدم خوض الإنتخابات وأعضاء سابقين بمجالس النقابة وعدد من شيوخ المهنة وشبابها من المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة لتولى هذه المهمة، على أن تتاح لهم جميع الصلاحيات الإدارية والمعلوماتية اللازمة . وأوضح أن حملة لجمع توقيعات الصحفيين بدأت من مختلف المؤسسات

والإصدارات على هذا المطلب ، وانتهت اليوم بتسليم الملفات منها الى سكرتارية النقابة لعرضها على مجلس النقابة في أسرع وقت ممكن.

٢٧ - ٩ - ٢٠١١

انتخابات الصحفيين تدخل مرحلة السخونة

بدأت حالة من المناقشات المستمرة والجدل الساخن بنقابة الصحفيين استعداداً لأول انتخابات لمجلسها عقب ثورة ٢٥ يناير، ولأول مرة من سنوات تشهد النقابة تواجداً لجيل كامل من الشباب ضمن مرشحيها تحت ١٥ سنة، حيث بلغ عدد المرشحين ١٠٤ منهم حوالي ٧٠ من المرشحين الشباب وغالبيتهم من تيار استقلال النقابة، الذي تأسس منذ سنوات بهدف الحفاظ على استقلال النقابة بعيداً عن سيطرة الدولة.

وعقدت اجتماعات متوالية بين المرشحين وأعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات لمناقشة مسألة الإشراف القضائي على الانتخابات، والتي أثارت أزمة كبيرة بين أعضاء النقابة أدت إلى إصدار عدد من شيوخ المهنة وكبار الصحفيين بياناً رفضوا فيه الإشراف القضائي الكامل، ودعوا إلى احترام الجمعية العمومية للصحفيين التي من حقها مراقبة الانتخابات والإشراف عليها، فيما بدأت حملة جمع توقيعات لعقد جمعية عمومية طارئة احتجاجاً على الإشراف القضائي.

الأزمة بدأت بعد الخطاب الذى أرسله صلاح عبدالمقصود القائم بأعمال نقيب الصحفيين إلى مجلس الدولة لطلب إرسال عدد من القضاة للإشراف على الانتخابات بداية من فتح باب الترشح وحتى إعلان النتائج، وهو الأمر الذى أثار حفيظة غالبية الصحفيين. وقال رجائى الميرغنى النقابى البارز ومؤسس تجمع «صحفيون يستحقون الديمقراطية» أن الاجتماع شارك فيه أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات من كبار الصحفيين مثل لويس جريس وعباس الطرابيلى وعبدهال الباقورى، وحسب الميرغنى فإن مجلس النقابة لم يأخذ رأى الصحفيين فى الخطاب الذى أرسله لطلب الإشراف القضائى رغم تناقضه مع قانون النقابة رقم ٦٧ لسنة ٧٠ والذى ينص على أن الجمعية العمومية هى التى تشرف على الانتخابات، وأضاف الميرغنى أن الإشراف القضائى كان سيفاً مصلتا دائما على رقاب الصحفيين طيلة السنوات الماضية بسبب تطبيق القانون ١٠٠ الذى يحتم الإشراف القضائى على الانتخابات ورغم إسقاط هذا القانون بحكم المحكمة الدستورية العليا إلا أن بعض أعضاء المجلس لديهم إصرار غير مفهوم على مخالفة رأى الجمعية العمومية وإعادة الإشراف القضائى الكامل.

وأكد الميرغنى أنه ليس ضد الإشراف القضائى لكن على أن يكون يوم الانتخابات فقط وليس على كل مراحل العملية الانتخابية.

وقال يحيى قلاش المرشح على منصب نقيب الصحفيين إن موقفه معن برفض الإشراف القضائى الذى لم ينص عليه إلا فى القانون ١٠٠ الذى تم إلغاؤه، وأضاف:

لا إشراف قضائي إلا بنص قانوني ولا يمكن أن نعيد إنتاج القانون ١٠٠ بطريقة ملاكى، لأننا عانينا لسنوات من هذا القانون الذى كان يبيح التدخل فى شؤون النقابة لسنوات طويلة.

٢٠١١-١٠-٩

عبد المقصود: "عمومية الانتخابات " غير عادية

صرح نقيب الصحفيين بالإنباه صلاح عبد المقصود بأن الجمعية العمومية للنقابة المقرر عقدها يوم الجمعة المقبل لانتخاب النقيب وأعضاء المجلس ستكون جمعية عمومية غير عادية وليست طارئة، مضيفاً أن الجمعية العمومية المنوط بها مناقشة تقرير مجلس النقابة والميزانية وموازنة السنة الجديدة قد تم تحديدها طبقاً لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ فى الجمعة الأولى من مارس كل عام..وأوضح عبدالمقصود أن عمومية ١٤ أكتوبر الجارى سيكون جدول أعمالها من بند واحد يتضمن انتخاب النقيب وأعضاء المجلس، وذلك فى حال اكتمال النصاب القانونى لانعقادها.

٢٠١١-١٠-١٣

القضاء الإداري : وقف انتخابات نقابة الصحفيين

قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، فى جلستها المنعقدة الخميس، بوقف قرار فتح باب الترشيح لانتخابات نقابة الصحفيين على منصبى النقيب وعضوية

مجلس النقابة، على نحو يؤدي إلى وقف إجراء الانتخابات برمتها، والتي كان من المقرر أن تجرى الجمعة.

كان خالد العطفي، أحد المرشحين لعضوية انتخابات مجلس النقابة، قد أقام دعواه أمام المحكمة التي طالب فيها بوقف ذلك القرار استنادًا إلى أن الذي قام بتوجيه الدعوة لإجراء الانتخابات هو وكيل أول النقابة صلاح عبد المقصود (القائم بأعمال نقيب الصحفيين)، بينما ينص قانون نقابة الصحفيين على أن يقوم بتوجيه الدعوة لإجراء الانتخابات نقيب الصحفيين المنتخب.

٢٠١١-١٠-١٤

النقابة تقبل حكم الإداري

أعلن صلاح عبد المقصود نقيب الصحفيين بالإناابة عن قبول مجلس النقابة في اجتماعه الطارئ مساء اليوم لحكم محكمة القضاء الإداري الخاص بإلغاء الانتخابات، مؤكدا التزام المجلس بإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن وفي مدة لا تتجاوز أسبوع أو أسبوعين من تاريخه.. واضاف عبد المقصود أن الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري يشوبه عوار كبير، وذلك لأن المدعي ادعى أن النقابة بدون نقيب ورتب على ذلك ان قرارات المجلس باطلة، بما فيها الدعوة لإجراء الانتخابات ، وادعى كذلك أن مكرم محمد أحمد لازال نقيباً للصحفيين وتم منعه بالقوة من دخول النقابة

..بينما أكد عبد المقصود ان مكرم تقدم باستقالته في فبراير الماضي دون ضغط أو إكراه، وقد صدر قرار بتحويل اختصاصات النقيب إليه .

٢٠١١-١٠-١٥

النقابة تقرر الطعن على الحكم

أعلنت نقابة الصحفيين أنها بصدد الطعن على حكم محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة القاضي بوقف انتخابات النقابة التي كان مقرراً لها اليوم الجمعة، فيما دعا عدد من الصحفيين إلى وقفة احتجاجية السبت أمام مجلس الدولة للاعتراض على الحكم. وأصدر مجلس النقابة بيانا جاء فيه "وافق المرشحون لانتخابات مجلس نقابة الصحفيين وأعضاء المجلس الحالي واللجنة العليا للانتخابات على اتخاذ مسارين في التعامل مع الأزمة، حيث اتفق نحو ٣٠ مرشحاً خلال اجتماع مساء الخميس الماضي مع الزميل صلاح عبد المقصود نقيب الصحفيين بالإنابة على أن تتم الدعوة لجمعية عمومية طارئة يوم الأحد ٢٣ أكتوبر بناء على توقيع أكثر من ٢٠٠ صحفي لعرض برنامج الجمعية من خلال تشكيل مجلس من قدامى الأعضاء بجدول النقابة يتم تفويضه بالدعوة لإجراء الانتخابات بناء على تكليف من الجمعية العمومية للنقابة". وأكد عبد المقصود خلال البيان أنه ملتزم بتنفيذ ما يطلبه الزملاء الصحفيين بعد جمع ما يقرب من ٢٠٠ توقيع، كما وافق على تسليم أعمال النقابة إلى اللجنة التي ستقوم الجمعية العمومية بتشكيلها، وتفويضها في اختصاصات المجلس في الدعوة لإجراء

الانتخابات في الموعد الذي تحدده الجمعية العمومية.. وفي سياق متصل، أعلن كل من يحيى قلاش وممدوح الولي المرشحين لمنصب نقيب الصحفيين عن احترامهما الكامل لأحكام القضاء ودعوتهما جموع الصحفيين إلى وحدة الصف لتخطي هذه المرحلة وللابتعاد بالنقابة عن شبح الحراسة القضائية .

٢٠١١-١٠-١٥

وقفة احتجاجية للصحفيين بالكارنيهات

نظم العشرات من الصحفيين وقفة احتجاجية على سلم نقابة الصحفيين ظهر اليوم - السبت - برفع كارنيهات النقابة احتجاجا على حكم محكمة القضاء الإداري بوقف انتخابات النقابة التي كان من المقرر إجراؤها أمس -الجمعة- مشيرين الى أن وقف الانتخابات يعتبر محاولة للتضييق على حريات الرأي، وهو ما يتزامن مع تأجيل انتخابات نقابة المحامين، وعدم إقرار مشروع السلطة القضائية مؤكداً أن ذلك بمثابة هجمة منسقة على حرية الرأي في مصر بعد الثورة.. وهتف الصحفيون خلال وقفاتهم هتافات تندد بمكرم منها : "مكرم مكرم تانى ليه... هو وارثها ولا أيه" و "مكرم بره بره والنقابة حرة حرة" و "عاش كفاح الصحفيين ضد الفاسدين". وقد أبدى الصحفيون تخوفهم من تأثير الحكم على خدمات النقابة ومنها تأخير البدل.

١٦-١٠-٢٠١١

نقيب الصحفيين بالانابة : مكرم قدم استقالته مرتين

أكد صلاح عبد المقصود نقيب الصحفيين بالإنابة ان مكرم محمد احمد النقيب السابق قدم استقالته للمجلس مرتين. الأولى في ٣١ -٢- ٢٠١١.. وقام عبد المحسن سلامة عضو المجلس ووكيل النقابة بإخفائها في محاولة منه لأن يراجع النقيب نفسه.. إلا ان الأستاذ مكرم عاد وقدم ورقة أخرى في نفس الشهر وطلب خلالها إعفائه من جميع مهامه النقابية . وأضاف عبد المقصود ان مجلس النقابة في أول اجتماع له ناقش طلب النقيب في الاستقالة أو الإعفاء ووافق عليها بالأغلبية. مشيراً إلى ان المجلس قام بتطبيق قانون النقابة المادة رقم ٥٤ والتي تنص علي انه في حالة خلو منصب النقيب يقوم المجلس بتكليف أقدم الوكيلين لتولي مهام منصب النقيب اذا كانت المدة الباقية للنقيب اقل من سنة مشيراً إلى ان مدة النقيب كانت ستنتهي في ١٦-١١-٢٠١١ وهو ما أتاح للمجلس اعمال نصوص قانون النقابة.

وقال صلاح عبدالمقصود ان المحكمة الادارية العليا قررت النظر والفصل في الطعن المقدم من النقابة في شقه المستعجل بالغاء قرار محكمة القضاء الاداري واجراء الانتخابات. ونفي صلاح عبدالمقصود ما تردد عن اتفائه مع عدد من المرشحين علي عقد جمعية عمومية طارئة الاحد ٢٣ أكتوبر لتشكيل لجنة من قدامي الاعضاء

وتفويضهم في إجراء الانتخابات.. قال عبدالمقصود ان قانون النقابة لا يوجد به نص يتضمن تشكيل لجنة لادارة النقابة واجراء الانتخابات . وكان مجلس النقابة قد عقد اجتماعا مساء امس تقرر خلاله أن يحضر جميع أعضاء المجلس أمام المحكمة الادارية العليا.اليوم،. وأنه في حالة ما اذا حصلت النقابة علي حكم لصالحها يتم تحديد يوم ٢٨ أكتوبر لإجراء الانتخابات، أما اذا رفضت المحكمة الطعن فسيتم اللجوء الي قسم الفتوي والتشريع بمجلس الدولة للحصول علي الرأي القانوني في كيفية الخروج من هذه الأزمة.

٢٠١١-١٠-١٧

الإدارية العليا: وقف تنفيذ حكم ((وقف انتخابات الصحفيين))

قضت المحكمة الإدارية العليا، برئاسة المستشار مجدي العجاتي، نائب رئيس مجلس الدولة، بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة (القضاء الإداري) الذي قضى بوقف إجراء انتخابات نقابة الصحفيين، وأوصت بإحالة الطعن إلى دائرة الموضوع لإصدار حكم نهائي، حضر الجلسة ممدوح الولي ويجي فلاش المرشحان على منصب النقيب، والعشرات من المرشحين على عضوية مجلس النقابة .

٢٠١١-١٠-١٨

جدل حول انتخابات نقابة الصحفيين

اختلف الصحفيون والمرشحون لعضوية مجلس النقابة فيما بينهم حول تحديد موعد جديد للانتخابات، وذلك بعد صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا أمس بوقف حكم إلغاء انتخابات النقابة الصادر يوم الخميس ١٣ أكتوبر. وشهدت النقابة جدلاً كبيراً حول تحديد يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر لإجراء الانتخابات، حيث إن قضاة مجلس الدولة المشرفين على الانتخابات لديهم مشكلة في إجراء الانتخابات في ذلك اليوم، ولم يتم تحديد يوم الانتخابات حتى كتابة هذه السطور.. وطالب بعض المرشحين بأن تجرى الانتخابات يوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر الجارى، ولكنه يتزامن مع بدء سفر الصحفيين ببعثة الحج، ولم يحسم مجلس النقابة واللجنة المشرفة على الانتخابات يوم الانتخابات التي ستجرى الأسبوع المقبل، فيما رفض المرشحون إرجاء الانتخابات إلى انتهاء موسم الحج، مطالبين بأن تجرى الانتخابات قبل سفر البعثة.

٢٠١١-١٠-١٩

إجراء انتخابات نقابة الصحفيين ٢٦ أكتوبر

قرر مجلس نقابة الصحفيين برئاسة صلاح عبد المقصود نقيب الصحفيين بالإنابة عقد الجمعية العمومية غير العادية للنقابة بشكل نهائي، وإجراء انتخابات مجلس النقابة والنقيب يوم الأربعاء الموافق ٢٦ أكتوبر الجاري.

وأكد عبد المقصود: أنه سيتم إجراء الانتخابات في هذا الموعد؛ شريطة اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الجمعية العمومية، المحدد بـ ٥٠% من الأعضاء الذين لهم حق الانتخاب؛ مشيراً إلى أنه إذا لم يكتمل النصاب القانوني ستم الدعوة لعقد الجمعية العمومية يوم ١١ نوفمبر المقبل، ويكتمل النصاب القانوني في هذه الحالة بحضور ربع الأعضاء فقط.

وفيما يتعلق بمنصب النقيب، أكد عبد المقصود أنه تقرر في حالة عدم حصول أي من المرشحين لمنصب النقيب على النسبة القانونية اللازمة للفوز بالمنصب وهي "٥٠% + ١" خلال انعقاد الجمعية العمومية يوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر؛ فستجرى جولة الإعادة بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات في اليوم التالي مباشرة، وهو الخميس ٢٧ أكتوبر.

٢٩ - ١٠ - ٢٠١١

فوز ممدوح الولي بمنصب النقيب

أعلنت اللجنة القضائية المشرفة علي انتخابات نقابة الصحفيين فوز ممدوح الولي بمنصب نقيب للصحفيين بفارق ٢٤٧ صوتا عن منافسه يحيي قلاش الذي حصل علي ١٣٩٩ صوتا.

كما أعلنت اللجنة في الساعات الأولى من صباح الأمس نتيجة انتخابات أعضاء مجلس النقابة حيث فاز كل من محمد عبدالقدوس وكارم محمود وجمال عبدالرحيم وعلاء العطار وحاتم زكريا وإبراهيم أبوكيلة «فوق ال ١٥ سنة، وفوز عبير سعدي وأسامة داود وجمال فهمي وخالد ميري وهاني عمارة وهشام يونس» تحت ال ١٥. وصرح ممدوح الولي نقيب الصحفيين بان لدي المجلس حزمة من البرامج والأهداف للعمل عليها خلال المرحلة المقبلة.. وأكد علي ضرورة العمل بروح الفريق والبعد عن الانتماءات الحزبية والسياسية والدينية والعمل على تحقيق أهداف الصحفيين وقيادة الأمة للعبور بسلام من المرحلة الحرجة التي تمر بها.

وقالت المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان أن انتخابات نقابة الصحفيين انتهت بعد هادئة أسفرت عن مجلس تسيطر عليه الصحف القومية ، وخسارة أغلب مرشحي الإخوان . وكانت المنافسة على مقعد النقيب قد شملت ٥ مرشحين هم يحيي قلاش “ الجمهورية “ السكرتير العام الأسبق للنقابة ، وينافسه

بشكل رئيسي ممدوح الولي “ الأهرام ” وهو عضو سابق بمجلس النقابة ، ومؤنس زهيري “ أخبار اليوم ” والسيد محمد ابراهيم الاسكندراني “ الجمهورية ” و محمد مغربي ” الشعب ” . وقد أعلن مؤنس زهيري عن تنازله عن الترشيح ولكن بعد انقضاء المدة القانونية المخصصة للتنازلات.. كما جرت المنافسة بين ١٠١ مرشح لمقاعد المجلس التي تبلغ ١٢ مقعدا .

٢٠١١-١١-١٦

نقابة الصحفيين تقرر بالإجماع عدم مثول الصحفيين للتحقيق العسكري

قرر مجلس النقابة بالإجماع خلال اجتماعه، مساء الثلاثاء، عدم مثول أي صحفي للتحقيق أمام النيابة العسكرية أو المحاكم العسكرية بأنواعها، التزامًا بحقهم الدستوري كمواطنين مصريين بالمثول أمام قاضيهم الطبيعي .. جاء ذلك في بيان صدر عن مجلس النقابة عقب اجتماع مطول تم خلاله بحث عدد من شكاوى الزملاء في مؤسسات صحفية مختلفة..وشمل البيان تأكيد مجلس نقابة الصحفيين، على ضرورة الأخذ بتوصية الجمعية العمومية التي انعقدت في ١٩ مارس عام ١٩٩٣ والخاصة بعدم إحالة الصحفيين إلى المعاش حتى سن الخامسة والستين بصورة وجوبية انطلاقًا من أن النقابة هي المنوط بها الحفاظ على حقوق الصحفيين بلا استثناء.

١٦-١١-٢٠١١

نقابة الصحفيين ترفض وثيقة السلمى

رفض مجلس نقابة الصحفيين، وثيقة المبادئ الدستورية التي وضعها الدكتور على السلمى نائب رئيس الوزراء، لاحتوائها على بند يفرض قيودًا على حرية التعبير والصحافة والرقابة والمصادرة وإغلاق وسائل الإعلام.

١٧-١١-٢٠١١

نشطاء يرحبون بدعوة النقابة للصحفيين بمقاطعة النيابة العسكرية

لقي قرار مجلس نقابة الصحفيين المصرية بعدم مثول الصحفيين للتحقيق أمام النيابة أو المحاكم العسكرية بأنواعها، تأييدا كبيرا في الأوساط الحقوقية، وزاد من حجم مطالبات رفض محاكمة المدنيين عسكريا. واعتبر نشطاء حقوقيون موقف نقابة الصحفيين انتصارا ليس بالقليل، و«نقطة محورية فاصلة» في رفض إحالة المدنيين للمحاكمات، مؤكدين أن مثل هذه الضغوط ستجعل المجلس العسكري يراجع سياسات استدعاء المدنيين خلال الفترة المقبلة.

٢٠-١١-٢٠١١

مجلس نقابة يدين الاعتداءات على المتظاهرين

أعلن مجلس نقابة الصحفيين، رفضه القاطع وإدانته الكاملة للاعتداءات التي وقعت على المتظاهرين في ميدان التحرير مهد الثورة المصرية، ووصف المجلس تلك الاعتداءات بالغاثمة التي تدينها القوانين المصرية والدولية، والتي شاهدها العالم كله، بداية من يوم السبت والمستمرة حتى الآن، مؤكداً أنها تجاهلت حقاً أصيلاً للمصريين جميعاً، وهو حق التظاهر والاعتصام السلمي، الذي حصل عليه الشعب المصرى بدماء الشهداء.

٦-١٢-٢٠١١

نقيب للصحفيين : الإصلاح الفعلي للمؤسسات الصحفية لم يبدأ بعد

أكد ممدوح الولى نقيب الصحفيين أن الإصلاح الفعلي للمؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة لم يبدأ بعد، وما زال الطريق طويلاً. مشيراً إلى أن التغيير الذي حدث في المؤسسات الصحفية حتى اليوم هو تغيير جُرئي لا يعبر عن طموح الصحفيين في مصر الجديدة بعد الثورة التي أطاحت بالنظام الفاسد. وقال الولى إن المجلس الحالي للنقابة أمامه عدّة مشكلات، أبرزها العجز المالي وتدني أجور الصحفيين والمدنية السكنية للصحفيين وتدني معاشات الصحفيين، مشيراً إلى أن

"أولويات مجلس النقابة الجديد هي تدير سؤولة سريعة من أجل الوفاء بالمطالب اليومية، والحاجة لتدريب وتأهيل الصحفيين، وتقديم حلول سريعة للمشاكل الطارئة... وقد شكّلت ٩ مجموعات عمل لإنجاز هذه الملفات.

٢٠١١-١٢-٩

وينتقد عدم وجود ممثل لنقابته

انتقد نقيب الصحفيين ممدوح الولي عدم تمثيل نقابة الصحفيين في المجلس الاستشاري بينما تم تمثيل نقابات أخرى مثل نقابات المحامين والفلاحين والممثلين وغيرهم في عضوية هذا المجلس. وقال نقيب الصحفيين في تصريحات صحفية: "إن اختيار ممثلين من نقابات الفلاحين والممثلين والمحامين وغيرها لعضوية المجلس الاستشاري واستثناء ممثلي نقابة الصحفيين لن يضير النقابة في شيء..". وأعرب عن اعتقاده بأن قرار تشكيل المجلس الاستشاري على النحو الذي صدر به، يشير إلى أن مهمته تنتهي بانتخاب رئيس الجمهورية رغم أنه من المفترض انتهاؤها مع بدء جلستي مجلس الشعب والشورى.. وقال إن ذلك ينطوي على ما وصفه بـ"الازدواجية" بين دور المجلسين.

٢٠١١ - ١٢ - ١٢

الحكم بحبس صحفيين وتعريم حمودة والباز في قضية "البدرى"

قضت محكمة جناح مستأنف العجوزة بإجماع الآراء بقبول استئناف النيابة وإلغاء الحكم المستأنف والحكم بحبس فاطمة الزهراء وسالى حسن شهراً مع الحبس فى التهمة الأولى الخاصة بالتعرض للحياة الخاصة، وحبس الأولى شهرين مع الإيقاف لمدة ثلاث سنوات، فى تهمة السب والقذف، وقبول استئناف المتهمين ورفضه موضوعاً، وتأيد الحكم المستأنف فى شق الغرامة.. كان حكم قضائى قد صدر ببراءة الصحفيتين من تهمة التعرض للحياة الخاصة للشيخ يوسف البدرى، وتعريم كل من عادل حمودة ومحمد الباز وفاطمة الزهراء خمسة آلاف جنيه، وبراءة الصحفية سالى حسن فيما يخص تهمة السب.

٢٠١١ - ١٢ - ١٣

والنقابة تعلن تضامنها مع الصحفيتين

اعتبرت نقابة الصحفيين أن صدور الحكم بحبس الزميلتين فاطمة الزهراء محمد وسالى حسن بجريدة الفجر، شهرين للأولى وشهراً للثانية، استمراراً لنهج النظام السابق فى حبس الصحفيين، وتجاهلاً لمطالب جموع الصحفيين والمهتمين بحرية التعبير فى إسقاط العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر.

وأعلنت النقابة في بيان لها الاثنين تضامنها مع الزميلتين، كما ناشدت النائب العام إرجاء تنفيذ الحكم، مجددة رفضها استمرار عقوبة الحبس في جرائم النشر في التشريع المصري وعدم إصدار تشريع يتيح تداول المعلومات، وأبدت النقابة دهشتها من موقف النيابة العامة التي قامت باستئناف حكم الدرجة الأولى ليصدر حكم الحبس وهي عقوبة نشر تخلت عنها حتى دول العالم غير الديمقراطية.

٢٠١١-١٢-١٣

الولي : الحكم «طعنة جديدة» والنقابة لن تقف متفرجة

أكد ممدوح الولي، نقيب الصحفيين، أن النقابة لن تقف «متفرجة» تجاه حبس الصحفيين، لافتاً الى أن وفداً من النقابة التقى النائب العام، الثلاثاء، لوقف تنفيذ الحكم بحبس صحفيي جريدة «الفجر» في الدعوى المقامة ضدّهما من الشيخ يوسف البدري.. ووصف «الولي» الحكم بـ«طعنة جديدة» لحرية الصحافة، مشيراً إلى أن هذه الواقعة تجعل نقابة الصحفيين أمام تحدٍ جديد، وهو ضرورة الإسراع في وضع قانون جديد للمهنة يستبدل حبس الصحفيين بالغرامة، ويجعل النقابة هي الجهة المنوطة بحماية الصحفيين في قضايا النشر وليس النيابة.. وناشد ممدوح الولي المتضررين من أي خبر يتم نشره اللجوء أولاً للنقابة لحل الأزمة وعدم اللجوء للقضاء، وذلك «حرصاً على مستقبل الصحفيين المهني والشخصي»، مؤكداً أنه «من غير المعقول أن

يصدر حكم بحبس صحفي في قضية نشر عقب الثورة، التي قامت من أجل الحريات.

٢٠١١-١٢-١٤

مجلس نقابة الصحفيين يجدد تأكيده علي الغاء عقوبة الحبس

جدد مجلس نقابة الصحفيين تأكيده على ضرورة إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر من التشريعات المصرية كافة، وطالب المجلس، في اجتماعه مساء أمس الثلاثاء برئاسة نقيب الصحفيين ممدوح الولي، بأن يكون ذلك المطلب على رأس أولويات البرلمان المقبل معتبرا أنه لا يجوز أن تكون مصر، خصوصاً بعد ثورة يناير المجيدة، ضمن حفنة قليلة من دول العالم التي لاتزال تطبق العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر. وقرر مجلس النقابة تنظيم وقفة احتجاجية تحت شعار "لا لحبس الصحفيين"، يدعى إليها جميع أعضاء الجمعية العمومية ورموز الرأي والفكر في المجتمع، على أن يحدد موعدها لاحقاً.. وقرر المجلس طلب عقد اجتماع مع رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري، لبحث عدد من القضايا النقابية والمهنية الملحة وفي مقدمتها قضية الصحف المغلقة والمتوقفة عن الصدور (الشعب - آفاق عربية - الحقيقة - الأمة).

٢٠١١-١٢-١٧

ويعترض على تعيينات رؤساء الصحف القومية

أعلن مجلس نقابة الصحفيين في اجتماع برئاسة ممدوح الولي نقيب الصحفيين اعتراضه على القرارات التي اصدرها الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق ووافق عليها المجلس العسكري بتعيين رؤساء للتحريير في إصدارات مؤسسة " الاهرام"، حيث إن القرار صدر من الدكتور السلمي، في الوقت الذي كان قد تقرر رحيله عن منصبه، الأمر الذي يثير الشكوك والريبة، مع التأكيد علي تقدير المجلس الكامل لكل الزملاء الذين تم تعيينهم.

وطالب مجلس النقابة باعتماد آلية جديدة للاختيار، تشارك في وضعها النقابة، وتأخذ في اعتبارها آراء الزملاء في الصحف القومية.. كما ناقش المجلس في اجتماعه مشكلة ٣٨ صحفيا من جريدة الامة وآفاق عربية والحقيقة الذين أغلقت جرائدهم وحصلوا على قرار من حكومة شرف بضمهم الى المؤسسات القومية الاهرام والاحبار والجمهورية، إلا أن هذا القرار لم يفعل. وطالب هؤلاء الصحفيين المجلس بتشكيل وفد لمتابعة سير مشكلتهم لدى وزارة الجنزورى.. كما ناقش المجلس مشكلة زيادة بدل الصحفيين، وما أثير عن جمع توقيعات من أعضاء الجمعية العمومية بشأن تجميد عضوية النقابة في اتحاد الصحفيين العرب اعتراضا على قيادتها المعروفة بولائها للأنظمة الديكتاتورية.. يذكر أن مجلس النقابة قد وافق على تلبية دعوة الاتحاد بالمشاركة في

مؤتمره العام الذى سيعقد بعد أيام قلائل فى بغداد، وهو ما اعترض عليه عدد من أعضاء الجمعية العمومية.

٢٩ - ١٢ - ٢٠١١

نقابة الصحفيين تحمّل «العسكرى» مسئولية التحريض على الصحفيين

ارسل مجلس نقابة الصحفيين رسالة إلى المجلس العسكرى وحكومة الدكتور كمال الجنزورى ووزيرى الداخلية والإعلام، تطالبهم بتحمل مسؤوليتهم تجاه تصاعد موجة الاستعداد ضد الصحفيين والإعلاميين بشكل عام، والتي وصلت إلى درجة تحريض جهات ومسؤولين رسميين ضد صحف وصحفيين وإعلاميين معينين، مما أدى إلى تأجيج مشاعر المواطنين ضد هؤلاء الزملاء. وقرر المجلس أيضا توثيق الانتهاكات المتكررة التي يتعرض لها الصحفيون على يد قوات من الجيش والشرطة، وطالب بحماية الصحفيين والإعلاميين أثناء تأدية واجبه المهنى، ووقف موجة التحريض ضدهم.

وقال جمال فهمى وكيل أول نقابة الصحفيين إن مجلس النقابة وضع المجلس العسكرى أمام مسؤولياته وحمله عواقب ما جرى من اعتداءات وحشية تعرض لها عديد من الصحفيين والصحفيات أثناء تغطيتهم أحداثا متعددة، مثل أحداث شارعى محمد محمود ومجلس الوزراء، والتي وصلت إلى حد تحريض البلطجة على محاصرة بعض الصحف، وتهديد العاملين بها، إضافة إلى تهديد بعض الإعلاميين والصحفيين عبر هواتفهم.. فهمى لفت إلى أن الاجتماع ناقش بعض سبل التصعيد، فى حال عدم

استجابة المجلس العسكري إليهم، بوقف الممارسات العنيفة ضد المتظاهرين والصحفيين والإعلاميين، ومنها اقتراح بدعوة رؤساء تحرير الصحف القومية والمستقلة والحزبية الى الامتناع عن النشر لمدة يوم أو أكثر.

٢ - ١ - ٢٠١٢

الجنزوري يعد بحل الأزمة الاقتصادية لنقابة الصحفيين

أكد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء حرصه علي حرية الصحافة ودراسة إعداد تشريع جديد للمؤسسات الصحفية يلغي حتمية ان يكون مجلس الشوري هو المالك للمؤسسات الصحفية القومية..معربا عن تفهمه للمشكلات التي يعانيتها الصحفيون خاصة انهم الفئة الوحيدة التي لم تحصل علي حقوقها حتي الآن، بالرغم من أن الصحافة هي مهنة مهمة للتواصل مع الشعب.

٢ - ١ - ٢٠١٢

وفد النقابة يعرض مطالب الصحفيين

صرح ممدوح الولي، نقيب الصحفيين، عقب اجتماعه برئيس الوزراء د.الجنزوري، ضمن وفد أعضاء نقابة الصحفيين بأن رئيس الوزراء أكد أنه سيتم تغيير قيادتين صحفيتين بمؤسسات قومية خلال اليومين القادمين لبلوغهما السن القانونية..جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقب لقاء الوفد برئيس الوزراء ..وانتقد "الولي" عدم تمثيل

الصحف الخاصة في المجلس الأعلى للصحافة، قائلاً: "لا يعقل أن تكون صحيفة الحرية والعدالة" الوليدة" ممثلةً في المجلس الأعلى للصحافة وتستبعد صحف أخرى كبيرة لديها رصيد في الشارع".

وأشار "الولي" إلى أنه تم عرض مطالب الجماعة الصحفية على رئيس الوزراء، والمتمثلة في تقديم الدعم المالي اللازم لخروج النقابة من عثرتها المالية، وزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لجميع الصحفيين بالمؤسسات القومية والحزبية والخاصة، وزيادة المعاشات، مؤكداً أن النقابة تعاني من عجز في مواردها، حيث إن مجموع موارد النقابة في عام ٢٠١٠ كان مليون جنية فقط، في حين كانت المصروفات في نفس العام ١٠.٧ مليون جنية، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء وعد بالاستجابة لهذه المطالب، وأنه سيرد عليهم خلال أسبوع على الأكثر، بعد التشاور مع وزير المالية.

٥ - ١ - ٢٠١٢

الجنزوري يدعم النقابة

صرح مصدر بنقابة الصحفيين بأن رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزوري استجاب لمطالب الصحفيين وقرر دفع ١٢ مليون جنية للنقابة لسد العجز المالي بها. وأضاف المصدر " أن الجنزوري وافق على مضاعفة معاش الصحفيين ليصل إلى ٨٠٠ جنية وزيادة بدل التكنولوجيا بنسبة ٢٥% ليصل إلى ٧٦٠ جنيهاً.

٢٠١٢-١-١٠

نقابة الصحفيين تحيل "بكير" للتأديب

أصدر مجلس نقابة الصحفيين قرارا بالإجماع بإحالة الصحفي خالد بكير (رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير) إلى التأديب، على أن يتم إستدعاؤه خلال اليومين القادمين بسبب الإجراءات التعسفية التي قام بها تجاه الصحفيين العاملين بمؤسسه دار التحرير، و منها التقدم ببلاغ للنيابة ضد عدد من الصحفيين و اتهمهم بالسب و القذف دون الحصول على اذن خصومة من النقابة، و رفضه التجديد لمدير تحرير جريدة الجمهورية بسبب الخلافات الشخصية بينهما، وكذلك اصداره قرارا منفردا بإغلاق صحيفة "شاشتي" بالمخالفة للقانون الذي ينص على أن صدور مثل هذا القرار يجب أن يكون من خلال الجمعية العمومية، و ليس من جانب رئيس مجلس الإدارة منفردا، الأمر الذي أدى إلى تشريد ٢٠ صحفي من العاملين بالجريدة.

٢٠١٢-١-١١

وتطالب "الداخلية" بعدم كتابة "صحفي" بـ"الرقم القومي"

قرر مجلس نقابة الصحفيين مخاطبة اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية، لتجديد تعليماته إلى مصلحة الأحوال المدنية بعدم كتابة مسمى "صحفي" أو "محرر" في بطاقات الرقم القومي، أو أى وثائق أو مستندات رسمية أخرى تصدر عن الوزارة، مثل جوازات

السفر أو تراخيص السيارات وغيرها، إلا بعد اعتماد الأوراق اللازمة لذلك من نقابة الصحفيين.. كما قرر المجلس إعداد عقد عمل نموذجي لتعميمه على المؤسسات الصحفية ويكون ملزماً عند التعاقد ما بين الصحف الجديدة والصحفيين الذين تتعاقد معهم للعمل فيها.. ورفض المجلس بالإجماع، قبول الاستقالة المقدمة من عضو المجلس علاء العطار، وتم تكليف عدد من أعضاء المجلس بالاتصال بالزميل لإقناعه بالعدول عن الاستقالة.

٢٠١٢-١-١٢

عضو مجلس نقابة الصحفيين : الإسلاميون سيدفعون الثمن

انتقد عضو مجلس نقابة الصحفيين في مصر جمال فهمي في تصريحات صحفية تصريحات بعض القيادات من الإسلاميين بشأن حرية الصحافة، قائلاً انها «إشارات تستعجل ظهور حقيقتهم»، على حد وصفه، «والتي توضح أنهم لا يؤمنون إيماناً كاملاً بإتاحة الحريات العامة، وأن ظهورهم كمدافعين عن الحريات في وقت سابق كان نوعاً من المجازاة للمناخ العام المطالب بالحريات، وعلى رأسها حرية الصحافة والإعلام، الذي أتاحتها ثورة ٢٥ يناير».

وأكد فهمي تصدي نقابة الصحفيين لأي محاولة لقمع حرية الصحافة، وأن مجلس النقابة سيناقش تلك القضية وتلك التصريحات التي أثارت بدورها مخاوف الجماعة الصحفية خلال اجتماعه القادم، مشيراً إلى تطور موقف النقابة تجاه قضايا الصحافة

بعد الثورة، مضيئاً إن الجماعة الصحفية تسعى من خلال الدستور القادم إلى إتاحة كثير من الحريات وتحریم حبس الصحفيين في قضايا النشر، وإتاحة فرصة أكبر لحرية الرأي والتعبير، وليس تكميم الأفواه كما يريد الإسلاميون.

٢٠١٢-١-١٥

نقيب الصحفيين: المشكلات المالية مستمرة

أكد ممدوح الولي نقيب الصحفيين أنه على الرغم من موافقة الحكومة على تعزيز ميزانية النقابة مؤخراً بنحو ٢٣ مليون جنيه، إلا أنه ما زالت هناك عقبات ومشكلات عديدة أمام النقابة بما يستلزم تكاتف الجماعة الصحفية والبحث عن مقترحات لحلها... وكشف الولي في تصريحات صحفية أن من أبرز هذه المشكلات ما تبين من فسخ العقد المبرم بين النقابة وبين شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير و ثاني هذه المشكلات التي تواجه النقابة عدم التزام غالبية المؤسسات الصحفية بسداد نسبة الـ ١ ٪ من قيمة الإعلانات والتي يجب أن تدفعها والتي يبلغ حدها الأقصى ٥٠ ألف جنيه والصحف الحزبية ١٠ آلاف جنيه"، مشيراً إلى أنه حسب الجهاز المركزي للمحاسبات فإن من حق النقابة ١٣ مليون جنيه عند الصحف بمختلف أنواعها.

وما يتعلق بأرض مدينة الصحفيين بالسادس من أكتوبر"، مشيراً إلى أنه تم توفير قيمة ٦ ملايين جنيه مستحقة على النقابة كجزء من قيمة الأرض - بعد أن يتم تلقي

مبلغ ٢٣ مليون جنيه من الحكومة والمنتظر وصولها خلال أيام - فإنه سوف يطلب من الزملاء الصحفيين سداد دفعة جديدة لحساب أرض هذه المدينة

٢٠١٢-١-١٨

نقابة الصحفيين المصرية تستضيف صور الثورة اليمنية

ضمن فعاليات أسبوع الربيع العربي المقام في القاهرة استضافت نقابة الصحفيين المصرية معرض الصور والرسوم الكاريكاتورية الخاصة بالثورة اليمنية بهدف تعريف العالم العربي وأحراره واثقفيه بما حدث ويحدث في اليمن من ثورة عظيمة شهد لها العالم أجمع بسلميتها وحضاريتها، وقد أبرز المعرض صور شهداء الثورة اليمنية الذين قدموا دماءهم ليرووا تربة الوطن ولينعم اليمنيون بالحرية والكرامة

٢٠١٢-١-١٩

الولي: "حزب الإخوان" ينفي عزمه تصفية "الصحف القومية"

أكد ممدوح الولي نقيب الصحفيين أنه لا توجد مؤسسة صحفية قومية أو حزبية تقوم بنشر بياناتها المالية، نظراً لصعوبة تحديد حجم أصول القطاع الصحفي. وأشار إلى أن ثلاثة قيادات من حزب "الحرية والعدالة" قد نفوا ما جاء في المنشور الخاص بتصوير حزب "الحرية والعدالة" عن الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة، والتي كان منها فكرة تصفية المؤسسات الصحفية القومية.. وأوضح أن الكثير يطلقوا اسم "مجلس صفوت الشريف" على المجلس الأعلى للصحافة الذي انشأ مؤخراً حيث يوجد به

عدد من الأسماء التي كانت موجودة في المجلس السابق، كما أنه ليس من الطبيعي أن يتم استبعاد الصحف القومية والسماح لعدد من الصحف الحديثة المنشأ بممارسة الصحافة مثل العديد من الصحف الحزبية.

٢٠١٢-١-٢٠

لجنة لإعدام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠

أكد نقيب الصحفيين أن النقابة شكلت لجنة لإعدام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بقانون إنشاء نقابة الصحفيين ووضع اقتراحات بشأن وضع قانون جديد يلاءم الوسط الصحفي والتحديات والمتغيرات التي طرأت علي دنيا الصحافة..و أكد الولى أن قانون المجلس الأعلى للصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ سيتم تعديل بعض المواد منه وليس كل المواد ..وقال أنه سيتم انتهاء اللجنة من صياغة القانون خلال أسابيع، مشدداً بأن الصحف الإلكترونية الدورية المنتظمة الصدور والتي تتبع مؤسسات تضم صحفيين بمعنى الكلمة ، سيتم قبولهم بعضوية نقابة الصحفيين.

"فكرة وجود مؤسسات مملوكة للدولة معبرة عن المجتمع وتياراته المتباينة فكرة لها رونقها على المستوى النظرى ..ألا انها ترتبط بمشكلات التسييس والتوظيف"

٣- النقابة وتعزيز حرية الصحافة

اكتسب سلم نقابة الصحفيين شهرته من مطالباته العديدة بالحرية العامة وعلى رأسها حرية الرأى والتعبير، واتصالا بحركة الجماهير التي زحفت على ميادين مصر اعتبارا من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ..وقف على سلم النقابة في ٢-٢-٢٠١١ العشرات من العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية تضامنا مع انتفاضة الشباب ..ووقع ١٠٠ صحفي على وثيقة لسحب الثقة من نقيب الصحفيين مكرم محمد احمد، وطالبوا باجتماع طارئ للنقابة..ووسط هذه الأحداث يسقط أول شهيد للصحافة المصرية خلال الثورة الزميل احمد محمود وتم وداعه يوم ٢٢-٢-٢٠١١ وسط مشهد مهيب من جانب جموع الصحفيين المصريين والعرب والأجانب والناشرين.. واضطر مكرم محمد احمد لتقدم استقالته من منصبه كنقيب للصحفيين بعد الهجوم عليه بسبب مما لأة النظام السابق والتفريط في دم شهيد الصحافة المصرية ..

وطالب مجلس النقابة رؤساء تحرير الصحف القومية بالاستقالة.. وتولى صلاح عبد المقصود وكيل المجلس مقعد النقيب إثر حدوث انقسامات حول من يخلف نقيب الصحفيين بعد استقالته.. واجتمع الصحفيون يوم ٤-٣-٢٠١١. لعقد الجمعية العمومية العادية للنقابة ، وعندما لم يكتمل النصاب اللازم لإنعقادها، أصدروا بيانا

قويا لتأييد الثورة.. ووجهوا التحية لشباب مصر الذين فجروا هذه الثورة، وانضمام جموع الصحفيين لها.

ومع ذلك يظل الحدث الأبرز في نقابة الصحفيين بعد ثورة ٢٥ يناير هو اجراء أول انتخابات لا يظهر فيها مرشح حكومي على منصب النقيب، وتسخر له كل أدوات الصحف القومية حتى يعتلى كرسي النقيب بالترهيب والترغيب .

وكانت نقابة الصحفيين قد تلقت باعتزاز الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية الذي صدر قبل قيام الثورة بأسابيع قليلة بإبطال قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠، الذي صدر عام ١٩٩٣ بهدف تمكين السلطة من السيطرة على النقابات المهنية .. وفي ظل هذه الأجواء أجبرت الجماعة الصحفية النقيب مكرم محمد احمد على تقديم استقالته باعتباره ممثل النظام الساقط.. ولنقابة الصحفيين تاريخ حافل بالمعارك التي خاضتها من أجل الدفاع عن استقلالها وحرية الصحافة.. ومازلنا نذكر أحد معاركها الشهيرة مع القانون المشبوه رقم ٩٣ لسنة ٩٥ الذي تضامن فيه الرأي العام مع الصحفيين ، ولم تكن مجرد معركة لإسقاط قانون يفرض قيودا على حرية الرأي والتعبير، وإنما كان بداية معركة إرادة التغيير والإصلاح في المجتمع بأكمله.

ورغم تميز انتخابات مجلس النقابة هذه المرة باعتبارها أول انتخابات تجرى بعد ثورة يناير، ودون ضغط من جانب الحكومة وأدواتها الغليظة.. إلا أنها عانت من بعض المشكلات التنظيمية والمؤسسية تمثلت في أزمة الخوف من عدم اكتمال الجمعية العمومية، وما استتبعها من فوضى واختلال في ظل التوتر والخلل المتعمد الذي تمثل

في إعلان عدم اكتمال الجمعية العمومية وتأجيل الانتخابات، ثم الإعلان عن إجرائها بعد مغادرة غالبية الصحفيين مبنى نقاباتهم، وإجراء العملية الانتخابية في مدة زمنية لا تزيد على الأربع ساعات، وكذلك محاولة بعض الحركات السياسية تسييس عملية الانتخابات، وانزعاج البعض من تفشى الخطاب الديني وتوزيع المصحف كدعاية لبعض المرشحين لاستحلاب أصوات الناخبين.. مع استمرار مظهر الأنحياز في التصويت لمرشحين بحكم انتمائهم لمؤسسات صحفية بعينها، أو التصويت لجماعة من الجماعات..

ورغم المكاسب المادية للصحفيين المتمثلة أخيرا في زيادة البدل النقدي والمعاشات.. تبقى اسئلة مثارة ومهمة وهي الكيفية التي حصل بها المجلس على تلك المكاسب بعد الثورة، وكأنها رشوة صحفية مما اعتادت النقابة عليه من النظام السابق خلال انتخابات النقيب الحكومي.. فقد جاءت في صورة هبة من الحكومة، ولا تمثل موارد حقيقية ودائمة تضاف للنقابة والصحفيين.. وكان الأجدى فتح ملف نسبة الاعلانات التي يجب أن تحصل عليها النقابة والتمغة الصحفية لزيادة مواردها .

ولانعرف كيف سيواجه المجلس القادم الاستحقاقات الصحفية الملحة مثل إصدار قانون لحرية تداول المعلومات، وتعزيز قواعد حرية الصحافة والإعلام، وتحسين المناخ القانوني الذي تعمل به، وإلغاء القيود المفروضة على الصحافة والإعلام وحرية الرأي والتعبير، وإلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا النشر واستبدالها بالغرامة المالية، فضلا عن تحصين مكتب ومنزل الصحفيين من التفتيش، وإلغاء المجلس الأعلى

للصحافة كجهة مالكة للصحف القومية، وتحديد شكل ملكية المؤسسات الصحفية القومية، وإنشاء مجلس وطني للإعلام وإصداره لقواعد جديدة مهنية وأخلاقية لتطوير

خامسا : الإنتهاكات البارزة لحرية الصحافة خلال العام الأول للثورة

المحتوى

١- تصدير

٢- إنتهاكات حرية الصحافة خلال العام الأول للثورة

"تعتبر حرية الصحافة مفهوماً شديداً الإشكالية لغالبية أنظمة الحكم غير الديمقراطية"

١ . تصدير :

يعكس الاعلام في أى دولة مدى الحرية المتاحة في المجتمع..فبينما نرى رسالته مغلوقة في المجتمعات المغلقة نراها مهنية متوازنة تتمتع بالمصداقية في المجتمعات التي تنتهج النهج الديمقراطي، وتلتزم بحرية الرأي والتعبير..ونجد في بعض البلدان من يتعرض لمن يتجرؤون على انتقاد حكوماتهم، أو من يعبرون عن أقليات مضطهدة، أو من يدعون إلى إجراء إصلاحات سياسية أو اقتصادية لوصمهم عادةً بأنهم "خونة" يحاولون أن ينشروا الكراهية والعداء وتعكير صفو الاستقرار الوطني. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تكون تلك الدول "مسلحة" بترسانة من القوانين الوطنية سابقة التجهيز، و تظل في حالة تأهب مستمر لمعاينة أولئك الذين لديهم ما يكفي من الشجاعة لتحدي حكوماتهم. كذلك تدأب مثل تلك الدول على مضايقة أولئك الذين يتجرأون على الاعتراض على سياسات الدولة أو تدابيرها أو حتى توجهاتها.

٢ . انتهاكات حرية الصحافة خلال العام الأول للثورة

٢٦-١-٢٠١١

اعتداء على ٦ صحفيين أثناء تغطية مظاهرات يوم الغضب

تعرض عدد من محرري «المصري اليوم» لاعتداءات أثناء تغطيتهم أحداث مظاهرات «يوم الغضب»، لمنعهم من تغطية المظاهرات.. وفوجئ الزميل أحمد الهوارى، المحرر بالموقع الإلكتروني للجريدة، باعتداء ٣ من جنود الأمن المركزى عليه، أثناء محاولتهم منع المتظاهرين من استكمال مسيرتهم أمام بنزينة التعاون بشارع قصر العيني، وعندما أظهر لهم كارنيه نقابة الصحفيين انتزعه منه الجنود ومزقوه وألقوه أرضاً، ثم سحبوا الزميل إلى عدد من العساكر الذين أحاطوا به وبادروا بالاعتداء عليه بالعصى الخشبية، متجاهلين صراخه: «أنا صحفي»، وردوا عليه: «بلا صحفي بلا بتاع»، قبل أن يقودوه إلى منطقة أبعد عن بؤرة الأحداث.

وأثناء وقوفه بميدان التحرير فوجئ الزميل «مصطفى المرصفاوى» بأحد جنود الأمن يلقي بقنبلة مسيلة للدموع فى وجهه، فأصيب بحالة اختناق. وعندما اتجه عدد من الجنود إلى ميدان التحرير حاولت الزميلة «نشوى الحوفى» المحررة بالجريدة تصويرهم بكاميرا الفيديو، وعندما شاهدها بعض الجنود تحركوا نحوها وحاولوا انتزاع الكاميرا منها، وعندما رفضت عمد أحد الجنود إلى الإمساك بها وعضها لإجبارها على ترك

الكاميرا، وظلوا ممسكين بها ولم يتركوها إلا بعد أن التف حولها عدد من الصحفيين لإنقاذها.. وفي شارع قصر العيني اعتدى أحد الضباط علي الزميل هشام عمر عبدالحليم بألفاظ نابية، فيما تمكن عدد من زملاء من إنقاذه من أيدي جنود الأمن المركزي.

وتعرضت الزميلة «مها البهنساوي» للسباب من عدد من ضباط الأمن أمام شارع مجلس الشعب، لمنعها من رصد اقتحام المتظاهرين الكردون الأمني أمام الشارع. وأثناء وقوف الزميلة «سارة سند» بشارع «قصر العيني» لتصوير أحد المواطنين أثناء المظاهرات، فوجئت بأحد الأشخاص في زيه المدني ينتزع من يدها كاميرا الفيديو التي كانت تصور بها، فيما أمرها آخرون بالابتعاد عن المكان، والعودة إلى الجريدة، وأكدوا لها أنها لن تستعيد الكاميرا مرة أخرى.

١٩ - ٢ - ٢٠١١

تهريب مستندات خطيرة من "الأهرام"

تمكن مجموعة من العاملين بمؤسسة الأهرام من منع خروج عدد من الكراتين تخص أسامة سرايا رئيس التحرير بدأ في نقلها من المؤسسة، وتحمل هذه الكراتين عدداً من الأوراق والمستندات المتعلقة بالأوضاع المالية لعدد من الأمور مثار الجدل وعلامات الاستفهام حول قضايا مهمة.. وقال العاملون لـ "اليوم السابع" إنهم تمكنوا من منع

تهديب هذه الكراتين، وحدثت مشادات بينهم وبين سائقي ومساعدى كل من سرايا
وعبد المنعم سعيد رئيس مجلس الإدارة .

وقيل أن سكرتير مكتب أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام، قام بإخراج ٥ "كراتين"
ظهر اليوم الجمعة دفعة واحدة، وهو ما استدعى تدخل رجال الأمن الذين رفضوا
خروج الكراتين دون فحص لمحتوياتها، وبعد أن فحص الأمن كارتونتين من الكراتين
الخمسة عشرًا بداخلها على إكسسوارات وأدوت تتعلق بمكتب سرايا..وأصر رجال
الأمن بمؤسسة الأهرام على فحص الكراتين الثلاثة المتبقية التي رفض سكرتير سرايا
فحصها، وعلى الفور تم تشكيل لجنة مكونة من مدير عام الشؤون القانونية ومدير
عام المؤسسة، وعثروا بداخل الكرتونة الثلاثة على صور لجمال مبارك وعبد المنعم
سعيد ويتوسطهم أسامة سرايا، بالإضافة لأوراق متبادلة بين أمين أباطة وزير الزراعة
السابق وشركات المغربى.

واشتملت الكرتونة الثالثة على صور لخطابات أرسلها رئيس تحرير الأهرام للرئيس
مبارك، يزعم فيها سرايا أن ٣ صحف مصرية هي "المصرى اليوم، الشروق، والدستور"
لها أجنداث غير وطنية، وأنها توزع مجانًا فى بعض المناطق، ويطلب فيها سرايا من
الرئيس السابق التدخل لدى الجهات المعنية لمواجهة ذلك ومواصلة الرئيس دعمه
للصحف القومية، وفى فقرة أخرى يشكو فيها سرايا من إدمان رؤساء مجالس إدارات
الصحف القومية التدخل فى السياسة التحريرية للصحف.

٢٠١١-٩-١٢

الائتلاف الوطني لحرية الإعلام يدعو لوقف التراجع فى الحريات الإعلامية

أعرب الائتلاف الوطني لحرية الإعلان عن قلقه إزاء التراجع الشديد فى الحريات الإعلامية . فقد اتخذت الحكومة الحالية يساندها المجلس الأعلى للقوات المسلحة عددا من الإجراءات التى تؤكد هذا التراجع فى مقدمتها الإعلان عن الوقف المؤقت لإعطاء تصاريح للقنوات الفضائية الجديدة ، ثم التعامل البوليسي مع مكتب قناة الجزيرة مباشر مصر ، وتفعيل قانون الطوارئ وتضمين المواد التى تم تفعيلها مادة تجرم بث الإشاعات الكاذبة برغم وجود نصوص فى قانون العقوبات تقضى بتجريمها. وأكد الائتلاف أن كل هذه الخطوات تؤكد أن النظام الاعلامى الذى كان سائدا قبل ثورة ٢٥ يناير لم يتغير ، وأن حلم تغيير النظام السياسى تكتنفه عقبات شديدة ، لان إجراء اى عملية سياسية مقررة لابد من أن يصاحبها حرية فى مجال الإعلام وفتح باب المنافسة أمام الوسائل الإعلامية .

ورأى الائتلاف أيضا أن الدعاوى التى يطلقها رموز الحكومة والمجلس العسكري حول وجود فوضى اعلامية تعد من صميم مسؤولياتهم ليس فقط لأنهم حتى الآن لم يشكلوا لجنة متخصصة لتنظيم الإعلام ، ولا لأنهم تجاهلوا إعلان حرية الإعلام الصادر عن الائتلاف فى ٣ يناير ٢٠١١ والذي تم إرساله الى كافة الجهات المسؤولة ، ولكن لأنهم يتصورون أن تنظيم الإعلام يتم عبر قرارات فوقية تصدر عن غير ذوى

الاحتصاص، وأيضا لأنهم تجاهلوا أن مواد قانون العقوبات يمكن تطبيقها على أى مخالفة قانونية تتعلق بجرائم النشر . وبالتالي فإن اللجوء الى الطوارئ هو الحل الأسهل ، لكن آثاره السياسية والمعنوية ستكون سلبية على حرية الإعلام ومستقبل التحول الديمقراطي في مصر .

ودعا الائتلاف الوطني لحرية الإعلام في بيانه، المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة الى وقف هذا التراجع ، عبر تفعيل آليه تستهدف تنظيم الإعلام المصري ومراجعة تشريعاته، على أن تضم هذه الآلية المتخصصين في مجالات الإعلام والتشريعات الإعلامية، و أن يتم ذلك عبر فتح حوار مع الإعلاميين أنفسهم، "فهذا هو الطريق الوحيد لإصلاح الإعلام المصري" على حد تعبير البيان .

٢٧-١١-٢٠١١

هيومن رايتس: قيود على حرية الصحافة وحرية التجمع

ذكرت منظمة " هيومن رايتس ووتش " إن الأسابيع السابقة على الانتخابات البرلمانية المصرية المقرر إجراؤها بدءا من ٢٨-١١-٢٠١١ شهدت انتهاكات متكررة لحرية التعبير وحرية التجمع. وأضافت المنظمة أنه على مدار الشهور التسعة الأخيرة استخدم ضباط الجيش والشرطة القوة في تفريق التظاهرات السلمية، واعتقلوا المتظاهرين والمدونين بسبب انتقاد الجيش، ولم يكفلوا سيادة القانون أثناء العمليات الشرطية.

٢٠١١/١٢/١٠

الحكم بحبس صحفيي "الفجر"

قضت محكمة جناح مستأنف العجوزة بحبس الصحفية بالجريدة فاطمة الزهراء محمد بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل عن جرمي الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للشيخ يوسف البدرى بتصويره والتسجيل له بغير إذنه أثناء جلسة الرقية ونشرها دون إذنه، كما قضت بالحبس لمدة شهر لزميلتها بالجريدة الصحفية سالى حسن لاشتراكها معها في تصوير الشيخ والتسجيل له دون إذنه. وأمرت المحكمة بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات أخذاً بقسط من الرأفة للصحفيين لصغر سنهما، كما قضت في التهمة الثالثة وهي القذف والسب في حق الشيخ بمجموعة مقالات في جريدة الفجر بتغريم عادل حمودة ومحمد الباز والصحفيين كل منهم بمبلغ خمسة آلاف جنية. وكان ذلك الحكم بعد أن قر في يقين المحكمة ارتكاب الصحفيين لجرمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات.

٢٠١١-١٢-١٢

حبس الصحفيين مازال مستمرا

أعربت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عن رفضها التام لاستمرار الأحكام القضائية بحبس الصحفيين، وذلك بعد أن أصدرت محكمة جناح مستأنف العجوزة حكماً بحبس فاطمة الزهراء محمد وسالى حسن الصحفيين بجريدة الفجر شهرين

للأولى وشهراً للثانية بتهمة انتهاك الحياة الخاصة وسب وقذف يوسف البدرى.. وكان البدرى قد تقدم ببلاغ رقم ٢٠٠٩\١٢٨٧٩ ضد الصحفيتين ومحمد الباز الصحفى بجريدة الفجر وعادل حمودة رئيس تحرير الجريدة نفسها طالب فيه بمحاكمتهم بتهمة انتهاك حرمة حياته الخاصة والسب والقذف وإستعمال مستند وإذاعته دون وجه حق ، وذلك على خلفية تحقيق منشور على صفحات جريدة الفجر بعددها رقم ١٨٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩\١١\١٢ بعنوان ”مغامرة في المعادي ..رقية شرعية فى منزل يوسف البدرى ب ٣٥٠ جنيه” .

وحكمت محكمة جناح العجوزة آنذاك ببراءة كافة الصحفيتين من تهمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة بينما أقرت غرامة قدرها خمسة آلاف جنيه على كلاً من فاطمة الزهراء و محمد الباز فى واقعة السب و القذف كما أقرت غرامة خمسة آلاف جنيه على عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر كعقوبة على الإهمال فى الإشراف.

وعلى أثر ذلك قامت النيابة العامة باستئناف الحكم السابق، وقام الصحفيون المتهمون باستئناف حكم الغرامة الصادر ضدهم ..وفى جلستها المنعقدة أمس الاحد ١١-١٢-٢٠١١ لنظر الاستئناف قررت محكمة جناح مستأنف العجوزة قبول استئناف النيابة وإلغاء الحكم الصادر ببراءة الصحفيتين، والقضاء مجدداً بحبس الصحفية فاطمة الزهراء محمد والصحفية سالى حسن شهراً مع الشغل للتهمة الأولى، وحبس الصحفية فاطمة الزهراء محمد شهراً عن التهمة الثانية والإيقاف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ أمس .

٢٠١١-١٢-١٤

المصرية لحقوق الإنسان ترحب بقرار النائب العام

أعربت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن ترحيبها الشديد باستجابة النائب العام لمناشدات منظمات المجتمع المدني ونقابة الصحفيين، وقيامه بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بحبس الصحفيتين فاطمة الزهراء وسالي حسن، العاملتين بجريدة الفجر.. وطالبت المنظمة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة المصرية بضرورة العمل على تعديل البنية التشريعية وإلغاء كل القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير، وتحديد إلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر، كما شددت المنظمة على ضرورة إصدار قانون مستقل ينظم حرية تداول المعلومات في مصر.

٢٠١١-١٢-١٨

المطالبة بلجنة عليا للدفاع عن الصحفيين

في مؤتمر للتضامن مع الزميلتين فاطمة الزهراء محمد وسالي حسن، عقد في نقابة الصحفيين اليوم طالب الكاتب الصحفي عبد الله السنوي بتشكيل لجنة عليا للدفاع عن حقوق الصحفيين، تضم رؤساء التحرير والإعلاميين الكبار.. مضيفا "جئنا اليوم للدفاع عن قضية حرية التعبير، وليس الصحفيين فقط، فالحریات للجميع، ونحن هنا اليوم للتضامن مع زملائنا الذين تلقوا تهديدات بالقتل، وللمطالبة بإلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر". وتساءل السنوي عن علاقة المجلس العسكري بإفساد

الوقفة الاحتجاجية التي قرر الصحفيون تنظيمها أمام نقاباتهم اليوم، مطالباً بالكشف عن هوية الشخصية التي أرسلت رسائل تهديد بالقتل، مضيفاً "نقول من هنا، إلى الذين يستعدون لتولي الحكم، إن حرية الصحافة خط أحمر، وإن الصحافة وسيلة تخص جميع المصريين، وليس الصحفيين فقط".

وقال عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر، "إنني أشعر بأسى شديد لأن نقيب الصحفيين ممدوح الولي، كان من المفترض أن يكون على رأس الموجودين في الوقفة التضامنية، أو يرسل من ينوب عنه" ..

٢٠١١-١٢-١٤

"حياة" ترفض تهديد حرية الصحافة

أعربت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان "حياة" لمؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان عن رفضها الشديد وأدانتها لأي تهديد يتعرض له الصحفيون والإعلاميون عن طريق رفع دعاوى قضائية وتقديم بلاغات للنيابة لملاحقتهم قضائياً، وإرسال رسائل تهديد لهم نتيجة قيامهم بعملهم، بعد التهديدات التي تعرض لها الصحفيون عمرو الليثي ووائل الإبراشي وإبراهيم عيسى، وحكم الحبس الصادر ضد الصحفتين بجريدة الفجر فاطمة الزهراء محمد، وسالي حسن.. وأعلنت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان تضامنها مع الإعلاميين في كافة الإجراءات القانونية

التي تكفل حماية حياتهم الشخصية ، وعدم التعرض لأمنهم وسلامتهم، والحفاظ عليهم معنويا وأديبا، والدفاع عن حقوقهم الإنسانية والمهنية في ممارسة عملهم بحرية

٢٠١١ - ١٢ - ١٧

والجيش يصادر كاميرات الصحفيين ..

ذكر نشطاء على موقع تويتر أن جنود الجيش اقتحموا شققا في التحرير وصادروا كاميرات الصحفيين، فيما قام آخرون برمي الكاميرات وتخطيمها من فوق المباني.. كما أوقف عدد من القنوات الفضائية منها الجزيرة مباشر مصر وسي بي سي، البث المباشر من ميدان التحرير وشارع القصر العيني، كما تم الاعتداء على مراسلين أجانب ومطاردتهم.

٢٠١١ - ١٢ - ١٨

أسرة شهيد الصحافة تبث صورة الضابط القاتل

سلمت اسرة الصحفي الشهيد احمد محمد نحد - والمعروف بلقب شهيد الصحافة في ثورة يناير - النيابة العامة ونقابة الصحفيين (سى . دى) يتضمن صورة الضابط قاتل الشهيد ؛ وناشدت كل من يعرف أى معلومة ولو صغيرة عن الضابط القاتل أن يتوجه للدلاء بما على وجه السرعة لوكيل نيابة جنوب (نيابة الحوادث) الذى يوالى التحقيقات فى القضية المذكورة والتي تحمل رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١١ والمقيدة برقم ٧٦٧ عرائض جنوب القاهرة.

وعبرت الأسرة عن أسفها لانكار أجهزة وزارة الداخلية معرفتها بالضابط القاتل رغم انه كان مكلفا بالخدمة من يوم ٢٥ الى يوم ٢٩ يناير - يوم ارتكاب جريمة القتل - أى لمدة اربعة ايام كاملة .

وناشدت الصحفية ايناس عبد العليم زوجة الشهيد كل من لديه معلومة عن الضابط القاتل "وهو الضابط الذى يظهر فى ال سى . دى والصورة ويقف بجانب العربة مباشرة ويحمل رتبة نقيب" التعاون معها .

٩-١٢-٢٠١١

وقفه احتجاجية للصحفيين

تجاهل الصحفيون والإعلاميون، خلال وقفتهم الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين، الإجابة عن تساؤلات المواطنين، فهتف الفريق الأخير بسقوط الصحافة ووسائل الإعلام، فى الوقت الذى حذرت فيه نقابة الصحفيين من هجمة شرسة على الحريات، واعتبرت النقابة أن الحجج التى يسوقها المجلس العسكرى لتبرير العنف ضد المتظاهرين واهية.

وفوجئ المشاركون فى الوقفة الاحتجاجية والمؤتمر الصحفى اللذين دعت إليهما لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للاحتجاج على حبس الصحفيين فى قضايا النشر، ورفض التهديدات التى يتلقاها الصحفيون عبر هواتفهم وفى رسائل نصية - بتحول الوقفة إلى مشادة كلامية عنيفة بين الصحفيين والمواطنين المارين بشارع عبدالخالق ثروت، مما

حال دون استكمال الوقفة، بعد أن اتهم مواطنون الصحافة ووسائل الإعلام بإشعال نار الفتنة - على حد قول بعضهم .

وبدأت الوقفة التي شارك فيها محمد عبدالقدوس، عضو مجلس نقابة الصحفيين، وعادل حمودة رئيس تحرير الفجر، والإعلامي عمرو الليثي، والصحفي عبدالله السنوي، والصحفي سعد هجرس، والنقابي يحيى قلاش، بمتافات تستنكر قمع الحريات وتهديد الصحفيين.

وتوقفت مجموعة من المواطنين المارين أمام النقابة للاستفسار عن الجهة التي هددت الإعلاميين، وعندما تجاهلهم المشاركون في الوقفة هتفوا قائلين «حسبي الله ونعم الوكيل»، «يسقط الإعلام المزور»، «الجيش والشعب إيد واحدة».

وأكد المواطنون الغاضبون من الوقفة أن وسائل الإعلام والصحافة تشعل الفتنة والأزمات في المجتمع، من أجل الحصول على مواد صحفية وإعلامية، متهمين الإعلام بأنه «مأجور» ويسعى لخلق فتنة بين الشعب والجيش والمجلس العسكري الذي حمى مصر، على حد قولهم.

٢٠١١-١٢-١٩

« حماية الصحفيين » تطالب بوقف الانتهاكات ضد الإعلاميين .

أرسلت لجنة «حماية الصحفيين» خطاباً لرئيس الوزراء، كمال الجنزوري، لمطالبته «بوقف الانتهاكات المتزايدة لحرية الصحافة في مصر وللصحفيين أثناء تأدية واجبهم

المهني، واصفة وضع حرية الصحافة بـ(المتدهور).. وذكرت المنظمة أنه خلال الفترة ما بين ١٩ و ٢٤ نوفمبر وثقت اللجنة ما لا يقل عن ٣٥ حالة لصحفيين تعرضوا لاعتداءات في القاهرة والإسكندرية عندما حدثت مصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة والجيش. ووثقت لجنة حماية الصحفيين أيضاً قائمة متزايدة من الانتهاكات ضد وسائل الإعلام المختلفة.

٢٠١١-١٢-٢١

القبض على صاحب رسائل التهديد للاعلاميين

أعلن وزير الداخلية القبض على سائق الإعلامى عمرو الليثى، ويدعى مدحت أمين طلبية، مواليد ١٩٧٤، بعد أن قام بإرسال رسائل تهديد إلى مجدى الجلاد، رئيس تحرير «المصرى اليوم»، وعادل حمودة، رئيس تحرير «الفجر»، والإعلاميين لميس الحديدي وعمرو الليثى، عبر هواتفهم المحمولة، تضمنت تهديداً بالقتل وبتوقيع «شباب مصر الحر».. وقال الوزير إن أجهزة وزارة الداخلية بالتنسيق مع قطاع الأمن العام والنقل والمواصلات توصلت إلى هوية المتهم فى الإطار القانونى، عن طريق تتبع المتهم، الذى تبين أنه أرسل هذه الرسائل من شريحة قام باستبدالها، وقام بتركيب شريحته الأصلية وأرسل جميع الرسائل فى وقت واحد، وأن أجهزة الأمن استحوطت فتاة تدعى «إسلام» من الغربية، كانت تمتلك الشريحة التى تم إرسال الرسائل عبرها، فأكدت أنها تركت هذه الشريحة منذ فترة بعد فقدانها ولا تعرف من يستخدمها.. وأوضح الوزير

أن جميع الإجراءات تمت بشكل قانوني، ولم يبرر المتهم سبب إرساله هذه الرسائل، خاصة أنه يعمل سائقاً لأحد هؤلاء الإعلاميين وجار عرضه على النيابة.

٢٠١١-١٢-٢٢

المتهم: الليثي أعطاني المال وطلب إرسال الرسائل

اعترف مدحت أمين طلبه، سائق الإعلامى عمرو الليثي، المتهم بإرسال رسائل تهديد إلى عدد من الإعلاميين عبر الهاتف المحمول، بأن الليثي هو الذى أعطاه المال لشراء هاتف محمول، وطلب منه إرسال رسائل تهديد إليه وإلى إعلاميين آخرين، بينهم مجدى الجلاد، وعادل حمودة، رئيسا تحرير جريدتى «المصرى اليوم»، و«الفجر»، ولميس الحديدى، مبرراً لإقدام «الليثي» على هذه الخطوة بأنه كان يسعى لإلزام أجهزة الأمن بتعيين حراسة له، مثلما فعلت مع توفيق عكاشة، رئيس قناة «الفراعين». وقد قررت النيابة تكليف المباحث بالتحرى عن مدى صحة الرواية، واستدعاء «الليثي» لسماع أقواله حولها، وحبس المتهم ٤ أيام على ذمة التحقيقات.

٢٠١١-١٢-٢٣

السائق المتهم: الأمن أجبرنى على الزج باسم «الليثي»

فجر مدحت أمين طلبه، سائق الإعلامى عمرو الليثي، المتهم بإرسال رسائل تهديد للإعلاميين، أمس، مفاجأة أمام المستشار أحمد أبوبكر، قاضى المعارضات بمحكمة جناح قصر النيل. قال السائق المتهم إن عمرو الليثي لم يطلب منه إرسال تلك

الرسائل إلى الإعلاميين، وإنه زج باسمه في القضية، بناء على ضغوط من ضباط مباحث الأمن العام، الذين ألقوا القبض عليه ليلاً واصطحبوه إلى مكان مجهول ووضعوا عصاية سوداء على عينيه، وأبلغوه بأنه إذا لم يزج باسم عمرو الليثي سيتهمون بعضويته في تنظيم سلفي، حيث إن الليثي اعتاد في الفترة الأخيرة المحجوم على جهاز الشرطة، وعلى مدير أمن الإسكندرية..وأضاف أنه تحت هذه الضغوط اضطر إلى أن يفعل ذلك، معتقداً أنه عندما يزج باسم عمرو الليثي سيراعى زملاؤه الإعلاميون الأمر، ويقومون بالتنازل عن البلاغات المقدمة، وأكد أنه لم يرسل أى رسائل، وأنه اعتاد أن يترك هاتفه المحمول مع بعض زملائه أثناء الصلاة، وأنه من المرجح أن يكون واحد بينهم استغل تليفونه الخاص وأرسل تلك الرسائل دون علمه. وقرر قاضى المعارضات فى نهاية الجلسة تحديد حبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.

٢٠١١-١٢-٩

متظاهرون مؤيدون للمجلس العسكري يتظاهرون أمام مقر جريدة الفجر

تظاهر ما يزيد عن ٢٥ شخص مساء الأحد ٢٥ ديسمبر أمام مقر جريدة الفجر بالدقي، ورددوا هتافات مسيئة للجريدة وللقائمين عليها ومحرريها، وقاموا بتريد هتافات مثل ”عسكر عسكر عسكر أه، الطنطاوي واحنا معاه“ و”عادل حمودة .. باطل“ قاصدين الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيس تحرير الجريدة. كما هددوا العاملين بالجريدة بالإيذاء البدني وسبهم وقذفهم، وأعلن هؤلاء عن قدرتهم على

اقتحام مقر الجريدة والإعتداء علي من بداخله، وتوعدوا بتكرار تلك المظاهرة ولكن بأعداد أكبر تقدر بالألاف علي حد تعبيرهم.

وبالتوازي مع ذلك تلقت الجريدة عدة تهديدات وشتائم وإتهامات للعاملين فيها بالحصول علي تمويلات أجنبية من دول مثل أمريكا وإسرائيل وذلك علي صفحتها بشبكة التواصل الإجتماعي ”الفيس بوك“ وذلك علي خلفية السياسة التحريرية للجريدة التي تبنت مواقف ناقدة للمجلس العسكري، بسبب ادارته للمرحلة الإنتقالية، وكذلك قوي الإسلام السياسي المتقدمة في الانتخابات البرلمانية علي خلفية مخالفات ذكرت الجريدة انهم إرتكبوها خلال العملية الانتخابية.

ومن جانبها إستنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم، محاولات الإرهاب والتخويف التي تعرضت لها جريدة الفجر مساء امس بسبب خطها السياسي الذي اعتبره المتظاهرون معاديا للمجلس العسكري.

٢٠١١ - ١٢ - ٣٠

مجلس نقابة الصحفيين يرفض التحريض ضد الاعلاميين

أعرب مجلس نقابة الصحفيين، عن قلقه البالغ من تنامي ظاهرة العدااء ضد وسائل الإعلام، والتي وصلت إلى درجة تحريض جهات ومسؤولين رسميين على صحف وصحفيين بأعينهم، وأيضا إعلاميين، ما أدى إلى تأجيج مشاعر المواطنين ضد هؤلاء الزملاء، ووصل الأمر إلى الهجوم على بعض مقرات الصحف، ورفع لافتات تطالب

بمعاينة صحفيين وإعلاميين بالاسم. وقرر مجلس النقابة، في اجتماعه برئاسة نقيب الصحفيين ممدوح الولي، توثيق تلك الانتهاكات، وكذلك الاعتداءات المتكررة التي طالت عددا من محرري الصحف بمختلف توجهاتها، على يد قوات من الجيش والشرطة، وإرسال رسالة إلى المجلس العسكري ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والإعلام بتلك الوقائع، ومطالبتهم بتحمل مسؤوليتهم في حماية سائر الإعلاميين أثناء تأديتهم واجبه المهني، ووقف موجة التحريض ضدهم.

٢٠١٢-١-٤

انذار بعودة قضايا تكميم الأفواه والحسبة

اعربت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أسفها البالغ إزاء ما تردد مؤخراً عن تقديم عدد من البلاغات ضد بعض الإعلاميين في القنوات الفضائية، فقد تقدم أحد المحامين ببلاغ للنائب العام حمل رقم ١١٠٠٤ لعام ٢٠١١ ضد كل من الإعلامي يسري فوده والإعلامية ريم ماجد وهالة سرحان وخيري رمضان ولميس الحديدي ويوسف عبد الرحمن ومحمود سعد وحسين عبد الغني وعمرو الليثي متهما إياهم بإثارة الفوضى وتكدير السلم والأمن الاجتماعي، عن طريق قيامهم دون استثناء ببث برامج واستضافة بعض الشخصيات مهمتها التحريض على إشاعة الفوضى، ومهاجمة مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة من خلال برامجهم التليفزيونية .

٤-١-٢٠١٢

المجلس العسكري يصعد اعتدائه على حرية التعبير

قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن المجلس العسكري بدأ يصعد من إعتدائه الحادة على حرية التعبير في مصر ، مقتديا بالرئيس المخلوع حسني مبارك ، ومستخدما نفس الأدوات والأساليب ، بل والاتهامات القانونية لتبرير قمعه لحق النقد السياسي وحرية التعبير .

وأشار بيان للشبكة الى إعتقال أربعة نشطاء من حركة ٦ ابريل الداعمة للديمقراطية مساء أمس الأول، وذلك بنهمة تعليق ملصقات تنتقد المجلس العسكري وتحث المواطنين على المشاركة في تظاهرات الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة المصرية يوم ٢٥ يناير القادم، بحج مصر القديمة ، حيث وجهت لهم النيابة العامة الإتهام بلصق دعايات تسيئ لسمعة البلاد وتكدر الأمن العام. وحتى الآن مازال الأربعة رهن التحقيق.

٨-١-٢٠١٢

العيسوى وزير الداخلية السابق يطالب بحبس نقيب الصحفيين الأسبق

رفع وزير الداخلية السابق منصور العيسوي دعوى قضائية ضد نقيب الصحفيين الأسبق الكاتب الصحفي جلال عارف مطالباً بحبسه في قضية نشر بتهمة إهانة الشرطة في مقاله اليومي في الأخبار بتاريخ ٢٧-١١-٢٠١١. واختصم العيسوي في الدعوى رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم بصفته.. وكان العيسوي قد رفع دعوى أخرى

أمام محكمة الجنايات ضد الكاتب الصحفي أحمد طه النقر نائب رئيس تحرير الاخبار ورئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم بصفته ، بسبب مقال للنقر نشره في نفس العدد من الاخبار بتاريخ ٢٧-١١-٢٠١١ وطالب فيه بتسريح جهاز الشرطة واستبداله بجهاز جديد يحترم القانون وحقوق الانسان .

٢٠١٢-١-٨

د.محمود غزلان : مفيش حصانة للصحفي

صرح محمود غزلان المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين بأن السلطات التي تتمتع بحصانة في الدستور في كل دساتير ودول العالم ثلاث سلطات.. هي السلطة التشريعية (مجلسي الشعب والشوري) والسلطة القضائية (النيابات والمحاكم) والسلطة التنفيذية (الحكومة) ولا يوجد دستور واحد في العالم ينص علي أن الصحفيين يتمتعون بحصانة، ونحن لا نحب أن تشذ مصر عن القاعدة وبالتالي فانه لا معني لوجود حصانة للصحفي.

٢٠١٢-١-٩

نقيب الصحفيين : نحترم رأي غزلان

علق ممدوح الولي نقيب الصحفيين على تصريحات غزلان بشأن حبس الصحفيين بقوله : إن هذا الأمر لا يعدو كونه مجرد رأي والنقابة لديها ما يشغلها للإلتفات

حول هذه الآراء، ولكنها تحترم الرأي والرأي الآخر انطلاقاً من كونها تعمل في مهنة للرأي، خاصة وأن هذا الأمر لم يصدر من جماعة الإخوان المسلمين، أو من الحزب التابع لها حتى يمكن التصدي له بطرق رسمية .

٢٠١١-١-١٠

نقابة الصحفيين والوطنية للتغيير تتضامنان مع عارف والنقر

أعلنت نقابة الصحفيين والجمعية الوطنية للتغيير ومراكز ومنظمات حقوقية عديدة عن تضامنها مع صحيفة الأخبار، والكاتبين الصحفيين جلال عارف وأحمد طه النقر في القضيتين اللتين رفعها ضدّهما وزير الداخلية السابق منصور العيسوي يتهمهما فيهما بإهانة هيئة الشرطة.

٢٠١٢-١-١٣

النيابة العامة تستعلم من نقابة الصحفيين

أمرت نيابة شمال الجيزة بالاستعلام من نقابة الصحفيين عما إذا كان د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس إدارة البوابة الالكترونية للوفد، وعادل صبري رئيس التحرير وسليمان جودة وعماد مكي أعضاء بالنقابة ومقيدين بجداولها من عدمه، وذلك تمهيداً لاستدعائهم وسماع أقوالهم ومواجهتهم بالاتهامات المقدمة ضدّهم من ناشطين سياسيين. ترجع وقائع القضية عندما قامت البوابة الالكترونية للوفد بنشر قائمة تضم ٥٢ ناشطاً حقوقياً وسياسياً طبقاً لموقع ويكليكس - قالت ١٧١

إنهم تلقوا تمويلاً عبارة عن أموال ومساعدات سرية مقابل الإدلاء بمعلومات للسفارة الأمريكية بالقاهرة، وهو الأمر الذي رآه الناشطون أخباراً كاذبة ومسيئة إلى سمعتهم فقدموا بلاغهم للنائب العام.

٢٠١٢ / ١ / ١٨

بلاغ من مبارك ضد ياسر رزق

أعلن فريد الديب محامي الرئيس المخلوع عن تقدمه ببلاغ للنائب العام عن مبارك ضد صحيفة الاخبار ورئيس تحريرها ياسر رزق .. متتهما إياهما بالتدخل في شؤون العدالة والمحكمة والسخرية من مبارك وإثارة الرأي العام ضده.

٢٠١٢-١-٢٠

صحفيو المسائية يعاودون اعتصامهم

عاود صحفيو المسائية المؤقتون وعددهم ٤٩ صحفياً اعتصامهم بالمجلس الأعلى للصحافة بمقر وكالة أنباء الشرق الأوسط، احتجاجاً على المماطلة من جانب المجلس الأعلى للصحافة ومؤسسة أخبار اليوم في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتعيينهم .. وأكد الصحفيون أن د. عصام فرج وكيل أول وزارة بالمجلس الأعلى للصحافة سبق وأن وعد بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتعيينهم يوم الأحد الماضي في غضون ٧٢ ساعة إلا أنه لم ينفذ وعده مما دفعهم للعودة للاعتصام .. وأشاروا إلى أنهم شعروا بعدم جدية المجلس

الأعلي للصحافة ومؤسسة أخبار اليوم لتعيينهم رغم أنهم يعملون في جريدة المسائية منذ ٧ سنوات ويتقاضون مكافآت تتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ جنيها ولم يحصلوا علي أية حقوق تذكر .

أحوال الإعلام التليفزيونى
خلال العام الأول للثورة

أحوال الإعلام التلفزيونى خلال العام الأول للثورة

١ . ماسبيرو يبحث عن هويته المفقودة

دفعت ثورة 25 يناير 2011 بآمال عريضة فى اتجاه تغيير أوضاع الإعلام المصرى، بعد الانكشاف التام للدور الذى لعبه فى إخفاء الحقيقة ومعاداة الثورة، وفى الأيام القليلة التى أعقبت إعلان اللواء عمر سليمان نائب الرئيس السابق عن تنحى مبارك عن الحكم فى 11 فبراير الماضى، تصاعدت المطالب الشعبية والسياسية بتطهير الإعلام من رموز الفساد، وكان الحدث الأبرز فى هذا المجال هو إقالة وزير الإعلام الأسبق أنس الفقى فى التشكيل الثانى لحكومة أحمد شفيق، بعد أن أصر مبارك على استمراره فى الحكومة الأولى لشفيق التى أعلن الرئيس المخلوع تشكيلها فى خطاب يوم 1 فبراير الماضى.

وسرعان ما توالى ردود أفعال العاملين فى مبنى ماسبيرو بعد الإعلان عن إقالة الفقى، حيث تجمع مئات العاملين فى قطاع الأخبار يوم ١٣ فبراير أمام مكتب عبد اللطيف المناوى رئيس القطاع، للمطالبة بإقالته احتجاجاً على تغطية التلفزيون المعادية للثورة، وردد المتظاهرون هتافات تندد بالمناوى وتطالب بمحاسبته على ما نسبوه إليه من اتهامات بإهدار المال العام. كما حاول الموظفون اقتحام مكتب رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون أسامه الشيخ، وطالبوا بإقالته وإلغاء عدد من البرامج ذات التكلفة العالية التى قالوا إنها تستنزف أموال اتحاد الإذاعة والتلفزيون، كما طالبوا بخفض أجور رؤساء

القنوات، ووقف التعامل مع الصحفيين من الخارج، وهو ما تلقوا وعودا بتنفيذه. وفي ذات اليوم حاول المتظاهرون الاعتداء على المناوى بمكتبه بالتليفزيون ، حتى تمكنت قوات الشرطة العسكرية من تأمين خروجه من المبنى.

وتزامنا مع ثورة الداخل هدد عدد من عمال النقل العام باقتحام مبنى التليفزيون، فتم إغلاق المبنى في وجه العاملين، والاكتفاء بأعداد قليلة لتسيير العمل داخله في حدث غير مسبوق في تاريخ المبنى.

وفي محاولة من جانب المجلس العسكرى لتهدئة الغضب المتزايد بين العاملين في ماسبيرو، أصدر قرارا في 6 مارس الماضى بتعيين د.سامي الشريف عميد كلية الإعلام بجامعة المستقبل رئيساً لاتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ليكون بذلك أول أكاديمي يشغل هذا المنصب، وجاء توليه المنصب خلفا للواء طارق المهدي عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى تولى الإشراف المؤقت على شئون الإتحاد، بعد اتهام رئيسه السابق أسامه الشيخ في قضايا فساد ودخوله السجن ، واستمر المهدي في تسيير الشؤون الإدارية في الإتحاد، على أن يركز الشريف على الشؤون الفنية.

ورغم التفاؤل الذى استقبل به خبر تولي الشريف رئاسة الإتحاد، بالنظر الى دعوات سابقة له بتحرير الإعلام من سطوة الحكومة والحزب الحاكم، وإعادة هيكلته على طريقة "هيئة الإذاعة البريطانية"، إلا أنه سرعان ماواجه انتقادات واسعة بعد قراره في الأسبوع الأول لتوليه رئاسة الإتحاد، بقطع الإرسال عن الإعلامية بثينة كامل، المرشحة المحتملة لرئاسة الجمهورية، خلال استضافتها على قناة "النيل" الثقافية.

وشهدت فترة تولي الشريف حراكا كبيرا داخل ماسبيرو، حيث بادر عدد من العاملين في الاتحاد بتشكيل "حركة إصلاح ماسبيرو" للمطالبة بإصلاح أحوال الإعلام الرسمي. وتضمن البيان التأسيسي لها الدعوة الى الارتقاء بمهارات وقدرات الإعلاميين، وتأييد مطالب المحتجين ، ودعوة النائب العام إلى افتتاح وحدة تحقيقات داخل ماسبيرو، للتحقيق في شكاوى الفساد التي يتقدم بها العاملون بالاتحاد.

كما طالب البيان التأسيسي للحركة، بإنشاء كادر مالي واداري جديد ، وضخ مليار جنيه في خزينة الاتحاد، من خلال اتفاق عاجل مع البنوك بضمان استثمارات طويلة الأجل مملوكة للاتحاد، على أن يخصص لتصحيح هياكل أجور العاملين، وتضمنت مطالب الحركة كذلك إنشاء مجلس إدارة منتخب للاتحاد من العاملين في قطاعاته المختلفة، وإنشاء مجلس إدارة منتخب لكل قطاع، وتوفير مصادر جديدة لتمويل الكادر المالي الجديد، مع وضع حدين أدنى وأعلى للاجور، وأن يتم قصر جميع الوظائف القيادية والمهام الإعلامية والفنية على العاملين في الاتحاد، وإعادة هيكلة الاتحاد من خلال إنشاء شركات جديدة.

وطالبت الحركة بوضع سياسة تحريرية للقطاعات الإعلامية داخل الاتحاد، عن طريق إعداد دليل السياسات التحريرية، ليكون مرجعا أساسيا للعمل التحريري، لتلافي أخطاء التغطية خلال الثورة، وتفعيل قوانين الملكية الفكرية، ومد حمايتها الى مكتبة الاتحاد الصوتية والمرئية.

وشددت الحركة على دعمها لمطالب الإعلاميين بأحقيتهم في إنشاء نقابة مستقلة لهم، وهي الدعوة التي تحولت إلى خطوات تنفيذية بالإعلان عن عقد اجتماع تأسيسي للنقابة في 7 أبريل الماضي، بعد 5 سنوات من محاولات تأسيسها، وبعد مرور شهرين تسلّم أعضاء مجلس الإعلام الوطني في ماسبيرو الذي يرأسه المهدي، ثلاثة مشروعات قوانين بإنشاء نقابة الإعلاميين، وهي مشروعات ظلت حبيسة لسنوات في أدراج وزير الإعلام الأسبق أنس الفقى، وفي نفس التوقيت أصدرت حركة "نوار ماسبيرو" بياناً أعلنت فيها اعتزامها تأسيس نقابة للإذاعيين.

وطوال الشهرين اللذين أمضاهما الشريف في رئاسة الإتحاد، لم تتوقف إعتصامات وإضرابات العاملين في ماسبيرو المطالبة بإقالته وعدد من قيادات التلفزيون التي لم تتقدم باستقالاتها، ومن بينهم هالة حشيش رئيس قطاع القنوات المتخصصة، وذلك على خلفية علاقتهم بالنظام السابق. وصباح يوم ٢٢ أبريل تعرض عدد من العاملين المعتصمين لهجوم من عمال النظافة بالمبنى باستخدام "الجرادل والمقشّات"، كما قاموا بتمزيق اللافتات والملصقات التي تحمل مطالبهم، وذلك لإجبارهم على فض الاعتصام الذي بدأه للمطالبة بإصلاح سياسات اتحاد الإذاعة والتلفزيون.

وفي بداية شهر مايو أعلنت حركة "نوار ماسبيرو" اعتصامها لحين إقالة الشريف من رئاسة الإتحاد، وذلك عقب اجتماع ممثليها مع اللواء طارق المهدي، وتأكيدهم على رفض فكرة تعيين وزير للإعلام، باعتبارها خطوة تعيد الإعلام إلى عصر التضييل وحجب المعلومات.

واضطر الشريف في نهاية المطاف الى التقدم باستقالته التي قبلتها حكومة عصام شرف والمجلس العسكرى في نهاية شهر مايو ٢٠١١ . وأكد الشريف في تصريحات صحفية بعدها، أنه كان مثقلا بأعباء كثيرة، دون أن يجد أى دعم من الدولة، خاصة مع ارتفاع مديونية الاتحاد لبنك الاستثمار القومي إلى 12 مليار جنيه، وأرجع السبب في استقالته الى ما أسماه تعارض المصالح والرؤى داخل المبنى، في إشارة إلى خلافه مع المهدي .

وفي شهر يونيو، قرر اللواء طارق المهدي المشرف على رئاسة الإتحاد وقف برنامج "بتوقيت القاهرة" قبل إذاعة الحلقة الأولى منه، بحجة إصرار مقدمه الإعلامى حافظ الميرازى على تقديم البرنامج منفردا، كما طلب المهدي من وسائل الإعلام التوقف عن استخدام تعبير "الرئيس المخلوع"، لوصف حسني مبارك، بعد أشهر من استخدام التلفزيون الرسمي له، واستبداله بوصف "الرئيس السابق"، وهو ما تم بالفعل.

وشهد شهر يوليو حراكا كبيرا في مبنى الإذاعة والتلفزيون بعد أن أصدر المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارا بتعيين وزير جديد للإعلام، هو أسامة هيكل رئيس تحرير جريدة الوفد في ذلك الوقت ، وهو الأمر الذى أعتبر في الأوساط السياسية والإعلامية مؤشرا على التراجع للخلف فيما يتصل بمطالب تحرير السياسة الإعلامية واستقلالها عن السلطة التنفيذية .

وفور استلام هيكل لمنصبه، ظهرت تسريبات عن إصدار لائحة جديدة لأجور العاملين بماسبيرو ، وهو ما أثار غضب العاملين في قطاع الهندسة الإذاعية الذين

اعتصموا في بيو المبنى، وبادر الوزير بلقاء المتظاهرين لينفى ما تردد من شائعات حول هذه اللائحة، فيما أكد المهدي لمجموعة أخرى من العاملين على أن "صدور اللائحة أمر حتمي، وسيتم الإعلان عنها في أول أغسطس أو سبتمبر المقبل"، وبعد أيام قليلة من هذه التصريحات تم تمرير اللائحة بالفعل، وهو ما ترتب عليه صدور قرار بإبعاد المهدي عن منصب القائم بأعمال رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وتعيينه محافظا للوادي الجديد.

وشهد ماسبيرو يوم ١٩ يوليو مظاهرة ضخمة أمام المبنى وداخله احتجاجا على رحيل المهدي ، وترددت أنباء وقتها عن اعتزام هيكل إلغاء اللائحة التي تضمنت تخفيضا كبيرا لرواتب قيادات المبنى.

وفي ١٥ أكتوبر أصدر المجلس العسكري قرارا بتعيين ثروت مكي رئيسا لإتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ استقالة الدكتور سامي الشريف . ومن خلال الإذاعة الداخلية لمبنى التلفزيون أعلن هيكل يوم ١٨ أكتوبر عن إلغاء لائحة الأجر الجديدة استجابة لرغبة العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون، بعد أن هددوا بالإضراب عن العمل، وأشار الى أن اللائحة كانت "تجريبية" ولم يتم التصديق عليها من وزارتي الإعلام والمالية، وتعهد بدراسة مقترحات العاملين الخاصة بتعديل اللائحة خلال 60 يوما.

وفي أعقاب أحداث "محمد محمود"، التي بدأت يوم 19 نوفمبر الماضي، تمت إقالة حكومة عصام شرف، ليتولى الدكتور كمال الجنزوري رئاسة حكومة ما أطلق عليها

"حكومة الإنقاذ الوطني"، وقد أصر الجنزوري على الإبقاء على وزارة الإعلام، رغم المطالب التي تجددت بإلغائها، خاصة مع استمرار الإعلام الرسمي في الانحياز للمجلس العسكري، وهو ما ظهر بجلاء خلال أحداث "مذبحة ماسبيرو" في 9 أكتوبر الماضي، حسبما جاء في تقرير تقصي الحقائق الصادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، والذي اتهم التلفزيون الرسمي، وعلى رأسه وزير الإعلام أسامة هيكل، بالتحريض ضد المتظاهرين الأقباط، وهو ما تكرر في أحداث شارع "محمد محمود"، وأسهم في استبعاده، واختيار اللواء أحمد أنيس رئيس الشركة الوطنية للأقمار الصناعية " نايل سات" ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون في عهد الوزير أنس الفقى، وزيرا للإعلام في حكومة الجنزوري التي أدت اليمين الدستورية يوم ٧ ديسمبر الماضي. وبدوره واجه أنيس موجة جديدة من الغضب داخل مبنى التلفزيون وخارجه، حيث قام عدد من العاملين داخل المبنى بالتظاهر يوم 11 ديسمبر الماضي، لإعلان رفضهم لعسكرة جهاز الإعلام الرسمي، والمطالبة بإلغاء وزارة الإعلام ، كما دعا إعلاميون لتنظيم مسيرة من مبنى "ماسبيرو" إلى مقر اعتصام مجلس الوزراء. وحاول الوزير تهدئة غضب العاملين في ماسبيرو، ووعدهم بتلبية مطالبهم خلال أسبوعين، ومن بينها وضع لائحة جديدة للأجور، كما أعرب في تصريحات صحفية عن تأييده لإلغاء وزارة الإعلام، مضيفا أنه لا يرغب في البقاء في منصبه لأكثر من شهور قليلة، وذلك حين إتمام ما قال إنه "عملية إعادة هيكلة لجهاز الإعلام ليواكب تطورات المرحلة المقبلة".

٢ . الفضائيات ومسلسل السير بين الأشواك

تواصلت الأزمات بين المجلس العسكري والإعلاميين العاملين في عدد من الفضائيات المصرية على مدار العام الأول للثورة، وتراوحت هذه الأزمات بين استدعائهم وعدد من ضيوف برامجهم للتحقيق أمام القضاء العسكري، وبين الإعتداء عليهم وتحطيم أدوات العمل أثناء التغطيات الميدانية، بالإضافة الى مdahمة المقار، وممارسة الضغوط لوقف عدد من البرامج أو قطع الإرسال على الهواء لبعضها، فضلا عن إصدار قرارات حظر التصوير للمحاكمات، وإضافة نصوص الى قانون الطوارئ تسمح بملاحقة الإعلاميين في جرائم النشر. ووسط هذه الحواجز والأشواك تعرضت فضائيات عديدة لإختبارات صعبة لإثبات مهنتها ، بينما آثرت أخرى أن تمضى مع التيار .

ففى ١٥ مايو الماضى تم استدعاء الإعلامية بثينة كامل، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، للتحقيق أمام النيابة العسكرية، على خلفية انتقادها لأداء المجلس العسكري في أحد اللقاءات التلفزيونية. وفى ٣٠ مايو جرى استدعاء نبيل شرف الدين، رئيس تحرير موقع الأزمة، عقب تصريحاته في قناة "أون تي في"، حول وجود صفة بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما أثار غضب اللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي هدد بملاحقته قضائيا في مداخلة تليفونية.

وفي 31 مايو تم استدعاء زيم ماجد مقدمة برنامج "بلدنا بالمصرى" على قناة "أون تي في" للتحقيق معها في وحدة "س 28" بمدينة نصر، وذلك بسبب استضافتها للمدوّن حسام الحمالوى الذى شن هجوما على اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية، وحمله مسؤولية انتهاكات قوات الشرطة العسكرية ضد المتظاهرين، ومن بينها إجراءات كشف العذرية على عدد من الفتيات اللاتي تم احتجازهن في حديقة المتحف المصرى، عقب فض اعتصام بميدان التحرير يوم 9 مارس الماضى، وانتقاده في الحلقة نفسها لإحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية.

كما استدعت النيابة العسكرية 3 قضاة، هم المستشار حسن النجار، رئيس نادي قضاة الزقازيق، وعلاء شوقى، رئيس محكمة جنايات الجيزة، وأشرف ندا، رئيس محكمة استئناف بني سويف، وذلك جزاء مطالبتهم بإصلاح جهاز القضاء في برامج تلفزيونية وإذاعية.

وفي 25 يوليو الماضى، أصدرت إدارة قناة "دريم" قرارا بإنهاء التعامل مع المذيعة دينا عبدالرحمن، مقدمة برنامج "صباح دريم" على خلفية مشادة على الهواء مباشرة مع اللواء عبدالمنعم كاطو مستشار إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة، وهي مشادة جاءت في اليوم التالي لمداخلة تلفزيونية مع اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية بالقوات المسلحة مع البرنامج، وجه فيها الاتهام لحركة شباب ٦ أبريل بالعمالة لصالح جهات أجنبية، والعمل على الوقيعة بين الجيش والشعب المصرى.

وتوسع وزير الإعلام الأسبق أسامة هيكل في قرارات التضييق على القنوات الفضائية، حيث اتخذ قرارا في 7 سبتمبر الماضى بتجميد منح التراخيص للقنوات الفضائية التي تقدّمت بطلبات للحصول عليها، موضحا أن القرار، الذى صدر بموافقة المجلس العسكرى حسبما جاء في بيانه، يسرى بشكل مؤقت "لإستعادة الانضباط إلى العمل الإعلامى"، وذلك على الرغم من أن عدد القنوات الفضائية التي تم افتتاحها عقب الثورة يعد محدودا ، ولم يتعد تأسيس قنوات "التحرير" و"25 يناير" و"مصر 25" التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، و"المصرى" الخاصة بحزب الوفد، وبعدها مجموعة قنوات "سى بي سى" و"النهار" و"صوت بلدنا".

ودخلت حالة العداء لوسائل الإعلام مرحلة جديدة، عندما أصدر المستشار أحمد رفعت رئيس محكمة جنايات القاهرة قرارا بوقف البث التلفزيوني لأحداث محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك ونجليه ووزير داخلته و6 من كبار مساعديه، وذلك اعتبارا من جلسة 5 سبتمبر الماضى، ثم قامت النيابة العامة بإبلاغ وسائل الإعلام بقرار المحكمة حظر النشر فى القضية خلال جلسات الإستماع لشهادة المشير طنطاوى والفريق عنان، وبعد أيام قليلة أصدر المستشار مصطفى حسن عبد الله، رئيس محكمة جنايات القاهرة، قرارا مشابها يحظر البث التلفزيونى لوقائع محاكمة قضية قتل المتظاهرين يوم 2 فبراير الماضى، والمعروفة إعلاميا بـ"موقعة الجمل"، والمتهم فيها ٢٥ من رموز الحزب الوطني "المنحل"، وأبرزهم صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى "المنحل"، وأمين عام الحزب الوطنى وقتها، وأحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب

"المنحل"، وكل من ماجد الشرييني أمين التنظيم السابق بالحزب، ومحمد الغمراوي وزير الإنتاج الحربي السابق وأمين عام الحزب، والمحامي مرتضى منصور ونجليه. ومع بداية شهر أكتوبر بدأ التطبيق العملي لتهديدات هيكل باتخاذ إجراءات قانونية ضد القنوات الفضائية التي اتهمها بالإساءة للاستقرار والأمن، وذلك من خلال توجيه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إنذاراً رسمياً إلى قناتي "أون تي في" و"دريم"، بحجة عدم إلتزامهما بالمحتوى الفنى والوصف التفصيلي المقدم منهما لمزاولة النشاط. وخلال الشهر نفسه تعرض الإعلاميون والقنوات الفضائية لأكثر عدد من الانتهاكات التي وصلت ذروتها مساء يوم 9 أكتوبر، حيث وقعت أحداث "مذبحة ماسبيرو"، التي راح ضحيتها 27 متظاهرا مسيحيا ومئات المصابين، فقد أقدم عدد من أفراد الشرطة العسكرية على مهاجمة مقر قناتي "الحرة" و"25 يناير"، وقطع البث المباشر لهما أثناء تغطيتهما للأحداث، واستمر وقف البرامج في القناتين حتى الساعة الواحدة فجر اليوم التالي تحت تهديد الأسلحة. وفي اليوم ذاته سقط مصور قناة الطريق المسيحية وائل ميخائيل قتيلا أثناء تغطيته للأحداث.

ومن جهتها، أقامت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان دعوى قضائية في ١٦ أكتوبر ضد كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام، لمسئوليتهم عن التضليل الإعلامي خلال "أحداث ماسبيرو"، ووجهت للتليفزيون الرسمي للدولة الإتهام بالتحريض على قتل المتظاهرين، وكانت الشبكة قد تقدمت في ١٢ أكتوبر ببلاغ إلى المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام، ضد وزير

الإعلام أسامة هيكل، للتحقيق معه بتهمة نشر خطاب يحض علي الكراهية والتحريض علي العنف، ونشر أخبار كاذبة خلال هذه الأحداث.

كما أعلن الصحفي يسرى فودة، مقدم برنامج "آخر كلام" على قناة "أون تي في" يوم 21 أكتوبر عن تعرضه لضغوط مباشرة وغير مباشرة تجبره على فرض رقابة ذاتية على نفسه، و"كتمان ما لا يصح كتمانها" علي حد تعبيره، وهو الأمر الذي رفضه فوده ودفعه إلى تعليق البرنامج مؤقتاً، حيث كان من المقرر أن يستضيف الروائي د.علاء الأسواني والكاتبين إبراهيم عيسى وياسر رزق، لتحليل لقاء تليفزيوني بين اثنين من أعضاء المجلس العسكري تمت إذاعته علي قناتي دريم والتحرير في وقت سابق. ولم تمض أسابيع قليلة حتى عاد برنامج فودة إلى الشاشة.

وخلال أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء يوم ١٦ ديسمبر داهمت قوات الجيش موقع بث قناة "أون تي في" في ميدان التحرير، وقامت بمصادرة الكاميرات، كما تم قطع البث الحى لقناة "سى بي سى" بصورة مفاجئة من ميدان التحرير، وهو ما عانى منه أيضا مراسلو قناة الجزيرة، حيث اقتحمت قوات الجيش موقع التصوير الخاص بها وقامت بتكسير الكاميرات، واعتقلت المسؤول عن القناة لمدة ساعتين. وفي 23 ديسمبر الماضي، تعرض فريق قناة "أون تي في" للاعتداء على يد مؤيدي للمجلس العسكري أثناء تغطية الفريق للمظاهرة المؤيدة للمجلس، والتي انطلقت تحت شعار "لا للتخريب".

وتعد قنوات "الناس" و"صفا" و"الرحمة" و"الحافظ" الدينية، التي تم وقفها عن البث على قمر "نايل سات" في عام 2010 من أبرز القنوات التي استفادت بصورة مباشرة من قيام ثورة 25 يناير، فقد عادت الى البث فور سقوط نظام مبارك، رغم إصدار محكمة القضاء الإدارى حكما في نهاية نوفمبر 2010 بإلغاء قرار منعها من البث، وهو الحكم الذي طعنت وزارة الإعلام عليه في حينه.

٣ . الإعلام العربى والأجنبى فى مواجهة الحصار

لم تتوقف الانتهاكات التى تعرض لها مراسلو ومصورو القنوات التلفزيونية ، سواء العربية أوالأجنبية، طوال العام الأول للثورة، حيث رصدت المنظمات الحقوقية عمليات اعتداء منظمة على المراسلين الأجانب لدفعهم إلى مغادرة البلاد. ففي 25 يناير 2011 قامت قوات الشرطة بمنع فرق عمل قنوات "سي إن إن" و"بي بي سي" و"الجزيرة" من العمل، وتدمير معداتهم، كما تم القبض على مصور أخبار تلفزيون "أسوشيتد برس"، هريدي حسين ومساعدته فى الواحدة صباح يوم 26 يناير، ثم أطلق سراحهما فى صباح اليوم التالى، كما تعرض مصور آخر لوكالة أسوشيتد برس، هو ناصر جمال لكسر فى عظمة الوجنة اليمنى فى الوجه، نتيجة إلقاء أحد رجال الشرطة حجرا عليه، كما تم تكسير الكاميرا التى كان يحملها.

ومع بداية شهر فبراير 2011، بدأت وتيرة الاعتداء على الإعلاميين ومراسلي القنوات الفضائية الأجنبية في التصاعد، حيث تم الاعتداء على مراسلين لشبكات "بي بي سي" و"أي بي سي نيوز" و"سي إن إن"، وتعرض مصور التلفزيون الكندي للضرب، كما تعرض 3 مراسلين لقناة "فرانس 24" للاحتجاز أثناء تغطيتهم للأحداث، وتم اعتقال مصور شبكة "سي إن إن" بن راجيش بهاردواج في ميدان التحرير، وتدمير الشرائط التي بحوزته.

وقام أفراد من الشرطة السرية باحتجاز روبرت وينجفيلد مراسل هيئة الإذاعة البريطانية لعدة ساعات، بينما تعرض اثنان من مراسلي وكالة أنباء "أسوشيتد برس" للضرب على يد أنصار الرئيس المخلوع، وهو ما تكرر مع أحمد عبد الله، مراسل قناة العربية الذي تعرض للضرب على أيدي بلطجية، كما تعرض طاقم القناة المرافق لزميلته دينا سالم للاعتداء، وأثار تكرار الهجمات المنظمة على وسائل الإعلام استنكارا دوليا، وحملت المنظمات الحقوقية الدولية مسؤولية هذه الاعتداءات على السلطات المصرية. وتواصلت الاعتداءات على الإعلاميين لتصل الى ذروتها بالهجوم على مذيع قناة "سي تي في" ماريان عبده في 3 يونيو الماضي أثناء تغطيتها أحداث ميدان التحرير، حيث قام عدد من الأشخاص بالاعتداء عليها والتحرش بها، واتهامها بأنها صحفية إسرائيلية. وبالتزامن مع أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء في 16 ديسمبر، نفذت قوات الشرطة العسكرية عملية اقتحام واسعة لجميع الشقق التي يقيم فيها مراسلو ومصورو القنوات الفضائية الأجنبية من المصريين والأجانب لوقف بث مشاهد سحل

وقتل المتظاهرين في ميدان التحرير، أثناء اقتحام قوات الصاعقة والمظلات له صباح يوم 17 ديسمبر، حيث قام الجنود بمداومة المقر المؤقت لشركة القاهرة للأخبار، بعد أن استقر فريق الوكالة في الطابق الثامن من فندق الإسماعيلية الذى يطل على الميدان، وقامت القوات بتدمير المعدات، وإلقاء الكاميرات ومعدات البث من النوافذ، وهو ما تسبب في أضرار مادية تقدر بـ 100 ألف دولار، حسب بيان لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، التي أدانت الاعتداء على المصورين.

وفي 19 ديسمبر الماضى، تعرض فريق من التلفزيون الفرنسى لاعتداء على يد عدد من البلطجية المسلحين بعصي حديدية، وذلك أثناء إقامتهم في فندق الإسماعيلية، بعدما قاموا بتصوير انتهاكات قوات الجيش ضد المتظاهرين، وتم تكسير معدات التصوير التي أحضروها معهم لتصوير حلقة مع الروائى د.علاء الأسوانى، وأثناء مغادرة الفريق لعيادته بمنطقة جاردن سيتي في الثانية من ظهر اليوم نفسه فوجئوا بأحد عناصر السلفيين يقوم بتوجيه مجموعة من الأشخاص المرافقين له للتعدى عليهم بالضرب، وهو ما اعتبره الأسوانى أمرا متعمدا.

وحظيت قناة الجزيرة بوضع خاص في التعامل من جانب السلطات المصرية منذ اليوم الأول للثورة وحتى نهاية العام، حيث تعرضت ترددات القناة على القمر الصناعي المصري نايل سات لعملية تشويش مستمر منذ الايام الأولى للثورة ، وهو ما دفع القناة إلى تغيير تردداتها أكثر من مرة ، وفي ٣٠ يناير ٢٠١١ أصدر وزير الإعلام الأسبق أنس الفقي قرارا بإغلاق مكاتب القناة، وذلك على خلفية تغطيتها لأحداث

الثورة، وتضمن القرار أيضا إلزام الهيئة العامة للاستعلامات بإلغاء كافة التراخيص الممنوحة لها ، وسحب بطاقات اعتماد جميع العاملين بها، وهو ما أثار استنكارا دوليا واسعا.

وفي اليوم التالي لصدور قرار الفقي بإغلاق مكاتب الجزيرة تم القبض على 5 صحفيين من القسم الإنجليزي للقناة، رغم أن قرار الحظر المفروض على الجزيرة كان يخص القناة الناطقة باللغة العربية وليس القسم الناطق بالإنجليزية، ودفع التضييق على القناة في الأيام الأولى للثورة، إلى توجيهها الدعوة للنشطاء والمدونين المصريين لإرسال الصور التي يلتقطونها بمواتفهم إليها. كما تعرضت شركة القاهرة للأخبار لضغوط من جانب السلطات المصرية في 29 يناير الماضى لتتوقف عن تزويد الجزيرة بتقارير أخبارية، وتم منع مراسلي الشركة من التصوير.

وفور تحيي الرئيس مبارك عن الحكم، استغلت قناة الجزيرة فترة الانفتاح الإعلامى التي شهدتها مصر لفترة قصيرة، وتقدمت بطلب إلى وزارة الإعلام وهيئة الاستثمار والمناطق الحرة للحصول على ترخيص بإنشاء قناة متخصصة في الشأن المصرى تحت اسم "قناة الجزيرة مباشر مصر" وحصلت القناة وقتها على موافقة من الجهات المسؤولة بالعمل بالتراخيص القديمة الممنوحة للقناة، وذلك حين إصدار ترخيص للقناة الجديدة، وبعد مرور 4 أشهر من عمل القناة، تعرض مكتب القناة في شارع النيل بالعجوزة يوم ١٠ سبتمبر الماضى لمداهمة نفذتها مباحث المصنفات الفنية، دون الحصول علي إذن من النيابة العامة، بحجة البث من القاهرة بالمخالفة للقانون وعدم الحصول على تراخيص

بالعمل. وبعد 19 يوما على واقعة الاقتحام، تعرض المكتب لعملية اقتحام جديدة تم خلالها مصادرة وحدة البث المباشر والاستيلاء على إحدى الكاميرات وجهاز لاب توب يخص معدة في القناة، واحتجاز العاملين فيها والاعتداء على بعضهم، كما تم اعتقال الصحفي في القناة محمد سليمان وأحيل إلى نياية العجوزة، وهو ما دفع إدارة القناة إلى إغلاق مكتبها ووقف البث من القاهرة، ونقله إلى المقر الرئيسي للقناة في العاصمة القطرية الدوحة.

وكانت المذيعة في قناة الجزيرة مباشر مصر، منى سلمان، قد تعرضت يوم ٣ سبتمبر للاعتداء على يد مجموعة من البلطجية، وذلك أثناء مغادرتها مدينة الإنتاج الإعلامي بصحبة زوجها وحيد الطويلة، وعلى بعد أمتار قليلة من بوابة الأمن، حيث فوجئت وزوجها بسيارتي نقل محملتين بعدد من المسلحين تحاصران سيارتهما، وعندما حاولوا اختطافها قام زوجها بمقاومتهم، فاستولى البلطجية على السيارة وفروا بها هارين، بينما رفضت قوة أمنية قريبة من البوابة اللحاق بالسيارة.

فهرس

٣	تقديم
٥	أولا : وزارة الإعلام.....
٧	١- تصدير
٨	٢- يوميات وزارة الإعلام خلال العام الأول للثورة
٢٣	٣- الوزارة بين الالغاء والهيكلية
٢٩	ثانيا: الصحافة القومية
٣١	١- تصدير
٣٢	٢- يوميات الصحف القومية خلال العام الأول من ثورة يناير
٦٣	٣ . رفع الغبار عن الصحافة القومية.....
٧١	ثالثا: المجلس الأعلى للصحافة
٧٣	١- تصدير.....
٧٤	٢- يوميات المجلس خلال العام الاول من الثورة.....

- ٣- المجلس الأعلى للصحافة ومحاكم التفتيش ٩٩
- رابعا : إنشاء نقابة الصحفيين ١٠٣
- ١- تصدير ١٠٥
- ٢- يوميات النقابة خلال العام الأول من الثورة ١٠٦
- ٣- النقابة وتعزيز حرية الصحافة ١٤٥
- خامسا: انتهاكات حرية الصحافة خلال العام الاول لثورة ٢٥ يناير ١٤٩
- ١- تصدير ١٥١
- ٢- انتهاكات حرية الصحافة خلال العام الأول للثورة ١٥٢
- أحوال الإعلام التلفزيوني في العام الأول للثورة ١٧٥
- ١ . ماسبيرو يبحث عن هويته المفقودة ١٧٧
- ٢ . الفضائيات ومسلسل السير بين الاشواك ١٨٤
- ٣ . الإعلام العربي والأجنبي في مواجهة الحصار ١٨٩

تعريف بالائتلاف الوطني لحرية الإعلام

((الائتلاف الوطني لحرية الإعلام)).. إطار ديمقراطي يستهدف تجميع وتنسيق جهود منظمات المجتمع المدني والناشطين الإعلاميين المهتمين بتطوير الإعلام المصري، على قاعدة الاستقلال عن مختلف أشكال التبعية والاحتواء الحكومي والسياسي والإقتصادي.

يعمل الائتلاف على تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات الخاصة بتطوير التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والصحفي ومؤسساته، وتعزيز حقوق المواطنين في المعرفة والاتصال والمعلومات وحرية الرأي والتعبير، ورفع كفاءة الأداء الإعلامي ومهنيته، والسعي إلى التفاعل مع الرأي العام وجمهور الإعلاميين من خلال أنشطته المختلفة، وعبر موقعه الإلكتروني.

نشأت مبادرة الائتلاف في ١٣ مارس ٢٠١١ وتأسس الائتلاف في ٣٠ أبريل من نفس العام .. ضم الائتلاف في عضويته منظمات حقوقية وبخثية ونقابية وناشطين إعلاميين..عضوية الائتلاف مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المصريين في مجالات تطوير الإعلام وذلك وفقا لنظامه الأساسي.

موقع الائتلاف على الانترنت

www.ncmf.info